

صَيَانَةُ الْإِبَانَةِ

دِرَاسَةٌ مُوسَّعَةٌ حَوْلَ ارْثِ الزَّوْجَةِ

فِي مُخْتَلَفِ مَسَائِلِهِ

تأليف
أَسَازِ الْفُقَهَاءِ الْمُحَقِّقِينَ سَيِّدِ الشَّرْعِيَّةِ الْأَصِيحَةِ
قُدْسِ سِرِّهِ

تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ الْفَاضِلِ الْقَائِنِيِّ

وَتَبْلِيغُهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ

عَامَ ١٤٠٥ هـ



32101 075910750

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

منشورات :

دار القرآن الكريم

قم

إبانة المختار

في أدب الزوجة

لشيخ الفقهاء المحققين

شيخ الشريعة الإصفهاني قدس الله سره

و تليه

رسائل ثلاث

طبع

في المطبعة العلمية - قم المقدسة



عام ١٤٠٥ الهجرية القمرية

تم تحقيق

وأعداد هذه المجموعة

في مؤسسة الإمام الصادق (ع)

(A-1)
(RECAP)

KBL

.S5295

مواصفات الكتاب

• أسماء الرسائل في هذه المجموعة ومؤلفوها

١ - إبانة المختار في اربث الزوجة من ثمن العقاربعد الاخذ البائع بالخيار
لشيخ الفقهاء المحققين شيخ الشريعة الاصفهاني .

٢ - صيانة الابانة ، له - قدس سره - ايضاً .

٣ - المحاكمة بين علمين للعلامة الحجة آية الله العظمى الشيخ عبد الله

المامقاني قدس الله سره .

٤ - اربث الزوجة للفقير المحقق الشيخ لطف الله الصافي الكلپايگانی دام ظله

تحقيق وتحرير : العلامة الشيخ محمد فاضل القائني .

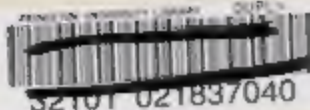
الناشر : دار القرآن الكريم - قم

بإشراف : الاستاذ الشيخ جعفر المبحاني

عدد النسخ : ٢٠٠٠ نسخة

التاريخ : جمادى الاولى عام ١٤٠٥ هجرية

المطبعة : المطبعة العلمية - قم المقدسة



تقديم :

بقلم جعفر السبحاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه المجموعة

موضوعها و اصحابها

مسألة ارث الزوجة من زوجها

ارث الزوجة من زوجها من المسائل المهمة التي تحتل مكانة لا تفتقر في نظام الارث في الفقه الاسلامي ، وقد اعطاها الفقهاء من الاهتمام والعناية ما يليق بها كسألة، نص القرآن الكريم على أهم تفاصيلها، وصرحت الاحاديث الشريفة بشيئ آخر منها .

وقد اتفقت الامة الاسلامية على ارث الزوجة من زوجها اجمالاً ، غير ان اهل السنة ذهبوا الى انها ترث من جميع اموالهن النقود والثياب الى الدور والضباع والاشجار والابنية من دون استثناء، وانها ترث من عين ما تركه الزوج بينما اجمعت الامامية على حرمانها من بعض ما ترك زوجها ولم ينسب خلاف الى احد من فقهاءهم

الاما نسب الى « ابن الجنيـد » على تأمل في هذه النسبة.

وقد عد هذا الامر (اعنى حرمان الزوجة من بعض ما ترك زوجها بعد موته) مما تفردت به الامامية ومستندهم في ذلك روايات كثيرة متواترة استخرجها الحفاظ من محدثيهم من الاصول الحديثية المستندة الى ائمة اهل البيت عليهم السلام وبذلك خصصوا عموم الكتاب اعنى قوله سبحانه:

« ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد، فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين، ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد، فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية يوصون بها او دين... » (١).

اجل لقد اتفقت الامامية على حرمان الزوجة من بعض التركة، وان اختلفوا في خصوصيات ذلك البعض، وسيوافيك بيان هذه الخصوصيات والاقوال المختلفة فيها في الرسالة الرابعة من هذه المجموعة الفقهية الخاصة.

على ان مما اتفقوا عليه في هذا المجال هو حرمانها من « العقار » في الجملة فذهبوا باجمعهم الى انها لا ترث لامن عين الاراضى ولا من قيمتها وهذا هو الذي انفردت به الامامية وبحث عنه فقهاؤهم في ضمن الكتب الفقهية المطووعة، او الرسائل المفردة لهذا الموضوع (٢).

وبناء على هذا الاصل تنطرح فروع، وجزئيات يجب استخراج احكامها من القواعد والاصول ومن هذه القروع الفرع الذي يقول : « لو اشترى رجل قبل موته ارضاً » بشرط ان يكون للبائع خيار الفسخ عند رد الثمن او مثله، بعد حلول اجل

(١) سورة النساء الآية ١٢

(٢) وقد اشار محقق هذه المجموعة الى طائفة من تلك الرسائل المفردة في هذا الموضوع في آخر الرسالة الرابعة من هذه المجموعة.

معين، فمات المشتري قبل الاجل، ثم رد البائع عند حلول الاجل بعدموت المشتري مثل الثمن، وفسخ البيع، فهل تراث الزوجة (اي زوجة المشتري الميت) من ذلك الثمن اولا؟

ومنشأ الاشكال هو: ان المورث (وهو هنا المشتري للارض) عند ما مات ترك ارضا، والزوجة غير وارثة للارض، ولكن البائع فسخ العقد واخذ الارض ورد الثمن الى ورثة المشتري وهم اولاده وزوجته، ومن المعلوم ان الزوجة تراث من غير العقار والاراضي الذي منه النفود.

فبما ان الزوج ترك «ارضا» عند الوفاة كان مقتضاء ان تحرم الزوجة من اراث الارض، وبما ان البائع فسخ العقد بعد موت المشتري ورد الثمن وصار المردود مما هو قابل لارث الزوجة منه ربما اقتضى ذلك ان تراث منه فعلا، فهل تراث الزوجة في الحال هذه اولا، هناك وجهان بل قولان.

وقد طرح هذا السؤال عام ١٣١٧ على علماء النجف الاشرف وفقهائها وصار محل بحث ونقاش واخذ ورد في اوساط الفقهاء، وكان ممن تصدى للاجابة عليه الفقيه المحقق الشهير السيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي حيث ذهب الى حرمانها من «الثمن المردود» وقد كتب في هذا الصدد رسالة وجيزة.

كما وتصدى للاجابة على هذا السؤال الفقيه المحقق والعالم المتتبع الشيخ فتح الله الاصفهانى الشهير بالشرعية، فقد رجح في اجابته هذه خلاف مارجحه الفقيه اليزدي، وسلك طريقا غير طريقه واختار رأيا غير رأيه فهو رحمه الله يقول في اول رسالته التى دبرجها فى الاجابة على ذلك السؤال :

« بلغنى ان جل فقهاء بلدتنا - زاد الله فى شرفها - سالكون فى الجواب ما سلكته، مرجحون ما رجحته، وأنى خولقت من قبل بعضهم فى ذلك، وانه سلك طرقا وعرة المسالك، ثم رفع الى السؤال ثانيا فحررت الجواب، فكشفت عن وجه الصواب، ثم جاؤونى بجواب معلل، وتحرير مدلل عن بعض مشاهير

العصر وأجلأه الوقت (يريد الفقيه الشهير السيد محمد كاظم الطباطبائي البزدي) يتضمن جواباً غير ما اجتبه ، وترجيحاً لخلاف ما رجحته ، وجددت المقالة ، ووضحت ما منحت لى فى كلامه من النظر والاشكال فى رسالة ، ثم اتونى برسالة منه زيد مجده زاد فيها على ما سبق ، مشيداً فيها ماحرره سائقاً ونمق ، فاستحسن الكف عن المقال ، اذ قد اضجرنى الجواب عن ذلك السؤال ، الا أن ثلة من الاخوان ، وضربا من الخلان ألحوا على "فى الابانة عما كنت اعتقده وسد الثغور عما كنت ارجحه قائلين انه لم يزل دأب السابقين واللاحقين جارياً على النقص والابرام ، والافساد والاحكام(١) .



الحقيقة بنت البحث

نعم على هذا دأب علماؤنا السابقون ، وسلفنا الصالح اذ كانوا يتحرون الحقيقة بالبحث والمناقشة فى حين كان التوصل الى الحقيقة هذه احب لديهم من كل شىء ، واهم عندهم من اى اعتبار ، فهم رغم ما كان يكن "احدهم للآخر من الاحترام والحب ، والتقدير ، والاكبار ، لم يلاحظوا فى نقد الاراء ، وتمحيص الاقوال ، واستجلاء الحقائق شيئاً ، بل كانوا يمضون فى البحث والمناقشة والنقض والرد حتى لو استلزم ذلك بعض المضاعفات ، وفى هذا الصدد كتب شيخنا الفقيه شيخ الشريعة الاصفهاني نافلاً عن بعض الاعلام قوله فى هذا الباب :

«ان عدم محاباة العلماء بعضهم لبعض من اعظم مزايا هذه الامة التى اعظم الله بها عليهم النعمة حيث حفظهم عن وصمة محاباة اهل الكتابين المؤدية الى تحريف ما فيهما ، واندراس تبتك الملتين فلم يتركوا لقاتل قولاً فيه ادنى دخل الاينوه ، ولفاعل فعلاً فيه تحريف الاقوموه ، حتى اتضحت الاراء ، وانعدمت الاهواء ، ودامت الشريعة الواضحة البيضاء على امتلاء الافاق باضوائها ، وشفاء القلوب بها

(١) ابانة المختار فى ارث الزوجة من ثمن العقار بعد الاخذ بالتيارص ١٠

من ادوائها ، مأمونة من التحريف ، مصونة عن التصحيف» (١) .

نعم كانت كذلك سيرة سلفنا الصالح في مجال التوصل الى الدقائق ، وتحقيق الحقائق ، ونعم ما يقول شاعر الاهرام المقلق الاستاذ البحاثة محمد عبد الغني حسن صاحب التأليف الممنعة :

يشدد في سبب الخصومة لهجة	لكن يرق خليقة وطباعاً
وكذلك العلماء في اخلافهم	يتباعدون و يلتقون سرا
في الحق يختلفون الا انهم	لا يبتغون الى الحقوق ضياعاً
اما لتجمعها العقيدة امة	وبصمتنا دين الهدى انبها
و يؤلف الاسلام بين قلوبنا	مهما ذهبنا في الهوى اشياء (١)

ولا غرابة فان الوقوف على الحقيقة ، واماطة الستر عن وجهها وليد النقاش العلمي ، ووليد المحادثة فان التقاء افكار ذوي الاراء كالتقاء الاسلاك الكهربائية فكما ان الاشعة الكهربائية تنفجر من اتصالها سلباً و ايجاباً ، فكذلك نور الحقيقة يشع اماما بتبادل الفكرتين ، وتعارضهما بالنهي و الايجاب ، اذ طالما يتخيل للانسان انه صائب في فكره وبظنه ، فاذا عرصه للبحث والنقاش وتوارد عليه النهي والاثبات ربما ظهر وهنه وضعفه .

نعم يجب على الباحث عن الحقيقة ان يعرض اراءه و افكاره للجو الهادي المتحرر عن التعصب لفئة غابرة ، او فكرة حاضرة ، الشاخص امام كل رأى فارح عن الدليل والرهنة ، فالاجتهاد بهذا النحو رمز كشف الحقيقة ، رمز غلود الاسلام وبقائه ، رمز كونه غصنا طريا في كل عصر وجيل .

نعم ربما يجد الناشئ الجديد في نفسه حرجاً عند وقوفه على اختلاف

(١) المصدر السابق

(٢) التقدير للعلامة الاميني الجزء الثامن المقدمة ط

اصحاب الاراء والمذاهب فى اصول الاسلام وفروعه ، وبتحليله حاجزاً يعرقل خطاه فى الوصول الى الواقع ، وينسب رفع الخلاف الفكرى فى المسائل من رأس بتأسيس مؤتمرات علمية من ذوى الافكار .

بل ربما نسمع من بعض الشباب مؤ لا بوجهه الى الهيئات العلمية الاسلامية ويقول : كان فى وسع السبى - رحمه الله - ان يجمع اصول الاسلام وفروعه وكل ما يرجع اليه فى كتاب ، ويتركه بين الامة حتى يمد بذلك باب النقول من بعده على المتفولين فلما ذا لم يفعل ذلك ؟

لكنه رأى غير واضح ، اذ لو جمعها النبى فى كتاب وسلمه الى الامة لاستولى الركود الفكرى والتدهور العقلى على عقلية الامة ، وانحصر كثير من المعاهيم والقيم الاسلامية عن ذهنيها ، واوجب ضياع العلم وتطرق التحريف الى اصوله وفروعه حتى الى الكتاب الذى كتب فيه كل صغير وكبير ، فلم تقم للاسلام دعامة ، ولا حفظ كتابه ونظامه ، الاعلى صوة هذه البحوث ، والنقاشات الدارجة بين العلماء ، ورد صاحب فكر على ذى فكر آخر بلا محاباة (١).

ولا حل ذلك نرى عملاق الفقا والافناء ابن ادريس الحلبي الذى كسر جليد التقليد والتسوية فى البحث الفقهي بعد ان حكم بوجوب الركاة على المزارع اذا بلغ نصيبه النصاب يقول بما لفظه :

«وقال بعض اصحابنا السأحرين فى تصنيف له : من كان الدرمنه وجست عليه الركاة ، ولا تجب الزكاة على من لا يكون البذر منه لان ما يأخذ كالاجرة والقائل بهذا هو السيد العلوى ابو المكارم ابن زهرة الحلبي شاعده ، ورأيت ، وكاتبى وكائنه وعرفته ما ذكره فى تصنيفه من الخطأ ، فاعتذر باعتبارات غير واصحة وأبان بها بأنه ثقل عليه الرد ، ولعمري ان الحق ثقل كله ، ومن جملة معاذيره ومعارضاته لى فى جوابه ان المزارع مثل الغاصب للحب اذا زرعه فان الزكاة على

رب الحب دون العاصب وهذا من اقبح الدمارضات ، واعجب التشبهات ، وانما كانت مشورتى عليه ان يطالع تصنيفه ويطرف في المسألة ويغيرها قبل موته لئلا يستدرك عليه مستدرك فقلت ذلك - علم الله شفقاً وستره عليه ونصبته له ، لان خلاف ذلك مذهب اهل البيت عليهم السلام « (١) .

لقد جرى سلماً اظاهر على هذه السيرة في عملهم الفقهي وتبهم فيه الحلف الصالح الذي يقتدى بذلك السلف في كل مائة ، وسة حسنة .

والمجموعة الحاصرة هي في الحقيقة نموذج صادق على هذه السيرة العلمية فهي تتناول بال مناقشة والبحث ، مسألة واحدة من مسائل ارث الروجة وفروعاً من فروعها ولا بد ان نعرف بان هذا النمط من تناول المسائل الفقهية كان له اثر كبير في اغناء الفقه الامامي بالفروع المدلل عليها ، و المسائل المبرهن عليها كما ان هذا النهج ساعد الفقهاء الاماميين في جميع المصور و القرون على حل المشاكل المستجدة ، التي كان الاحرون من الطوائف لاسلامية والمذاهب الفقهية الاخرى يعجزون عن الوقوف على حل صحيح لها مطابق للكتاب العزيز والسنة لمطهرة لا تفادهم مثل هذا المنهج العلمي الاجتهادي العميق .

الرسائل الاربع في هذه المجموعة واصحابها:

تحتوي هذه المجموعة الفقهية الثمينة والتي خرجت لأول مرة في هذه الحلة القشبية بعد ان كان اكثرها مخطوطاً على اربع رسائل هي :

١- «ابانة المحتار» في ارث الروجة من ثمن العقار بعد الاحذ بالخيار وهي تأليف الفقيه المتصلع ، والاصولي البار ، عملاق الفقه و التحقق شيخنا العلامة الشيخ فتح الله شيخ لشرعية الاصمغاني المولود عام ١٢٦٦ هـ المتوفي عام ١٣٣٩ وذلك في النجف الاشرف (١).

(١) السرائر لابن ادريس الحلبي ص ٢٦٥ ولكلامه هذا صلة فليراجع اليه من اراد

(١) راجع للوقوف على ترجمته المفصلة: اعيان الشيعة ٤٢- ٢٥٧ ، معارف *

فقد كتب هذه الرسالة - وهي مصلة - حول هذا الفرع الفقهي واشبع المسألة بحثاً وتحقیقاً ويجد القارئ مدى احاطته - رحمه الله - بالعروض المتعلقة بالبحث ، وبكلمات القدماء ، كما ويقف على عمق نبوعه و عظمة قدرته على استنباط الاحكام .

وقد وقعت هذه الرسالة الشريفة القیمة بيد الفقيه الاصولي المحقق الشيخ محمد كاظم الاخواند الحراساني صاحب الكفاية وغيرها من التألیف القيمة فوافقه في اصل الحكم والجواب وقد وصفها بأنها : « جلیلة المقدار ، واضحة المصار ، وان الراجح مارجحه والمتعين ما عينه ، وان المرید عليه لا يتيسر ، بل ذلك المقدار لم يكن يتصور » الا انه اتجهت في نظره اشکالات عديدة في مواضع نادرة مما يتعلق بالعوائد الخارجة عن اصل المقصد الذي استطرفها مؤلفنا الراحل بذكرها فيها فزین تلك المواضع بما سح له من الاطار ، وعلق عليها بما اثر من الافاضات والافكار . فلما وقف عليها المؤلف الجليل (وسمى شيخنا شيخ الشريعة الاصفهاني) اجل قداح نظره حول تلك الاشکالات : فكتب رسالة ثابتة في نقد تلك الاعتراضات وهي الرسالة الثانية من الرسائل الاربع في هذه المجموعة وهي :

٢ - صيانة الابانة

فهذه الرسالة هي لشيخنا شيخ الشريعة الاصفهاني أيضاً ، وقد كتبها سماحته في الدفاع عن ما ذكره في رسالته الاولى : « امانة المختار » والرد على بعض الاشکالات التي اوردها لشيخنا المحقق الحراساني صاحب الكفاية على تلك الرسالة ولم تزل الرسالتان كدرتين يتيتمين مخرونتين في بعض المكتبات الخاصة ، ومنها مكتبة سماحة شيخنا الورع العلامة الوالد الشيخ محمد حسن السحاني الخميني قدس الله سره . وقد كان

* لرجال ٢- ١٥٤ ، احسن الودیعة ١- ١٧١ ، علماء معاصر ١٢٢ ، مصفى المقال ١٩٣ ، ریحانة الادب ٣- ٢٠٦ ، مكارم الآثار ٥- ١٨١٦ ، الاعلام للركلی ٥- ٣٣٣ معجم المؤلفين ٨- ٥٢ الدرر في مختلف اجزائه .

من افاضل تلاميذه ومن عشاق بحثه ، وكان حريصاً على نشرها في الملاء الاسلامي و كانت النسخة مكتوبة بخط جيد لاحد تلاميذه فضيلة الشيخ حسين المرخاي التبريزي عام ١٣٣٥ ، وقد قولت بخط المصنف في ايام حياته ، والنسخة المخطوطة هذه لاتزال موجودة بعينها في مكتبة مؤسسة الامام الصادق عليه السلام بقم .

٣ - المحاكمة بمن علم من المعاصرين

وهذه الرسالة هي من تأليف الفقيه الكبير والرجالي الشهير الشيخ عبدالله المامقاني وقد حاكم فيها بين الفقيهين العظمين . السيد اليزدي وشيخ الشريعة الاصمقاني ودقش ادلتها وقال :

ولقد حرر بعض انفصلاء الاعلام (وقد عني به شيخنا شبح الشريعة الاصمقاني) رسالة مفردة لاثبات ارثها من الثمن المذكور مورداً ما حرره بعض الاعاظم (يعني به الفقيه السيد اليزدي) في جواب المسألة معترضاً عليه فقرة وربعين ورد كل فقرة مع ما عقبها به من الاعتراض ونعقها بما يقتضيه الانصاف ان شاء الله تعالى» (١) وقد طبعت هذه الرسالة ضمن اثنتي عشرة رسالة سميت بالاثنا عشرية سنة ١٣٤٤ هـ .

٣ - ارث الروجة

تأليف الفقيه المحقق آية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلبايگاني دام ظله ، وهي رسالة قيمة الفت في اصل المسألة اعني كيفية ارث الروجة من زوجها وبيان ما تفردت به الامامية في هذا الحكم ، والرسالة محاولة فقهية مبتكرة في هذا المجال والمؤلف حقا احد الذابين عن حريم الشريعة والمدافعين عن اهل البيت عليهم السلام حياه الله وسدد خطاه .

فلما وقف سماحة آية الله العظمي السيد محمد رضا الكلبايگاني دام ظله على هذه المجموعة الفقهية القيمة طلب من مؤسسة الامام الصادق عليه السلام القيام بطبعا ونشرها

على نفقه دار القرآن الكريم .

وقد امتثلت هذه المؤسسة امره الشريف واناطت مهمة تحريرها وتصحيحها الى المحقق الشيخ محمد فاضل القائني الذي قام باعاء التصحيح والتخريج ، ونحن اذ نرفق هذه المجموعة الى العالم الاسلامي والى العلماء والفقهاء خاصة نرجو أن نكون - باحراج هذه المجموعة الى حيز المطبوعات - قد اسهمنا باعطاء متاع جديد الى المكتبة الفقهية والحقوقية لاسلامية في هذا العصر الذي يتطلع الى المزيد من الدراسات الفقهية الاسلامية ، خاصة وان هذه المجموعة تعكس نمط المسهج الذي سار ويسير عليه فقهاء الامامية قديما وحاصرا في معالجتهم للمسائل الفقهية ، والتي تعد أقوى مسهج في البحث العلمي ، واعمق بهج في النقاش المعكرى والله سأل في ختام هذه لمقدمة ان يوفقا لتقديم المزيد من هذه الدراسات المميدة الى المكتبة الاسلامية انه سميع مجيب الدعاء

مؤسسة الامام الصادق (ع) العلمية

قم المقدسة - ايران

جعفر السبحاني .

٢٩ / ربيع الثاني * ١٤٠٥ هـ (١)

(١) وفي هذا اليوم بعى الى العالم الاسلامي خير وفاة فقيه عظيم وعالم جليل قصي نصف قرن من حياته الشريفة في خدمة الفقه الاسلامي ، الامامي ، وكان مثالا رائعا ونموذجا صادقا للتقوى والورع والرهدة اعنى به سماحة آية الله لعظمى السيد احمد الخوسارنى قدس الله سره ، وقد شيع جثمانه الطاهر من طهران الى قم المقدسة ثم الى مشواه الاخير عند مرقد السيد المعصومة فاطمة بنت الامام موسى بن جعفر (عليه السلام) في تشييع حافل قلما شهدت له هذه البلدة المقدسة نظيرا . رحم الله الماصين من علمائنا ، وحفظ الله الباقيين منهم .



الحمد لله الذي هدانا الى سواء السبيل ، و ابدن لنا صريح المدلول بواضح
الدليل ، و امرنا بانناح الحق ، و ان نسمه قليل ، ورفض الباطل ، و ان قال به
خطر او حليل ، و سلمى الله على خير سليل من نسل ابراهيم الخليل ، العائق على
جميع رسل الملوك البجليل ، بل المفضل علماء امته على انبياء بني اسرائيل ، و
على خلفائه المطهرين المصومين الموصوفين بكل جميل ، ما تعاقب حيل بعد
حيل ، و قيل بعد قيل.

وبعد: ويقول اقل الاقلين المعد الآثم العالي بن محمد حيواد الشيرازي
المازى المبرر افتح الله الاصفهاني: انه قد دفع الي سؤال من بعض احوائنا في
الايمان من اهل دجيلان في قصة طال التشاجر فيها، فمررت السؤال ، وابنت
عن الجواب مما هو حق المقال ، حسب ما وسعه الحال و ساعده المجال
ثم ملقني ان حل فقهاء بلدتنا زاد الله في شرفها سالكون في العوالم ما

سلكته ، مرححون ما رجحته واني خولفت عن بعضهم في ذلك و انه سلك طرقا و عرة المسالك ، ثم رفع الي السؤال تابياً فعردت الحواب ، فكشفت عن وجه الصواب .

ثم جازى بحواب معلن و تحرير مدلل ، عن بعض (١) مشاهير العصر ، و احلاء الوقت ، يتضمن جوابا غير ما احسنته ، وترجيحا لخلاف ما رجحته و حددت المقالة ، و اوضحت ما سنع لى في كلامه من النظر و الاشكال في رسالة .
ثم آتوني برسالة منه - رد محدد - زاد فيها على ما سبق ، مشيداً فيها ما حرره سابقا و تعمق

فاستعسنت الكف عن المقال ، ان قد اصبرني الحواب عن ذلك السؤال ، الا ان ثمة من الاخوان و ضرباً من الحثالة الحثوا على في الامانة عما كذت اعتقده و سد النور عما كنت ارجعه ، قائلين : انه لم يزل دأب السابقين و اللاحقين جاريا على النقص ، و الابرام و الافساد و الاحكام بل قال بعض الاعلام : ان عدم معايمة العلماء بعضهم لبعض من اعظم مزايا هذه الامة التي اعظم الاء بها عليهم النعمة ، حيث حفظهم عن وصمة محاربة اهل الكتابين ، المؤدية الى تحريف ما فيهما ، و اندراس نيتك الملتين ، فلم يتركوا لقائل قولاً فيه ادلى دخل الا يتنوه و لفاعل فعلا فيه تحريف الا قومونه ، حتى انضحت الاداء و اعدمت الاهواء ، و دامت الشريعة الواضحة البيضاء على امتلاء الافاق باصواتها ، و شعاع القلوب بها من ادائها ، مأمونة من التحريف، مصونة عن التصحيف .

واد قد مهد هذا العذر الواضح ، والامر اللائح علم ان لا عذر عن السكوت عن الكلام فيه ، و بيان مالنا وللعلماء في قوادمه وحواليه ، فحينئذ سح لى ان أحدد القول في ما اعتقده الصواب الواجب بيانه ، والحق الصراح الواضح برهانه ، وشرعت في ذلك ملفسالة ، **« امانه المختار في ارث الزوجة من ثمن العقار بعد الاخذ**

١- هو الفقيه الشهير المعاصر السيد محمد كاظم الطباطبائي اليردى مد ظله منته .

بالغياور ، و هو حسبي ، و نعم الوكيل ، و اليه المخرج في الكثير و القليل ، و
لنعم ما قيل ان الاعتراض على كامل برد شاة وقعت له ، لا يقدح في كماله و لا يؤذن
بالاستهتار بواجب رعاية حقه و اتصاله ، اذ العاقل من عذبت غلطائه ، و لم تكسر
رلائه ، و فرطانه ، و كلنا مأخوذ من قوله و مردود عليه ، الا من عصمه الله
تمامي .

و يمجس أقل ما ذكره فهدى المحول ابن ادريس الحلبي (قدس سره)
في سرائره (١) لاشتماله على فوائد ، فانه بعد ان حكم بوجود الزكاة على المزارع
اذا بلغ نصيبه النصاب قل ما لفظه : فقال بعض اصحابنا المتأخرين في تصنيف له .
من كان المذر منه وجب عليه الزكاة ، و لا تجب الزكاة على من لا يكون المذر
منه ، لان ما يحد كالاخرة ، و القائل بهذا القول السيد المدوي ابو المكارم
ابن زهرة الحلبي (٢) شاهدته و رأيته و كافته و كاشفى ، و عرفته مادكره في
تصنيفه من المحطة ، فاعتد رحمة الله باعتدائهم غير واضحة ، و اما ان بها انه نقل
عليه الرد ، و لعمري ان الحق ثقيل كله ، و من حمله معاديره و معارضاته الى
في جوابه . وان المراد مثل العاصب للمحب اذا رده ، فان الزكاة يجب على رب
المحب دون العاصب ، و هذا من افصح المماضات ، و اعجب التشبهات ، و لما
كانت مشورتى - عليه ان يطالع تصنيفه ، و ينظر في المسألة ، و يبينها قبل موته ،
لثلاث يستدرك عليه مستدرك بعد موته ، فيكون هو المستدرك على نفسه فعلت
ذلك علم الله شفقة و سيرة عليه ، و نصيحة له ، لان هذا خلاف مذهب اهل البيت (ع) .
و شيخنا ابو جعفر (رحمه الله) قد حقق المسألة في مواضع عديدة من كتبه ،
و قل النمرة و الررع امام على - ما لكيهما فيجب على كل واحد منهما الزكاة
دا بلغ نصيبه مقدار ما يجب فيه ذلك ، و اما السيد - ابو المكارم رأى ما ذكره

١ - لابي جعفر محمد بن منصور الحلبي المعروف بابن ادريس (٥٥٨ - ٥٩٨)

٢ - هو السيد ابو المكارم حذرة بن علي بن زهرة الحلبي (٥١١ - ٥٨٥)

شيخنا ابو جعفر (رحمه الله) . من مذهب ابي حنيفة في مسوطه ، فظن انه مذهبنا ،
ومفله في كتبه على غير بصيره ولا تحقيق ، وعرفته ان ذلك مذهب ابي حنيفة
ذكره شيخنا ابو جعفر (رحمه الله) في مسوطه ، لما شرع احكام المزارعة ، ثم
عقب بمذهبنا ، وادأث الى الواضع التي حققها شيخنا ابو جعفر (رحمه الله)
في كتب القراض وغيره ، وما رجح ولا غيرها في كتابه ومات (رحمه الله)
وهو على ما دله ، نذكره الله ، الامران وحشره مع آثائه في الحنن (١)

اما السؤال : هو انه رجل اشترى مسمى وعد ، مشروط خيار الفسخ
للمانع اذا رد مثل الثمن في مدة معينة ، ثم مات المشتري قبل مضي مدة الخيار
وفسخ البايع فهو يرث زوجة المشتري من تمام الثمن المردود ، ردها ، او
تمها ؟ او من خصوص ما يقابل الاعمال فقط بعد البناء على حرمانها من الاراضي
عنا وقيمة ؟

فاجبت : بما حصله انه لا خلاف بين الاشكال في ادائها من جميع لثمن
المردود ، ان (مدار) في ادائها وحرمانها على ملاحظة التركة بعد الفسخ ، فان
كانت الارض مبيعة بمعنى ان الميت باعها ، ورحمت بالفسخ حرمت منها المردود ،
وان كان قد انقل البها عوضها فبؤحد منها الثمن ولا مرد عليها شيئا من الارض ،
وان كانت مشتراة كما في المعروف ورثت من الثمن الراجح ، وان حرمت
حل الموت من الارض من غير فرق في المثلثين بين كون الخيار للميت او
المطرف الاخر او لاجنبي .

وان الفسخ وان كان من حينه لا انه يوجب حل العقد لو وقع بين الميت
وطرفه ونقص ما ابرماه بعد الفسخ بصير الثمن في حكم مال الميت في المعروف .
|| يرتفع المانع من ادث اروحة من خصوصية قائمة بالارض ، ويرتفع الممنوع (٢)

و نهت على ان العقهاء صرحوا بحكم المسألة فيما اذا كان الخيار للميت من غير خلاف ولا تأمل من احد منهم ، و احرروا الملازمة بين الفسخ والجرمان في الاولى ، و بينه و بين الارث في الثانية معجى الواضحات ، و ارسلاهما ارسال المسلمات ، مع ملاحظة ان علة حرمانها في الاولى ليست كونها و اذنة للخيار ، بل ملاحظة التركة بعد الفسخ ، و كذلك العكس ، و محصل ما اجاب به المعص المتقدم اليه الاشارة بان الاظهر حرمان الزوجة من ثمن الارض المباح بالفسخ في مفروض السؤال لان الفسخ و ان كان حلاً للمعد الا انه مستلزم للتعارض والتدخل و بقية الورثة في فرض السؤال هم المالكون فعلا للارض قبل الفسخ دون الزوجة ، فالفسخ يعود عوض الارض المملوكة لهم ، اليهم دونها ، بل حقيقة الفسخ هي الرد والاسترداد ، و لازمه الرجوع الى المالك المعلن ، و اخذ في تشييد هذا المرام والهدم له ، يورد عليه من الكلام

والذي اعتقده ان المسألة بحكمها الذي اسلفته و ذكرته من الواضحات بل ، من قبيل المسائل التي يفصل ان الماحئين فيها اذا عثروا لم يقالوا ، و ان اصيبوا لم يحمدا وما قأوا ، الا انه دعاني الى تجديد القول فيها المصدر الذي قدعناه ، مضافا الى التمهيد على فوائد حمته و فروع مهمته فنعرض لها في تصانيف المسئلة ان شاء الله تعالى

ولنمهد لتحقيق القول فيها و في بطايرها مقدمات بافحة :

الاولى : ان الاقالة - وان نسب الى بعض العامة الخلاف فيها من كونها بيع ، او فسخ مطلقا ، او في بعض الصور - الا ان الفسخ مما لم يعهد من احد من المسلمين جعله بيعا ، او معاداة مستقلة ، بل هو غرض للعقد عند الكل ، وهو كذلك ، فان الفسخ المتعلق بالعقد ، مثله اذا تعلق بغيره لا معنى له الا نقص العقد ، وحق الرضا ، وفصل المتصل حتماً او معنى ، بحسب اختلاف متعلقه المقصود في البيع يعود المالكين الى الحالة الاولى ، وفي انكاح اذا فسخ بالميوت المعروفة

لعود الروحين الى ماكانا عليه .

فالاتصال والارتباط الحاصل بعقد البيع والبدلية الناشئة منه بين المالكين ينتقض وينفسخ بالفسخ المبرر للبدلية، ويستتبع استحقاق الفسخ نكرة ، استحقاق الرد فقط كما اذا صالح (١) ماله بلا عوض و حمل الخيار لصاحبه ، و اخرى استحقاق الاسترداد كما في القرض اذا حمل الخيار لنفسه ، وثالثة الرد والاسترداد كما اذا باع و حمل لاحدهما او كليهما الخيار

ثم المالك للموسين حال الفسخ اسدى توهم المعاوضة بينهما قد يكون متعمداً كما هو الغالب ، و قد يكون واحداً كما اذا باع دارا من ابيه محاساة و حمل لنفسه الخيار و قضى الثمن فمات الاب و انتقلت الدار الى الولد و كان على الميت دين مستوعب لقيمة الدار فاراد الوالد الفسخ تعديلاً لمصيب الدين و هو المالك للموسين عملاً ولا يتعقل في حقه المعاوضة والمبادلة .

ثم انه قد يستتبع نكرة زوال الملكية و رجوع العينين ، و نكرة رجوع البدلين بعد بطلان ملكيتهما ، التلف ، وثالثة رجوع العين من طرف والبدل من طرف ، و رابعة رجوع العين او البدل من طرف و اشتغال الذمة من طرف كما اذا تلف و لم يتمكن من البدل بعد الفسخ .

والجامع بين الجميع حل العقد و دفعه و نفسه ، والاتصال الذي تحقق بين المالكين بالعقد بمعنى ارتباط احدهما بالآخر اذا تبدل بالانفصال والتفريق والقطع كان انقاساً ، وكان الفاعل فاسخاً قاطعاً كما في فسخ النكاح و فسخ اليد والمفصل عن موضعه و فسخ الرأي والعزيمة ، و فسخ الثمر عن الحلد و تمسكه .

١ - بناء على صحة مثل هذا المصيح كما يظهر من القوم التسالم على انه يجب فائدة الهبة اذا تضمن ملك العين بغير عوض -هـ رحمه الله .

تحقيق في الفسخ

وقد يعتبر عن الفسخ بما يوافقه كَرَد البيع كما في رواية عمر بن حنظلة . (١)
و قد يكتفى عنه ببعض اوارمه كَرَد المبيع ، او الثمن ، او الارض ، او الحارية ،
او العوس والمعوس ، او اشائها ، كما يكتفى عن فسخ النكاح بالعيوب المعروفة
بَرَد المرأة ، او ردها على اهلها ، كما في المعوس الواردة في النكاح (٢)
الحالية عن لفظ الفسخ المحموله عند الجميع في جميع الاعصار والطقات عليه ،
وقد يمتنع عن عدم استحقاق الفسخ بوجوب البيع ومضيه ولزومه ، كما سيتضح
تفصيل ذلك كله ، والمراد في جميع المقامات معنى واحد ومفهوم فارد يختلف
لوازمه وآثاره بحسب الموارد ، واتحاد معنى الفسخ في البيع والنكاح والمعاوضة
و غيرها لعلّه ضروري جدا .

و دعوى ان المعنى المفهوم من الفسخ الثالث بالشرط عند نوع الشارطين
له: هو محرد الرد والاسترداد ، ممنوعة حدّا على مدعيها ، بل المفهوم عندهم
هو المفهوم منه في فسخ النكاح ، و سائر الاستمهالات التي لا تتضمن احدهما او
شيئا منهما ، مصدق الى انه لو تم لاقتضى التفصيل بين كون الشارطين من العلماء
الواقفين على معنى الفسخ ، و كونه من العوام نعم ربما يشركون عرضهم من
اشتراط الفسخ الرد والاسترداد في عدم حواري التصرف المتلف ، او النافل في رد
الخير ، لكنه اجنبى من مقامنا .

و مما يسه على دسوح ما دعيته في الفسخ . ان العامة و ان اختلفوا في
كون الافادة فسحا ، او بيعا والمحققون منهم على كونها فسحا ، و هو اصح
الوجهين عند الشافعي ، و ان سب الى قوله القديم انها بيع .

١- الوسائل ١٢ - ٢٤١ ح ١

٢- الوسائل ١٢ - ٢١٦ ح ٥

و عن ابي حنيفة . انها مسح دائماً في حق المتعاقدين ، و ان كانت بيعاً
في حق غيرهما كالشيع ، الا انهم اتفقوا على كونها مسحاً في حق الكل اذا وقعت
بلفظ الفسخ

في التذكرة . بعد نقل الخلاف عن مالك والشافعي في القدم من قوله .
قل ما لعظه . فالأوله اذا ذكرت ملغط الا قاله فيه الخلاف السابق ، اما اذا ذكرت
بلفظ الفسخ فلا خلاف في انها مسح ، و ليست مسحاً قاله بعض الشافعية انتهى (١)

الخلاف في كون الفسخ رفعا من حينه او من اصله

فما طبع بالرد بالعبارة بلفظ الفسخ حتى ان وصوح كون الفسخ رفعا
للعقد دعى كثيراً من علماء العامة الى الاشكال على من ذهب الى كون الفسخ رفعا
للعقد من اصله : بانه يؤدي الى المحال ، و استلزام وجود الشيء لعدمه .

في جملة من كتبهم ما لعظه . ان العقد اذا جمل كان ام يكن . جعل الفسخ
كان لم يكن ، لان الفسخ بدون العقد لا يتصور ، و اذا انعدم العقد من اصله انعدم
الفسخ من الاصل ، و اذا انعدم الفسخ من الاصل . عاد العقد لانعدامه ، و انفيه
و دعوى . ان انعدام العقد انما هو بالفسخ فلا يوجب انعدام نفس الفسخ ،
مدعوة بانه وان كان بالفسخ الا انه اذا اوجب انعدام ما يتوقف عليه اوجب انعدام
الموقوف ، ولذلك احتاروا . ان الفسخ انما يؤثر من حينه ، و انه يجعل العقد كأن
لم يكن في المستقبل لافي الماضي .

و انت خبير بانه لو فس الفسخ يجعل العقد و قيل بانه موجب لاجلال
العقود الحاصلة بالعقدان يتجه الاشكال ، حتى على من ذهب الى ان الفسخ من اصله
الا ان يقال بظهور الرفع ايضاً كالحل في معنى متوقف على وجود الشيء .
كما انه او اريد بالحل . جعل العقد كان لم يكن كان مساوفاً للرفع بهذا المعنى

من غير نقاوت

ولشيخنا الشهيد (رحمه الله) اشكال و حل فى قواعد يقرب من ذكر .
قال : ارتفاع الواقع لا ريب فى امتناعه ، وقد يقال فى فسح العقد عند التحالف :
هل هو الفسخ من اصله ، او من حينه ؟ و يترتب على ذلك المعام .

فيرد هنا سؤال : وهو ان العقد واقع بالضرورة من حينه فى الزمان المامى ،
و اخراج ما تضمنه الزمان المامى من الوقوع محال .

فان قلت . المراد مع آتاء دونه . قلت . آلتا اربا من جملة الواقع و
قد تضمنها الزمان المامى فيكون رفعها محالا .

واحجب عن ذلك بان هذا من باب اعطاء الوجود حكم الممدوم ، فالان
تقديره معدوما ، اى لمعطيه حكم عقد لم يوحد الى ان قال : قيل لا يتخاى باب
من ابواب الفقه عن التقدير انتهى (١) و بالجملة : كون الفسخ رفعاً للعقد ، و
حلا له من الضروريات ، و ان اختلفوا فى كونه رفعاً له من اصله ، او من حينه ،
والمشهور المتصور هو الثانى ، و تحقيقه فى محله ، و سبأى فى الفصل الاول
التنبيه على اربعة عشر فرعاً كلها يتفرع على كون فسح البيع حلاً ، او بعبارة ،
او معارضة مستقلة غيره . فانظر

و يمكن ان يعمل جملة منها من الادلة على المدعى فيكثر الدليل جداً
على كون الفسخ حلاً لا غير

المقدمة الثانية :

الخيار فى اللغة . ان اعيار لغة : هو الاختيار كما فى المصاح والمجمع
او اسم منه كما فى القاموس و انت بالخيار اى اختر ما شئت كما فيه ايضاً وهو
باق على هذا المعنى فى احبار الائمة الا برار (ع) ، و كلمات العلماء الاحبار ،

١- القواعد والفوائد ٢ : ٧٩-٨١ ، تأليف الامام ابي عبد الله محمد بن مكي العاملى

المعروف بالشهيد الاول المتوفى (٧٨٦) هـ

إلا أنه بقرينة استعماله بعد عقد البيع ، أو النكاح مثلا ، يراد به الاختيار في المقدمتين طرفي إبقائه أو إزالته .

الختيار في الاصطلاح ، والمالب في استعمالات المتأخرين في أبواب العقود إرادة هذا المعنى من باب استعمال الكل في الفرد ، لا أنه معنى اصطلاحى لهم ، كما قد يتوهم فيعترض من لا خبرة له ، ممن أشرب قلبه حب الاشكال والاعتراض على الاصطلاح : بأنهم نزلوا الاختار الواردة قبل هذا الاصطلاح بمأتين من السنين على معنى اصطلاحوا عليه ، ولا يدري أنه مستعمل قبل و بعد في معنى واحد ، وإن المراد به في الاختار أيضا ملك فصح المقدم وإزالته كما سبها عليه ، وكونه نفس الملك ، ادخفاً مستشفاً له ، لا يوجب تفاوتاً في الغرض الآتى ، والقوم لما فهموا هذا المعنى وهذا الفرد ، من المطلق من الاختار ، فاصطلحوا عليه على تقدير تسليم الاصطلاح ، إذا عرص منه الاختصار والاقتصار عند بيان أحكامه الشرعية المتعلقة عليه في الأدلة ، فلا معنى لأن يصطلحوا على معنى غير ما هو المراد من الحصر ثم يرتدون عليه الحكم المذكور في الدليل ، والقرائن الدالة على أن معنى الخيار في الروايات هو ملك فصح المقدم أو حق يستتبعه ، كثيرة . «**منها** : الاختار الواردة في خيار المجلس العاكمة والخيار ما لم يفترقا وحب البيع إذا افترقا (١) و أنه (ع) مشى خطأ ليجب البيع » فإن المراد بوجوده ليس بمورد ثبوته الحاصل في المجلس أيضا بالضرورة ، لا سيما أن قلنا بالملكية قبل القضاء الخيار ، بل تأكد ثبوته ، ولزومه ، واستقراره ، بحيث لا يتسلط على نفسه وفسحه ، فالمراد بالخيار المجمعول فيما له ، تزلزل المص والتسلط على فسحه وهدمه «**وهنا** : ما ورد في خيار الحيوان ، كما في صحيحة عني بن رباب الخيار

١- الحلبي عن أبي عداقة (ع) قال : إذا رجل اشترى من رجل بعاهما بالخيار

حتى يهرقا فإذا افترقا وحب البيع لاحظ وسائل الشيعة ٤ . ٣٤٨ ح ٤

لمن اشترى ثلاثة أيام نظرة، فإذا مضت ثلاثة أيام فقد وجب الشراء (١)
و في مكانة الصغار المسئول فيها : من رجل اشترى دابة فأحدث فيها
حدثاً أله الخيار، انه وقع عليه السلام: إذا حدث فيها فقد وجب الشراء (٢) فمبّر (ع)
عن عدم الخيار بوجوب البيع .

وهو منها: الروايات الواردة في خيار التأخير المقترن كلياً على كثرتها
عن الخيار و عدم لزوم البيع : بأنه لا بيع له ، إلا بيع بينهما (٣) بناءً على المقرر
عند المشهور ، بل الكل ، إلا في بعض المسائر التي يمكن إرجاعها عند التحقيق
إلى عدم اللزوم.

والشواهد على إرادة عدم اللزوم من الأحاديث معترضة في محلها ، والاستشهاد
بهذه الروايات إنما هو لتوضيح أن الخيار متعلق بالعقد ونفس البيع، حيث إن التعبير
عنه : بأنه لا بيع له أو بينهما لا يستحسن إلا بأن يكون متعلقاً به، هو حياً لنقضه ،
و هدمه ، و جعله كأن لم يكن .

وهيها : ما ورد في اشتراء ما يفسد من بومه من التعبير عنه . « لا يبيع
له » (٤) المراد منه الخيار ، و عدم اللزوم اتفاقاً ، والتقريب كما سبق .

وهيها : ما في موثقة موسى بن مكر، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام،
قال : إنما رجل اشترى شيئاً، وبه عيب أو عوار لم يشرأ إليه ولم يمس له فأحدث
فيه بعد ما قصه شيئاً ثم علم بذلك العوار وبذلك الداء انه يمسى عليه البيع (٥)
« الحديث » ففسر عليه السلام عن عدم الخيار وسقوطه « بمعنى البيع عليه » فيكون

١- الوسائل ١٢ : ٣٥٠ ح ٩

٢- الوسائل ١٢ : ٣٥١ ح ٢

٣- الوسائل ١٢ : ٣٥٦ ، الحديث الباب ٩

٤- الوسائل ١٢ : ٣٥٨ ح ١

٥- الوسائل ١٢ : ٣٦٢ ح ٢

الخيار رد البيع وعدم مضيه

«و منها: ما ورد في رواية عمر بن حنظلة، فيمن اشترى ارضاً على ابع عشرة احرمة، فلما مسحها اذا هي حمسه اجر به قل: ان شاء استرجع قص ماله و احد الارص، و ان شاء رد السع و احد ماله كله (١) الحديث و حمل البيع على المبيع فتحوّر الادعى اليه لاسيما بعد قوله (ع) عقبيه و فن كان كذا كان البيع لارماً له عليه، و عليه الوفاء شتم المبيع (٢) الحديث » ارفيه دلالة على ان المراد بالاول هو نفس السع من وجهين «واحد هما اسناد اللزوم الى البيع وحملة قيماً فلا لرد البيع المذكور

صافاً

«و الاخر: التعبير بالمبيع بصفة المفعول عند ارادة بيان وجوب دفع الثمن حيث غير اسلوب التعبير .

دما في ذيل الحديث «من انه ان شاء رد الارص، لا يصير قريته على ان المراد بالمبيع المذكور اولا هو المبيع محاراً، او ليس معاندا لارادة الحقيقة منه، او المراد «رد الارص ايضاً» هو ردهما، منوان رد البيع، و المرص من هذا كله، ان لفظ الفسخ و ان كان غير مذكور في النصوص الا ان لفظ الحيد، المراد به ملئ من العقد الموجود فيها كما ان لفظ «رد السع» و يسمى عليه «المبيع» و «انه لا بيع له» المساوق للفسخ موجود فيها.

صافاً الى، ستعرف من عدم الحاجة (٣) الى هذا الامر «امره في اصل

١- ابوسائل ١٢ ٣٦١ ح ١ الباب ١٤

٢- ابوسائل ١٢ ٣٦١ ح ١ الباب ١٤

٣- حيث ان المعروض فيها ثبوت استحقاق الفسخ يجعل المبيع مدين وشرطهما له في ضمن العقد، وان المانع فسخ، واعمل خياره، واللفظ لواقع في متن الشرط لا يجب ان يكون مذكوراً في النصوص بالضرورة، منه رحمة قد

المألة .

ثم ادّعى - بعد ما عرفت من ان معنى الخيار عند المشرع هو معناه في اللغة و ان الاحتيار دائماً اداء ، يتعلق باحد طرفي الشيء من الفعل والترك ، الذي يراه القدر حيراً له - . تقدر على دمج الاشكال الذي اوردته شيخنا العلامة الانصاري (قده) على تعريف القوم للخيار ، فانه ملك افراد العقد و ار التمه حيث انه اورد عليهم فانه ان اريد من افراد العقد انقائه على حاله بترك الفسخ و كرمه مستدرك ، لان القدرة على الفسخ عين للقدرة على تركه ، او للقدرة لا يتعلق باحد الطرفين ، و ان اريد به اتمام العقد و حمله عبر قابل لان الفسخ و بيعه ان مرجعه الى اسقاط حق الخيار فلا يؤخذ في تعريفه من الخيار ، الى آخر ما ذكره (١)

دووجه الدفع : ان المراد به هو الاول ، و ذكره في الحد لما هو المتعارف من ذكر طرفي الاحتيار عند بيانه ، فهم وان ذكروا الملك في تعريف الخيار الذي هو الاحتيار ، او اسم منه لكن من المناسب جداً التمسك على طرفي الاحتيار ، و انهما ابقاء العقد و اعدامه

المقدمة الثالثة : ان تمتث الميت حقيقة بعد موته و ان حكى عن جماعه دعوى القطع باستحالته و امتناعه .

بل ربما يدعى الاتفاق عليه ، او كونه من الضروريات ، لان قضاء من كنه على حكم ماله احياً بل ضرورياً مال جديد بعد موته في حكمه له ، مما لم يتنازع احد في امكانه و وقوعه في بعض المقامات بمساعدة بعض الادلة و كل من حكى عنه القول بامتناع تملكه و انه يدعى استحالة كونه اديس ، و المحقق و العلامة و ثاني الشهابيين ، و غيرهم فقد صرح في موضع : مواضع ، كونه في حكم مال الميت .

و ترى القائلين بالاقتناع بحسب ما يترأى منه تملكه حقيقة كدينه

العاصمة بعد موته والصيد الواقع في شبكته المنصوبة حال حياته مما دل النص
و الا حجاج على تعلق ديونه و وصاياه به تارة ، بانه اعم من التملك حقيقة او
حكماً و اخرى : ، بانه يلتزم فيهما الانتقال الى الورثة مع وجود صرفها في الدين
والوصية عيناً او ديناً .

كلمات الفقهاء في المسئلة

وبالجملة : فالقول : بالتملك الحكمي مما لا اشكال فيه اذا ساعده بعض
الظواهر .

بل يظهر (١) من جملة المحققين ورجال المدققين و هو المقيم الحكيم في
باب الوصية : القول بجواز بقاء ما تركه الميت على ملكه حقيقة ، قال : و لو
سلم (بمعنى عدم اهلية الميت للتملك) اما يسلم امتداعاً ، و اما اذا تملك في حال
الحياة فلم لا يجوز ان يبقى على ملكه ، الى ان ينتقل الى الموصى لهم ، او الديان
بشرائطه ؟ و ما ذكر من انتقال ماله عنه بالموت ممنوع ايضاً ادلا دليل عليه عقلاً
ولا شرعاً انتهى

وسرح المحقق القمي (٢) في مواضع عديدة (٣) من كلامه ، ان قولهم وان
الميت لا يقبل الملك ، كلام ضعيف ، و قول بلا دليل ، حاكياً له عن الشيخ احمد
الحرائري في آيات الاحكام ايضاً .

و في الحواهر (٤) ان المحكي من نافي الشهيدين والفخر ناسباً له الى

١- حاشية آغا جمال الخواساري على شرح اللمعة / كتاب الوصايا الصفحة الرابعة

٢- جامع الشتات / ٦٣٥

٣- منها ما ذكره غير مرة عند التمرص لتحقيق مسئلة التركة عند الدين المستوعب

معه .

٤- ذكر في باب الحجر منه فراجع .

بعض ان الميت يملك حقيقة ابتداءً (١)

التحقيق في المسألة

ولباس ان شكلم فيه بعض الكلام ، و ان كانت مسألتنا غير متوقعة عليه ،
ادلم ار من احد من المحققين نمرضاً وافيأ له .

« فنقول : قد يستدل على عدم تملكه حقيقة ، بوجوه .

احدها : الاجماع على ذلك لو لم يقل بصروريته فقد ارسل جماعة عن المحققين
امتناع تملكه ارسال المسلمات ، و احروء بحرى الواضحات الضروريات
الثاني : ان الملك صفة وجودية كالإباض و السواد لا تقوم بالميت المعدوم
كالمملوكية .

واما بحسب روحه ونفسه فهو وان كان باقياً الا ان الملكية التي هي من
الاعتبارات العرفية كالمالكية والمملوكية مما لا يتصف بها المجردات عند اهل
العرف الذين هم المعشرون لها ، و لذا لا يصح الوقف على جرئيل مثلاً ، و ملكية
الله تعالى لجميع الموجودات على نهج آخر لا بهذا المعنى الذي يعتبره العرف
بيهم في املاكهم و لذا يستمع ملكه تعالى مع ملكهم على شئى و احد .

الثالث : ان الملكية اما عبارة عن السلطنة على الشيء اقتضاءه او فعلا
اذا لم يمنعه مانع ، او الإحاطة به و نفوذ قوله و رأيه فيه ، او كونه بحيث
يتمكن من اسحاء التقلبات والتصرفات فيه ، او ما يشبه ذلك من التعابير المتقاربة .
و من المعلوم انتفاء كل ذلك في الميت الذي صار جماداً لا بشئ كالحداد ،
او موحوداً غير قابل لا تحاء التقلبات والتصرفات ، ويمكن المناقشة في الجميع .

المناقشة في ادلة القائلين على عدم تملك الميت

اما الاول : فان دعوى الصرودة مما لا ينفى اليه في مثل هذه المسألة

النظرية التي لا يلزم من الا لتمام بها شيء من المحالات المعروفة او غيرها
لا سيما بعد محاولة من سمعت من المحققين ، وما هي الا حرقه العاجز المسكين
اد فصرت يده عن الر كون الى دليل متين فيتشكك بها كمشكك العريق بالحجة
واما الاجماع : فلما تقرر عند « من ان حجيته اما هو لاستكشاف قول
المسوم عليه السلام و رأيه ، فلا عزة به في المسائل الغير التوقيفية المسمية على
الوجوه العقلية و التخريجات الحديثة .

امم الحجة انفاق ادلى الالباب والعقول على شيء وحده حجة الا ان الصغرى
في المقام ممدوعة .

كلام المعلم الثاني

ذكر ابو نصر الفارابي في رساله الجمع بين الرأي - أي رأى ارسطو و
افلاطون في حدوث العالم وقدمه في انشاء كلام له . ان تعلم يقيناً انه ليس شيء من
الحجج اقوى وامنع واقمع واحكم من شهادات المعارف المختلفة بالشئ الواحد
و اجتماع الآراء الكثيرة اذا العقل عند الجميع ، حجه ، و لا حل ان العقل ربما
يغيب اليه الشئ بعد الشئ على خلاف ما هو عليه من جهة تشابه العلامات المستدل
بها على حال الشئ ، واحتيج الى اجتماع عقول كثيرة مختلفة فمهما احتملت فلا
حجة اقوى ولا يفين احكم من ذلك (١)

ثم طعن على آراء جماعة مقلدين لرأى واحد يؤمنهم فيما جنموا عليه
لانها منزلة عقل واحد و هو قد يخطئ ولا سيما اذا لم يتدبر الرأي الذي يعتقد
مراراً ولم ينظر فيه بعين التفقيش والمعادلة قال :

و ام العقول المختلفة اذا اتفقت بعدئذ مل منها و تدرب و بحث و نشق
و معاندة وتنسك و ائارة لاما امكن المقابلة فلا شئ اسح مما اعتقدته وشهدت
به وافقت عليه الى آخر (٢) ما ذكره .

١- رسالة الجمع بين الرأيين لابي نصر

٢- رسالة الجمع بين الرأيين / ٨

و الكلام في المقام و دفع النقض ما حجاج ارباب العلل الراضة على دعوى القطع بمذاهبهم العائدة و بدعهم الماطلة و اجماع العالمة على بعض دعاويهم الكاسدة، محال واسع .

واما الجواب، عن الثاني، فإن صفة الملكية ليست با قوى من سائر الصفات، او حودية القائمة با لمست عند جميع المسلمين ، بل المليس من التمتع والتلذذ والثواب والعقاب و السخط والرضا .

واما عدم اعتبار العرف المحترع، الملكية له في حقه فقيه - مصافاً الى رجوع الامر بالاحرة في هذه المسألة ممثل داك التشديد والتأكيد الى دعوى عدم اعتبار العرف انه ممنوع جداً بل المسلم عندهم اعتباره في بعض المقامات فتراهم يحكمون على من عصب ثلثة الذي اوصى بصرقه لبقه : بان فلاناً ينصب ملك الحق والميت و يأكل اموال الاحياء والاموات .

و اما عدم صحة الوقف على جبرئيل مثلاً فممنوع استناده الى تبرعه ، و على المدعى الاثبات، فلم له لعدم شمول ادلة الوقف لمثله، او لانه لا معنى لتسليم المنفعة عليه او لوجه آخر .

و اما ملك الله الذي له ملك السموات و الارضين فهو و ان كان على نهج آخر لكنه بمعنى اشد و اقوى من ملك العباد فهو المالك الحق و السلطان المطلق الذي يستحيل دوال سلطته تعالى على الممكّنات ، و بطلان ملكه لها لاستحالة كون الممكن واجباً ، و ملك العباد من شئون تمليطه و تملكه ، و لذا يستمع معه ، وهو محيط بالمالك والمملوك بعد امره، والاشياء بآرادته دون امره مؤتمرة الا انه بكل شيى محيط .

واما الثالث : فبمعنى الاول . انه منقوض بملك الصغير في الساعة التي ولدته امه و ان مات في الحال بعد الاستهلال او قبله ، مع انه حال ولادته انقص رأياً وادون شعوراً من اغلب الهائم، عاجز عن انواع الثقليات وابعاء التصرفات، لا يعقل

خطا ، و لا يحير حوا ، و ان كان يفارق الميت فى بعض الجهات الغير المارقة
فى المقام ، بعد مشاركتة له فى امتناع تصرفه عقلا و عدم تأهله للخطاب ، بل
و كذا المجهون ، و السكران ، و المغمى عليه ، و النائم ، و المحجور عليه لفسه ،
او فليس ممن يمتنع تصرفه عقلا او شرعا .

و ثانيا : ان الملكية سواء كانت من الامور الواقعية ، او الا اعتبارات العقلانية ،
او الامور الاشراعية انما يستكشف ، او ينتزع من آثارها و لوازمها ، او مما هو
منشأ انتزاعها و اعتبارها (١) .

فالحق ما ذكره جمال المحققين ، و المحقق القمى (ره) و غيرهما : من
عدم قيام دليل عقلى ، و لا نقلى على امتناع تملك الميت لما تركه ، مصفاً الى
انك قد عرفت انه لا يهملنا اثبات الملك له ، حقيقة بل يكفينا التملك الحكمى ،
و كون شئى فى حكم ماله اذا اقتضاء الدليل

و قد عرفت انه من الامور المسلمة عند اهل الفن الواسعة لديهم و لا
حاجة الى الاستدلال عليه ، و الاحتجاج له ، بعد تسالم الكل عليه ، الا انه لا
دُس بالعرض بجمله من الموارد التى اجمعوا على كونه فى حكم ماله ، او التزم
به المشهور ، او دلت عليه النصوص الصحيحة ولو ظهوراً .

منها : ما اذا مات عن امة حامل ، او زوجة حبلى مضى على حملها شهران
مثلا و لم يلج فى الجنين الروح فانه يرث بالضرورة من الدين - بشرط انفصاله
حياً - نصيبه من التركة كالا او يمناً و بملك النماء المتدخل ما بين موت ابيه
و انفصاله ، و يخص التركة به ان اضرد ، او تقدمهم فى الطبقة ، و يشار كهم

١- ويكفى فى استكشافه او اعتباره بعض الآثار او الامور الملازمة له كعدم جوار
التعدي عما اذنيه او عينه ، و وجوب صرفه فيما يتسرع به او فى دينه او وصيته غير ذلك
فى مانع من اعتبارها له حتى تلجى الى بعض التكلمات والتجشعات المطابقة لظواهر
الأدلة منه رحمة الله .

فيما اذا اجتمع معهم ، و يمزق له نصيبه

فهذا المال ، والنماء قبل الانفصال ان التزم بمقائه على ملك الميت حقيقة ، او تملك الملقه والمضفة له واقفاً المتكشف بانفصاله حياً وهو فوق الدعوى ، و ان قيل ، كونه في حكم مال الميت قبل الانفصال كفى في اثبات المدعى ، و لا سبيل الى احتمال تملك الورثة قبل الانفصال ثم بطلان تملكهم بعده

ومنها : ما اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ، او اعتق الممد قبلها فتحتمس التركة بهما او يشاركان الورثة بالنص ، والاجماع ، ولا يرث كافر مسلماً ، ولا عبد حراً ، و لا يملكان المال قطعاً .

و نماء التركة كلا او بعضاً الحاصل بعد الموت و قبل الاسلام والعنق لهما ، لا للورثة ، فجميع التركة قبل القسمة في حكم مال الميت ، الى ان ينكشف امرهما ، لا انه صير ملكاً للطيفة الثانية والثالثة مثلاً ثم يبطل للمراوحة الأدلة في خلافه ، و من المعلوم ان الذي اسلم او اعتق يتلقى المملك عن مورثه ورائه ، لا انه يتلقى من الطبقة اللاحقة .

ومنها : ما توارث به النصوص و اجمع عليه الفقهاء من انه اذا مات الحر وليس له وارث حر و له قرابة مملوكة من ام او ولد او اخ او اخت ، انها تشتري من مال الميت و تمتق ، ثم تودع المال .

ففي م ، رواه سليمان بن خالد عن امير المؤمنين (ع) (١)

و رواه عبدالله بن سنان عن امي عبدالله (ع) في رجل توفي وله أم مملوكة

قال (ع) : تشتري أمه و تمتق ثم بدفع اليها بقية المال (٢)

و فيما رواه اسحاق بن عمار قال مات مولى لعلی (ع) فقال : انظروا هل

١ - وسائل لشعبة ١٦ : ٥٦ ح ١ ، قال : كان على (ع) اذا مات الرجل وله

امراة مملوكة اشتراها من ماله وامتقها ثم وركته .

٢ - وسائل لشعبة ١٧ : ٢٠٢ ح ٢

تحددون له دارتاً؛ فقيل له (ع) ان له اثنتين باليعة مملوكتين ، فاشترهما من مال الميت ، ثم دفع اليهما بقية الميراث . (١)

الى غير ذلك من النصوص من اهل الحصوص الدالة على مقادير التركة على حكم مال الميت ، و عدم انتقالها الى احد الا بعد شراء الوارث .

ومن المعلوم انها بالموت لم تخرج عن المالة ولا صارت في حكم المباحات الاصلية و احتمال انتقالها الى الامام (ع) لكنه تفصل على القرابة ، و عفى عن ماله ، و اذن في اشتراء الرقيق منها مم ، بأبي عنه جميع نصوص المسألة الصريحة او الظاهرة في تصونها لحكم المسألة ، و بيان الحكم الواقي في الواقعة ، كسائر الروايات المشتملة على بيان الاحكام .

ولذا لا يخطر هذا الاحتمال بالدل عند المطالع في هذه الروايات لادن لم يسبق الى ذهنه شبهه و اشكال

مضافاً الى لزوم الاقتصاد حينئذ على تلك الارمان ، و ذلك الوفايع المأذون فيها لا التعمدي الى مثل زماننا ، و هو باطل بالضرورة

و استعادة الادب المطلق منها بعد البقاء على كونه مالا له و هم في وهم كما لا يخفى .

و عنها : دية المقتول خطأ فقد ذكر فقهاء الخاصة العامة انها تقدر في حكم مال الميت

وفي كشف اللثام ، زوجا لعادة القواعد : الدية عندنا في حكم مال الميت ، و ان تعددت مدته يقضى منها ديوته ، و تخرج منها و ساير .

و ان كان القتل عمداً امكن ان رضى الورثة بالدية في العمد قال في الخلاء و الميسوط انه قول عامة الفقهاء الا ابا ثور . (٢)

١- وسائل الشريعة ١٧ : ٤٠٦ ح ٨

٢- كشف اللثام ٢ : ١٠١

و في الجواهر مارجح لمباراة الدية عندنا ، و ان تجددت بعده في حكم مال المقتول بقضى منها ديونه ، وتخرج منه وصاياه سواء قتل عمداً فاخذت الدية ، او خطئه أبل في محكي المذهب الاجماع عليه ، بل في محكي المصوط والحلاى انه قول عامة الفقهاء الا انا نور انتهى (١)

و استشهد العرفين بهذا العرع في تقدير المعدوم موجوداً معروفاً ، قل الشهيد (قدم) في قواعده و زاد آخرون في احكام الوصع التقدير ، مثاله الماء في الطهارة بالنسبة الى مريض يتصرر باستعماله ، ويقدر الموجود كالمعدوم ، و كذا لو كان في شر و لا آلة معه ، او شمس ليس عنده و قد يقدر المعدوم موجوداً في صور :

منها : دخول الدية في ملك المقتول قبل موته بأن لتورث منه ، و يقضى منها ديونه ، وتنفذ منها وصاياه ، فانما تقطع بعدم ملكية الدية في حياته لاستحالة تقدم المسبب على سببه ، ولكن يقدر الملك المعدوم موجوداً .

و منها : ما اذا قال ، اعتق عبدك عني ، او ادمن مالك ديني ، فانه يقدر الملك قبل العتق بأن ليتحقق العتق في الملك .

و كذا يقدر ملك المديون قبل تملك الدائن بأن حتى يكون الدين قد قسى من مال المديون . مع ان القطع واقع بعدم ملكه الى زمان العتق ، وقضاء الدين ، و يسمى هذا ، الملك المسمى (٢) الى آخر ما ذكره و قريب منه ما ذكره العاقل المقداد في سد القواعد

وفي صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (ع) قال قسى على (ع) في دية المقتول انه يرثها الورثة على كتاب الله . و سبهم اذا لم يكن على المقتول

(١) دين

و في صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) الدية يرثها الورثة على
فرائض الميراث . (٢)

و الرديات المتضمنة لاطلاق الارث والميراث على ما ينتقل الى الورثة
من الدية الواردة في ان القاتل ملماً لا يرث ، والقاتل خطاء يرث ، و ان الدية
تورث ، و ان الزوج والزوجة يرثان من الدية ، و ان المتقرب بالقاتل يرث ،
فوق حد الاحصاء .

و كلها متضمن للقط الارث والميراث مكرراً ، ومن المعلوم ان الارث يص
اظهار في الانتقال من الميت الى قرابته ، وحمل الجميع على التجوز و الاستمارة -
ماتقالها الى الورثة استثناء من غير دخولها في ملك الميت لاحقية ولا حكماً
لوجود سببه سابقاً - مما لا ضرورة للحمل اليه بل لاداعي اليه بالمرء
ومنها : دية القتل العمدي اذا صالح الورثة عن حق القصاص بالدية ، و
رضوا بها .

وهو اعجب من سابقه ، حيث ان السب وهو القتل لم يقتض مالا اصلاً ، و
اما المال حدث صلح الوارث ، واجمع عليه الاصحاب على كونه في حكم مال
الميت كما عن الخلاف والغنية ، وقد سمعت عبارة كشف الثام والعواهر آتفا .
ومنها : ماورد في العناية على الميت بعد موته من ثبوت الدية ، وانها له
لا لورثته واجمعوا على عدم انتقالها الى الورثة و وجوب صرفها فيما ينتفع به
الميت من حج واطاق وصلة قرابة .

والمشهور وجوب صرفها في دينه وتقديمه على القرابة اذا كان عليه دين .

١- كبر المردن ٢/٣٦٨ قال : اعلم ان الدية حكمها حكم اموال الميت يقضى

مها ديونه ، وينفذ وصاياه ، من اي الاقسام كانت .

٢- وسائل الشريعة ١٧ : ٣٩٥

وتأمل بعضهم فيه من جهة أنها ليست من تركته والدين إنما يتعلق بالتركة
لا وجه له قطعاً فإن تفرغ ذمته من حقوق الديان من أهم ما ينتفع به وهو
إليه اخرج

و في صحيحة الحسين بن خالد المروزي في الكافي، والقيه، والتهذيب
والعلل، والمحاسن، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سأل أبو عبدالله عليه
السلام عن رجل قطع رأس الميت؟ فقال: إن الله حرم منه ميتاً كما حرم منه
حيّاً، فمن فعل بميت فعلاً يكون في مثله احتياح نفس الحي فعليه الدية، وأت
عن ذلك أبا الحسن عليه السلام قال: صدق أبو عبدالله عليه السلام هكدا قال رسول
الله صلى الله عليه وآله، قلت: ومن قطع رأس ميت، أو شق بطنه، أو فعل به
ما يكون فيه احتياح نفس الحي فعليه دية النفس كاملة؟ فقال: لا ولكن دية
دبة الحسين في بطن أمه فمد أن تلج فيه الروح، وذلك مائة دينار، وهي أوداته
، و دية هذاله لا للورثة، قلت: وما الفرق بينهما؟ قال: إن الجنين امر مستقل
مرجئ لقمه، وهذا قد مضى وذهبت منفعتة، فلم يمتثل به بعد موته صارت دية
مثلث المثلثة له لا لغيره، يفتح بها عنه، يفعل بها أبواب الخير والبر: من صدقة
أو غيره (١) الحديث.

و في موسى محمد بن الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اني لربيع
أبا جعفر المنصور (هو خليفة) في الطواف فقال: يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك
المارحة، فمطح فلان مولاك رأسه بعد موته واستشاط وغضب قال فقال: لا بن
شبرمة و ابن أبي ليلى و عدة من القضاة و الفقهاء ما تقو لور في هذا؟ فكل قول
ما عندنا في هذا شيء، وجعل يردد المسألة يقول: أفعليه أولاً؟ فقالوا: ما عندنا
في هذا شيء

قال فقال بعضهم قد قدم رجل الساعة وإن كان عند أحد سيئ فعنده الجواب

في هذا ، و هو جعفر بن محمد عليهما السلام ، وقد دخل المسمى ، فقال للربيع
اذهب اليه ، و قل له لولا معرفتنا مشغل ما انت فيه لسألتك ان تأتينا ، ولكن
احسنا في كذا و كذا

قال فتاه الربيع و هو على المردف فابله الرسالة فقال ابو عبد الله عليه
السلام . قد ترى شغل ما انا فيه و قلت الفقهاء و العلماء ، فاسألهم ، قال له : قد
سألهم فلم يكن عند هم شيئي ، قل . فردّه اليه فقال سألتك الا اجبتني ، فليس
عند القوم في هذا شيئي ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام حتى افرغ من انا فيه ،
فلما فرغ جلس في جانب المسجد الحرام فقال للربيع اذهب اليه فقل له عليه
مائة دينار قل . فابله ذلك فقالوا له كيف صدر عليه مائة دينار ؟ فقال ابو عبد الله
عليه السلام : في المطفة عشرون دينارا ، و في الملقه عشرون دينارا ، و في المصفه
عشرون دينارا و في المعظم عشرون دينارا ، و في اللهم عشرون دينارا ، ثم انشأه
خلقاً آخر ، و هذا هو ميت منزله قبل ان تفتح فيه الروح في بطن امه حينئذ .
قال فرجع اليه فاخبره بالمعوات فاعجبه ذلك ، فقالوا : ارجع اليه وسله الدلائل
لن هي لورثته فيها شيئي ؟

فقال . ابو عبد الله عليه السلام ليس لورثته فيها شيء انما هذا شيئي صار
اليه في مدته بعد موته يحج بها عنه ، او يتصدق بها عنه او يصرف في سبيل من
سئل الخير الحديث (١) صلوات الله وملائكته وعنايته الصالحين عليه وعلى آله
الطاهرين .

ومنها ثبت الميت . لدى اوصى به لعباده ، و نحوها ، يرجع اليه ، فانه
باق على ملكه ، او في حكم ماله يصرف فيما اوصى به ، عينا ، و لعباداً .
والتصوص بالحكمة بان له مع الوصيه من ماله ثلثه و اربعة بالذلاله عليه ،
بل في الجواهر انها ظاهرة كمال الظهور في ذلك بمعنى في انه للميت قال . و

التزام كونه للورثة ، و يجب عليهم صرفه في تلك المصارف تكلف لا داعي اليه
و لا دليل عليه . (١)

ومنها : ما اذا كان على الميت دين مستوعب للتركة فعن المقنع ، و الفقيه ،
و المصنوع ، في احد القليلين ، و الخلاف ، و النهاية و فقه الراوندی كابن ادریس ،
و المحقق ، و العلامة في الارشاد ، و وسایا المختلف ، و فخر الاسلام و الشهيد :
ان التركة باقية على حكم مال الميت ، ولا تنتقل الى الورثة ، ولا الى العرمان
بل في حملة من الكتب تسه الى الاكثر ، او المشهور ، و عن ابن ادریس :
دعوى عدم الخلاف في عدم انتقالها اليهم في موضع و دعوى ان اصول مدهنا تقتضي
عدم استحقاق الورثة في موضع آخر (٢) .

و لتحقيق المسئلة مقام هو اللائق به و لمكتف بهذا المقدار في هذا المصباح ،
وفيه وق الكفاية لمن له دراية ان شاء الله تعالى .

المقدمة الرابعة :

كما ان عقد البيع يوجب الربط بين المالين ، ربطاً موقفاً كانه ستم بينهما ،
و عقد عليهما عقدة و يوجب حدوث علقه الدلية بين المالين ، و يؤثر في ملكيه
كل واحد للطرف الاخر و سلطنته عليه ، كذلك مسح العقد يوجب نفس ذلك
الربط و هدمه ، و ازالته فذلك العقدة الحاصلة بالعقد و حلها الموحى لرد ال الدلية
و رجوع كل من المالين الى ما كانا عليه ، فان امكن العمل بمقتضاء عمل ،
ولا بما اقتضته القواعد ، فاذا كان موجوداً على ملك كليهما من غير مانع رجوع
كل منهما الى الاخر ، كما هو مقتضى زوال الدلية ، و فك العقدة .

و اذا تلف احد هما ، اخذ منه بدل من المثل ، او القيمة ، حيث انه وان

كان ملكه و انقلعه ماله ، او تلف في يد ماله ، الا ان تملكه له لم يكن معاناً بل معوضه لدى دفع . فهو مالك لما في يده من حيث ان له يد لا عند صاحبه ، وذا رالت البدلية بالفسخ و لم يكن للمعوض عليه المتلف مثلاً بدل عند الفاسخ لم يبق عنده بدل ، و كما كان كل منهما قبل الفسخ مالاً لما في يده لانه ممنون بمنوان كونه بدلاً او مبدلاً ، كذلك بعد الفسخ صار كل منهما مالاً لما في يد صاحبه كما كان قبل العقد ، و ان الطارىء الحادث الغير للملكية السابقة هو صفة البدلية اللاحقة فاذا زالت عاد كما كان .

و عبارة اخرى . بعد السماع على حوار الفسخ بعد التلف و ان الفسخ من العقد ووجب لرد ال البدلية ، يلزم رجوع كل منهما الى الاخر عيناً ، او بدلاً اما العين و واضح ، او انفسك العقد و رد ال الربط يوجب رجوعها الى صاحبها ، و اما البدل في صورة المتلف فانه بعد قيام الدليل على اصل حوار الفسخ فيها لا بد من الحكم فعلاً ، و بعد الفسخ بان المتلف اتلف مالا زال عنه ، و صف البدلية التي هي المقومة لملكيته فكأنه تلف (١) ما ليس ملكاً له و مدار الفسخ على التقدير اما تقدير الموجود معدوماً ، او عكسه . فيقدر المال التالف كموجود بعد الفسخ ، انقلعه المتلف ، فيرجع اليه بالمثل ، او القيمة .

بل عرفت فيما حكى الشهيد (٢) انه لا يخلو باب من ابواب الفقه عن التقدير ، و هذا هو تحقيق الصمان المعاوضي لو قيل ، لا ما يترأى منه مما يلزم الرجوع الى العوض المحلى لا الحقيقي ، و على كل حال فلا يبقى وجه لمطالبة الدليل

١- و توضيحه ان اعيان كون الفسخ فسخا الذي هو اداة الربط عين اعتبار وجود

المرطوبين مسلوبا عنها وصف البدلية او مسح العقد الذي هو الربط متقوم بوجود المرتبط ولو تقدير ، فاذا فرض وجود العيين من غير بدلية و جب رجوع كل منهما الى صاحبه ما يمينه و بدله الذي هو ايضا رجوع العين حيث انه اقرب الاشياء اليه - منه ذو .

على و حوب رد المثل ، أو القيمة إذا وقع الفسخ عند تلف أحد الطرفين و قلنا
بصحته ، فإنه لا يعبرى دليل اليد و الاتفاق ، فإنه مما أثلمه مالكه حال كونه مالكا
و هو الاتفاق على الرجوع الى البدل عند التلف دليل على ان الفسخ ليس
بمجرد الحداد مجرد الحل لا يلزمه رجوع البدل ، بل يلزمه فيما لو تلف أحد الموصين
ان لا ينتقل الى البدل لعدم الوحدة فى صفاته ، كذا قيل
وقد عرفت مما حققنا من لزوم المد كور ، و ان مجرد البدل يلزمه
رجوع المدين عند وجودها ، و بدلا عند تلفها ، و انه ليس فى الاتفاق المذكور
دلالة على ان الفسخ شىء آخر غير البدل و انظر تمام الكلام .

المقدمة الخامسة :

إذا قلنا ان الفسخ هو مجرد الحل لا شىء آخر ، فهل الفسخ الصادر من
أحد المتبايعين مجرد حل العقد و نفس الربط ، أو حله و نفسه لنفسه لا يسمى
الاشكال فى انه ليس إلا حل العقد و نفسه كما ان الخيار ليس إلا التسلط على
هذا الحل .

و اما كونه لنفسه فهو اعتبار رائد لا وجه لاحده فيه بل لم صرف ادوات
المقدمة الحاصلة بالمعنى يوجب الرجوع الى نفس المالك قهراً و ، حل الفسخ
من هذه الجهة إلا كحال نفس العقد الواقع على عين مال المالك ، إذا اشترى
به شيئاً ولم يمتز فيه شيئاً من كونه لنفسه أو لغيره وقع العقد له ، و انما المحتاج
فيه الى الاعتبار الرائد وقوعه لغيره ، ولذلك قلنا فى العضوى : انه إذا اشترى
بعين المال لنفسه كما فى الفاصب والسارق ثم اجازته المالك صح و وقع له ، و
كان المعيار عين ما وقع ، وكان تقييده لا شىء لنعته لقواً سائماً ، حيث ان المساواة
انما وقعت بين المالكين .

و قد يعرف على الوجهين ، ، إذا انتقل الخيار بالارث الى الورثة و قلنا .

ان الحق الثابت للميت هو الحل لنفسه كان هذا الحق بيعته منتفلاً الى الورثة ،
فإذا قبحوا لزمه الانتقال الى الميت او صيرورته في حكم ماله اولاً ، ثم الارث ،
و ان قلنا بان الحق الثابت له هو مجرد الحل ، فالمنتقل اليهم كذلك فلا مقرر
حينئذ من القول بمرجوع الوصيين الى المالك العلى ، وهو الوارث ، لا الميت ،
ولما كان حقيقة الخيار الملطنة على حد العقد ، و لم يكن انتقال المال عن
فلان او الى فلان داخل في حقيقته لم يعتبر في الارث ايضاً ، فما يظهر من بعضهم
كشيخنا العلامة الاصبهاني (ره) من معرفته كونه مسح الاحصى موجباً للرجوع
الى الميت

فيه . انه لا اشكال في انه موجب للمعكس ، و انه يوجب الرجوع الى
الوارث اشتداءً و لا يضر عدم كون الارث عاقداً بعد كون العقد له مقتضى قيامه
بمقام مورثه مكانه هو الماقد ، فلاموقع لان يقال اذا كان مقتضى الانحلال ما ذكرت
من الرجوع الى المالك العلى ، لزم القول به في صورة الانتقال الى غير الوارث
ايضاً ، كما لو باع الميت ، او دعه ، و ذلك لان غير الوارث ليس ممن له العقد ،
و لا ممن وقع العقد على ماله ، و هذا واضح ، الى هنا كلام المقرع .

القول: و هو من غرائب التعريبات ، و عجائب التحريجات فان الموجب
لرجوع العين الى الماسح المالك ليس كونه فاسخاً عن نفسه او لنفسه ، بل نفس
الفسخ المقصود به مجرد الحل اقتضى ذلك ، اطلاق الربط والصم الذي حدث
بالعقد بين المالكين ، و ذلك العقد الحاصلة منه ، سواء كان الفسخ هو المانع ،
او المشتري ، او وارثهما ، او الاحصى ، فصار العقد من حين الفسخ كاللم يكن ،
و برح الواقع كان لم يقع ، فماد المالان الى حالتهما السابقة على العقد بينهما ،
او مدلهما ، سواء قلنا بان الفسخ مجرد الحل ، او انه حل لنفسه ، فاداً انتقل
حق الفسخ بمعنى مجرد الحل الى الوارث ، برتب عليه بعد اعماله ما يقتضيه من
الرجوع الى الحالة الاولى قبل العقد .

فدعوى الملامة بين كون العسخ مجرد الحد وبين كون وسخ الوارث موحدا
لرجوع العين الى المالك القعلى و هو نفسه لالميت عحية جداً
ثم : ان اختراع هذا التعبير الجامع بين المالك و وارثه اعنى من له العقد
مما لايركن الى دليل متين ، ولا يلحق الى ركن وثيق اذ من المعلوم بالسرورة
ان من له الملك بالعقد ليس الا المتدعيان والوارث لا يملك بذلك العقد ، بل
ينتقل اليه بالموت .

وما يقال ان تملكه بالارث كانه تملك نفس الميت فكان الميت حى باق ،
يراد به انه لا يحتاج الى سب احتياذى جديد ، كما فى الاخصى ، بل قرأته
لاتصلهم به فكاهم نفسه ، لا كون العقد عقدهم ، فالعمل فعلهم ، والاشتراء واقفاً
اهم ، او كون العقد لهم ، او واقفاً على مالهم ، و اين و اى و متى مثل هذا
الدليل على مثل هذا التمريب اذا تسمع قطعاً شهادة من يرثان الميت اذا شهدا
فى حياته على عقده

و من الطريف ان اوارث الذى له العقد اذا ما كد العقد السابق الواقع
له بعقد لاحق من ابيه كان و همه الاب حال حياته ، او دعه ، خرج عن كونه ممن
له العقد ، و صار كالاخصى ، فاذا انفق فتح العقد الاول لم يؤخذ منه العين ،
بل احد من ابيه مثله او قيمته ، فلم يبق ، الا ان للارث خصوصية فى ذات ولا
يسكره واحد ، لا ان كونه ممن له العقد مشروط بموت ابيه عبر واهب له ، و
ان كان يتقصى من مثل هذا العرض بانه ليس بها مالكاً بذلك العقد ، بل مالاً
بالعقد اللاحق ، الا ان الفرض ان هذا الاعتبار اعنى كونه ممن له العقد لاطائل
تحته ، بل المعترس كونه وارثاً للعين .

واما من له العقد بمعنى من وقع العقد لاتنفعه ، و من هو بمنزلة العلة
الغائية ، فربما يكون هو الوارث ، و ربما يكون هو الصيف ، او الخادم ، او
الاخصى

واعجب من هذا كله انه عدل هذا التعرّج بعد ما نقلنا عنه، عن هذا التحقيق الذي كان يدعى، كما سمعت انه لا اشكال فيه، وفي انه موجب لعكس ما قرأه المحقق الانصاري رحمه الله الى غير ذلك، لما تفتن باشكال منعه على ما اختاره والقوة ذلك الاشكال هدم ما أسسه ونقض ما أبرمه.

وأعترف بان الانصاف ابن الفتيخ من الوارث يوجب الرجوع الى الميت، وان قلنا ما به مجرد الحل، وذكر انه الحق، ثم بداله ايضاً بعد ذلك وعدل الى ما كان عادلاً عنه وارتكب حلافاً ما سماه انصافاً وحقق عند الحوابع عن مآلنا المبحوث عنها.

اما الاشكال الذي وجب عدوله فهو انه ما ذكره في تعليقه على كتاب شيخنا العلامة الانصاري رحمه الله من ان لازم القول بالرجوع الى الوارث اشتداد اشتغال ذمة الوارث، المبدل مع قسح الاجنبي، حتى في صورة عدم وجود تركة الميت أصلاً، وعدم وفاء ما انتقل اليه بدل الموصى التالف في زمان حياة المورث، ولا يمكن الالتزام به، فيكتفى عن عدم تمامية ما ذكره، وان مقتضى الانحلال ما ذكره شيخنا العلامة الانصاري رحمه الله من الانتقال الى الميت مطلقاً، واشتغال ذمته كذلك، اذ لا يمكن التفكيك بين صورة وجود الميت او وجود التركة، او وفاء ما استرد بالمصحح بقيمة التالف، وبين صورة عدم الوجود وعدم الوفاء، وان يقال بالانتقال الى الميت في خصوص الصورة الأخيرة، ولا يمكن التزام اشتغال ذمة الوارث بلا بدل أصلاً.

والانصاف ان يقال، اذ قلنا ان المستقل الى الوارث ليس الا التصالح على الحل، ان مقتضاه رجوع الموصى او بدله الى الميت، الى ان قال، فالحق ما ذكره شيخنا المذكور من ان مقتضى الانحلال الرجوع الى الميت كما في قسح الاجنبي (١) الى آخر ما ذكره.

و انما ما اوجب بداء و رجوعه عن هذا الكلام ايضاً الى ما كان ما عليه
اولاً متقدماً انه من قروع كونه الفسخ مجرد الحل لا الحل لنفسه ، وهو انه اهتدى
الى طريق التفصي عن ذلك الاشكال ، فاحتار انه حقيقة الفسخ ليس هو مجرد الحل ،
من هو عبارة عن الرد والاسترداد ، وهو مستلزم للتعاوض و التبادل اذا كان العوض
موجوداً في ملك من تملك بالقد الاول ، فيلزم الرجوع الى المالك الفعلي المطرف
الاخر بذلك العقد ، فاما كانت العين موجودة بعد الموت و تملكها الوارث ثم
فسخ ، رحمت العين الاخرى الى ملك الممسوخ عليه ، و رجع عوضها الى ملك
الوارث ابتداءً ، لانه ضمن له العقد

و اذا لم يكن موجوداً حال الموت اما بان يكون العقد حلياً من العوض ،
كما اذا صالح الميت بالعوض و جعل لنفسه الخيار ، او بان يكون العوض نالماً
في يد الميت ، رحمت العين الى ملك الميت ثم ورثه الوارث ، سواء حلف الميت
تركة اخرى غير ذلك العوض ام لا ، و لا يستقص بما اذا رثه الميت او ذهب
حال حياته بلزم رجوع العين الى ملك المشتري ، او الموهوب له الذي هو المالك
الفعلي لانه ليس بذلك فعلي بذلك العقد ، و تفصي عن ذلك الاشكال الموجب
للمدول . بان الفسخ يقتضي التعاوض و رجوع كل عوض مكان الاخر ، فاما كان
العوض اصلاً بيد الوارث بذلك العقد رجع العوض الاخر بالفسخ اليه ابتداءً ،
سواء كان موجوداً في ملكه او تلفه ، او باعه ، واذا لم يصل الى يد الوارث شي
بان لم يكن ذا عوض اصلاً كالصالح بلا عوض ، او كان وتصرف فيه الميت بائناً ،
او بيع لم يرجع الى الوارث اذا لم يصل اليه عوض ، بل الى الميت ، فان كان له
تركة نفيس باداء العوض الممسوخ عليه ، انعمي قيمة الراجع بادائه فهو ، والا نفى
مشغول الدمة ، هذا محصل كلامه و مفتاح مراده .

فانظر ايديك الله اولاً الى شدة اضطرابه و كثرة قلقه في هذا المطلب اليسير .
فتادة يدعي ان الفسخ يقتضي الرجوع الى الوارث ابتداءً مطلقاً ، لانه ليس

عددة عن الحل لنفسه ، و ان الرجوع اليه ما لا أشكال فيه .

و اخرى يدعى انه يقتضى الرجوع الى الميت مطلقا ، و انه الحق ، و انه مقتضى الانصاف

وثالثة مرغم: انه يقتضى الرجوع الى المالك العلى وهو الوارث في صورة وجود العين ، والميت في صورة عدمه .

ثم تأمل تباين هذا الآخر الذى استقر عليه ، وافقن سوره وسد نعوره ، وبنى عليه مآلتا المسحوت عنها ، و اقتضائه ان حقيقه الفسخ تارة هو التسلط على الرد فقط كما اذا صالح الاعوص وجعل لمصلحة العيار ، وتارة هو الاسترداد فقط كما في الصورة بمعنىها اذا حمل لتفسيه العيار وتارة هو التسلط على الرد في مقدر الاسترداد ، كما اذا باع بعيار من غير ان يجمعها جامع هو مجرد الحل ، بناء على ما سيأتى عنه من ان حقيقة الفسخ هي الرد والاسترداد مستوعبا ذلك بحقيقة الاقالة ، و ان العيار و ان كان عندهم بمعنى ملك وسح العقد ، الا انه لا دليل عليه

ثم ان الثالث المقتضى للتعاضد عنه تارة بين مالين موجودين ، واخرى بين معدومين ، وثالثة بين موجود و معدوم ، ثم انه ما اذا باع الولد من ابيه دارا تساوى الف درهم بمائة درهم ، و حمل لنفسه العيار فمات الاب عن ديس يملح الف درهم ، و انتقلت الدار مالا رث الى الولد على القول بعدم النقاء على حكم مال الميت و انتقل تركة المديون بدين مستوعب الى الورثة فاراد الولد اعمال خياره قليلا لتسليم الدين فكيف التعاضد والتبادل في المقام وهو مال للموتمين ، وكذا هي بعض العروس الاخر التى سيأتى التنبه ، عليها فالفسخ هيولى مجردة تتنوع بصور مختلفة ، وهلا سلك العادة الواضحة ، ولزم المحجة البيضاء الواضحة ، من ان الفسخ حل للمقد موح للرجوع الى الحالة السابقة على العقد ، فان امكن العمل بموجبه ومقتضاه من غير « زاحمة دليل آخر عمل به ، والا كما لو باع اد ذهب العين او اتلفها عمل بما يقتضيه القواعد و ستمنع للكلام تمة بعد ذلك ان شاء الله تعالى .

المقدمة السادسة :

ان عين مألننا هذه و هي ما اذا اشترى الارض و شرط للبيع الخيار ، و ان لم ينصوا عليها ، الا ان كثيراً منهم نصوا عليها ، فيما اذا اشترى او باع و جعل لنفسه الحذر فمات ، و تكلموا في ارض الرافض من الحذر و عدمه ، و حملوا ارضها من ثمن الارض الراجع بالصح من الامور المملوكة الواضحة ، كحرماتها من الارض المردودة اذا كانت مبيعة ، و كان للميت الخيار ،

و اختصاص ما اذن كان الخيار للميت بالذكر في كلامهم ليس لان له مدخلا في ارضها من الثمن في المشتراة ، و حرماتها من الارض في المبيعة ضرورية ان علة حرماتها من الارض عندهم لا يمكن ان تكون ارضها من الخيار ، و من يقول بحرمانها منها حرماً مع القول بارضها من الخيار او مع احتمال ارضها منه لا يقل ان لا يقول بحرمانها مع عدم احتمال ارضها ، كما اذا كان الخيار للذائع و هو معدوس مألننا ، فليس الحرمان عندهم لخصوصية في خيار الميت المحتمل ارض الرخصة منها بالضرورة ، بل ليس الا بملاحظة حال التركة بعد الفسخ ، و انها : ب كانت نقداً في حال الموت الا انه نددت ارضاً مشتتة على المانع بعد الفسخ ، و كذبت حال ارضها من ثمن الارض المشتراة بعد الفسخ ، ليس الربط فيها ارضها للخيار ، و تعلق حفيها به ، بل المنشأ فيه الرضا المانع بعد الفسخ ، كما ان المنشأ في عكسها وجود المانع ، و ليس تعلق حق الخيار بالثمن على تقدير القول به باقوى من تملكه الحقيقي للثمن في الارض المبيعة ، ومع ذلك تربهم بمحكمون بالحرمان منها مع تملكها لمقابلها و اخذ منها

* * *

بيان الربط بين حق الفسخ وبين التملك بعد الفسخ .

ثم اى ربط بين تعلق حق الفسخ بشيئ و بين تملكه بعد الفسخ ، اذ مقتضى

الأول مجرد التسلط على حل العقد لا التسلط على المال الراجع بعد الحل ، و لو كان أثرها للخيار علة لأثرها من الثمن في الأرض المشتراة ، لوحظ القول بأثرها من الأرض المبيعة أيضاً إذا قيل بأثرها للخيار فيها مع نملكها أمقا بلها ، وعمرى الكل بأفيس لأثرها من الأرض المبيعة جزءاً ، وإن كانوا في أثرها من الخيار ما بين ناف أو مشت أو مشكك

و كذا ترى الجميع منثنى لأثرها من الثمن على تقدير الفسخ ، و إن كن ثبوت الخيار لها محل كلام .

و بأجملة : لا مد خلية لكون الخيار للميت ، و لا لأثرها من الخيار في شيء من الملامتين ، فكما أن حرمانها منها ليس مستنداً إلى أثرها بالخيار بالضرورة ، فكذا العكس ، وهذا واضح جداً و قد أصاب المعاصر المخالف في هذه المسئلة في استظهاره من صاحب العواهر ، و المحقق الأنصاري ، و بعض آخر ، أن المدار عند هم في الأثر و الحرمان على زمان الفسخ ، بمعنى ملاحظة التركة بعده ، و ذكر أن لازم كلامهم أثر الزوجة من الثمن في مآلنا ، بل اتحاد في استظهاره منهم المفروغية عن ذلك مع أنهم أيضاً لم يتعرضوا إلا إذا كان الخيار للميت .

و أما العلة في اختصاص خيار الميت بالذكر في كلامهم هي أن المقصد الأصلي في كلام كل من و فقنا على قواه هو التكلم في أثر الزوجة من الخيار الثابت لزوجها فيما إذا باع أرضاً أو اشتراها و من الواضح أن التكلم في أثر الزوجة - من الخيار الثابت لزوجها فيما إذا باع أرضاً أو اشتراها - هي أنها أثر من الخيار أم لا ، موقوف على فرض الخيار للميت

ثم أنهم ما بين مثبت لخيارها في السورتنين ، و محتمل لنفيه فيهما و مفصل بين ثبوته في الأول دون الثاني ، أو العكس ، وهذا هو الذي حملوه محل الكلام ،

ومحط المراع في المقام ، ومتصل سهام التقض و الأبرام و اماليها ثرت من الثمن
الراجع على تقدير الفسخ في الارض المشتراة و تعزم من الارض المردودة بعده
في المبيعة و ما لم يقع لاحد فيه كلام ، بل اسلوه ارسال المملكات ، و احروا
عليه حكم الواضحات المروديات ، و سكتوا عن الاحتجاج له بمبيعة و برهان
واكتفوا فيه بما يردونه من العيان عن تجشم البيان ، وقد اتضح وان كان واضحاً
ان هاتين الملامتين لاند حلية فيهما للماسح بوجهه ولا يكون الخبار للنائع او
للمشتري ، او للاحس

و مع ذلك كله و اجهى جاهل عسى ، و عاقل عوى ، يدعوى ان مورد
كلام هؤلاء الاعلام اسما هو فيما اذا كان الخبار للميت ، و السؤال انما هو قيم
اذا كان الخبار للنائع ، و لا ملازمة بينهما

فقلت له ، يكفيك في استعلامهم مذهبهم تسالمهم على حرمانها من الارض
لمبيعة ، اراحة ، فهل يجوز من له ادعى شعور ان ثبوت الخبار للميت وادث
الروحة من الخبار ، هو الذي اوجب حرمانها من الارض ، او ان تملكها الممن هو
الموجب للمحرمان ؟ كلا ، لا يحتمله عامي ، بل ليس الموجب الا ملاحظه التركة
بعد الفسخ من غير مدخلية لدى الخبار ، و من جور غير هذا فهو انما لا يعقل
الحطاب ولا يحسن معه السؤال والجواب ونعم ما قيل .

و اذا كنت بالمدارك عرا
ثم انصرت عارفا لاتمار
و اذا لم تر الهلال مسلم
لرجال رأه بالاصدار

المقدمة السابعة :

في نقل عائر حملة من الاساطين الذين وقعنا على كتبهم ، و اقوالهم في
هذه المسألة

منهم : آية الله القامة العامة ، و حجة الخاصة على العامة ، افضل الامامية من

العلامة على الإطلاق قال في قواعده . الحيار مودوث بالحصص ، كالمال من أي نوعه كان ، إلا الروحة عر ذات الولد في الأرض على أشكال ، أقره ذلك إذا اشترى بخيار لثرت من الثمن انتهى . (١)

وهو (قدم) و ان استشكل في ارثها من الحيار ، لكن جعل قرب ارثها من الثمن على الفسخ وأصحاً مسلماً ، سواء قلنا . بان مراده (ره) ان الأقرب ارثها من الحيار ، كما فهمه كثير من شراح كلامه . او ان الأقرب عدم ارثها من الحيار ، كما فهمه المحقق الثاني (ره) مصرأ عليه ، و نعه آخرون ، فان المبنى على الاول : ان الأقرب ارثها من الحيار اذا اشترى الميت ، فتفسخ لثرت من الثمن ، و على الثاني ان الأقرب عدم ارثها من الحيار ، حتى يثبت عليه ارث الثمن ، او عدم ارثها اذا اشترى فارادت الفسخ لثرت من الثمن ، وعلى كل حال صراحة العادة في ثرب الارث من الثمن على ارث الحيار المحوّر لفسخها لا يتأمل فيها احد .

فتبين ان كون المدار على ملاحظته لثركه بعد الفسخ من مفعوع عنه و ان الفسخ هو الموحد لارثها من الثمن ، والا فأي ملازمة بين ارثها من الحيار ، و ارثها من الثمن الراجع ، لو احتمل ان الثمن يرجع بالفسخ الى المالك الفعلي للطرف الآخر ، و هم بقية الورثة لحرمان الروحة بعد الموت ، و عدم تملكها لمدل الثمن رأساً و ثبوت حق الحيار لها لا مللارم . لا حوار فسخها ، ثم يعمل الفسخ عمله من الرجوع الى حكم مال الميت كما يظهر تسليمه عند العلامة ، او الى الورثة المالكين للأرض كما يقوله قائل .

ومهم . واده فخر المحققين في الابصاح قال في توصيح اشكال والده (ره) : يشأ الاشكال من عدم ارثها ، فلا تتعلق بها ، فلا لثرت من خيارها ، ومن ان الحيار لا يتوقف على الملك كالاخني

ثم فرع المصنف دام طله - يعنى والده العلامة رحمه الله - انه لو اشترى المورث بغير والا قرب ارضا من الخيار ، لان لها حقاً فى الثمن ، ويحتمل عدمه ، لانها لا تثر من الثمن الا بعد الفسخ ، فلو علل ما رثها دار والاصح اختيار المصنف ، لان الشراء مستلزم منعها من شئ. قوله الشارع منزلة جزء من التركة وهو الثمن فقد تعلق بالخيار بما تثر منه انتهى (١) و صراحة هذه العبارة ايضاً فى ان الملامه بن رجوع الثمن بالفسخ ، و اثر الرجوع منها مفروع عنها مما لا يحق على احد .

ولو امكن مع الملامه - كما عن ذلك المصنف - كان انباء المال فى اثبات ارضا من الخيار ، ثم تفرع ارضا من الثمن عليه من دون اثبات هذه الملامه اموراً سائما و كان قوله : فقد تعلق الخيار بما تثر منه ، مصادرة محضة ، بل يتعلق بحده على القول بالحادث بما لا تثر منه و منهم فقه الفقهاء ، و شمس العلماء الشهيد المعبد (ره) فى حواشيه على القواعد .

و منهم السيد الامام المرتضى علم الهدى ، و السيد عميد الدين فى شرح القواعد ، و المحكى عنها قريب مما مر فى عبارة بحر الاسلام

ومنهم : تم المحققين مروج المذهب ، المحقق الثانى (رحمه الله) فى جامع المقاصد قال : قوله والا الروح غير ذات الولد فى الارض على اشكال ، اقر به ذلك ان اشترى بخيار تثر منه هذا الاستثناء من محدود بدله عليه قوله موروث تقديره لجميع الوراث ، او نحوه فيكون التقدير : الخيار موروث لجميع الوراث مقبوم عليهم كمال الا الروح غير ذات الولد فى الارض ، فانها لا تثر من الخيار المتعلق بها . سواء كانت مبيعة او مشتراة ، على اشكال ينشأ من انه حق خارج عن الارض ؟ فترث منه ، و من انه من الحقوق المتعلقة بها ؟ و اذنه تابع لارثها ، و مع اتفاق

التابع ينتفى مقبوعه (١).

والاقرب من هذا الاشكال عدم ارثها ان كان الميت قد اشترى ارضاً بغير
فاددت الفسخ لثرت من الثمن.

و اما اذا باع ارضاً بغير فان الاشكال في هذه الصورة بحاله ، لانها اذا
فسخت في هذه الصورة لم تترك شيئاً ، وحمل الشارحان العادة على ان الاقرب
ارثها اذا اشترى بغير لانها حينئذ تفسخ فترك من الثمن ، بخلاف ما اذا باع
بغير ، وهو خلاف المأهر . فان المتأدر ان المتأدر اليه بقوله ذلك هو عدم الارث
الذي سيق لاجله العبارة ، فمهم ارادة الارث منها . ارتكاب اما لا يدل عليه دليل ،
مع انه من حيث الحكم غير مستقيم ، فان الارض حق لباقي الوراث استحقوها
بالموت ، فكيف تملك ابطال استحقاقهم لها و احراجها عن ملكهم

نعم ان قلت : ان المثلث انما ينتقل باقصا ، مدة الخيار ، استقام ذلك ، وايضاً
فانها اذا ورثت في هذه الصورة وجب ان تترك فيما اذا باع الميت ارضاً بطريق
اولى ، لانها تترك حينئذ من الثمن ، و اقصى ما يلزم من ارثها من الباع في الارض
ان يبطل حقها من الثمن و هو اولى من ارثها حق غير هامن الارض ، التي احتسوا
بملكها ، فيكون قوله : ان اشترى بغير الى آخره مستدركا

و الحق : ان ارثها من الباع في الارض المشتراة مستبعد ، و يبطل حق
قد ثبت لغيرها يحتاج الى دليل .

نعم قوله : « لثرت من الثمن على هذا التقدير » يحتاج الى تكلف زيادة
تقدير ، بخلاف ما حملنا عليه انتهى .

والاحط ايديك الله بعين المصيرة كلام هذا الفقيه المعلوم تحريمه في الفقه و
استطلاعه في الفن كيف يبادى بوصوح الملازمين ، و ان المدار على ملاحظة
التركه بعد الفسخ ، و ان الروحة لا تترك في الارض المبيعة شيئاً ، لانها تترك
من الثمن في الارض المشتراة بعده ، و كيف اخذ هذا المعنى امرأ مسلماً مفروغاً

١ - الظاهر انه سهو منه او من النسخ و الصحيح ان يقال : ومع انشاء المتنوع

عنه ، و احد يستشكل على الشارحين المحققين في تفسيرهما لعبارة القواعد بهذه الملازمة المطلقة عنده و عندهما ، و كيف سكنت عن الاستدلال لها ، و الاحتجاج عليها ، مع شدة حاجته في اثبات اشكاله عليهما بشوت هذا المعنى ، و هل ذلك الا لان هذه المقدمة مفردع عنها بينه وبين من يستشكل عليه ، و لو كان احتمال ذلك القول اعنى انتقال المين الى المالك العلى بالفسخ قائما لانعكس الامر و كانت الزوجة تراث من الارض المبيعة الراحمة بعد الفسخ لتملكها لئلاها هو الثمن فلم تراث من الثمن الراجع في الارض المشتراة لعدم تملكها لئلاها ، بل بقية الورثة هم الدس ملكوا الدل

و انظر اليه (عده) كيف يسكر ادتها من الخيار في الارض المشتراة ، لكنه يقر ما للملازمة ، و انها على تقدير الفسخ تراث من الثمن ، و انه على تقدير الخيار في الارض المبيعة لا يلزم الا بطلان حقها من الثمن ، و ان الاول ادلى ما لاشكال لمافيه من ابطال حق الغير ، و لا يلزم في الثاني الا بطلان حقها ثم ان الناظرين في كلام المتعرضين للاشكال على مرامه

ومنهم: شيخنا العلامة الانصاري (رحمه الله) وان لم يسلموا او لوية الاشكال في الارض المشتراة ، بل ربما عكسوا فرجعوا اذ الخيار فيها دون المبيعة ، الا انهم باجماعهم سلموا منه هاتين الملازمتين ، و انها لو فسخت حرمت في المبيعة و لو فسخت و رئت في المشتراة ، بل جعلوا هذا المعنى المسلم منشأ للايراد عليه كشيخنا المذكور آلفا ، بتقريب انها في المبيعة لا يتردد شيئا فلا معنى لخيارها بخلاف المشتراة فانها تتردد الثمن .

و منهم : العلامة المفسن المحقق لقى (رحمه الله) في اجوبة مسائله حيث انه بعد ان اطل القول في اذ الزوجة من الخيار و عدمه ، و في جواز تفريق الورثة في الفسخ و الامضاء و نقل كلمات القوم و تكلم فيها نقضا و ابراما قال ما لفظه : و تحقيق المقام بعد ما حققنا لك سابقا انه لا يصح التفريق في الخيار ، و لا بد من

التوافق هو ان الروجة اذا وافقت الورقة في الصخ و الامضاء جز في الارض ايضاً ،
و ان كان يختلف الحال بان ذلك يوجب في بعض الصور استحقاقها من الثمن
بقدر حصتها ، كما لو كان الميت اشتراها ، و في بعضها لا تستحق شيئاً ، كما
لو كان ماعها ، و فائدته حصول الموافقة ليصح المعد لمقتضى الجار ، وليستقل اليها
شيء في بعض الصور ، او يستغنى به العير ، سيما اذا توفقت وصول نفقه اليها ايضاً
في آخر

و ذكر في سابق هذا الكلام تصويراً لوصول دفع فسخ الارض المبيعة
اليها مع حرمانها منها ، فيما لو فرض ان الميت باع الارض ثمن بخس لكونها
كاسدة حين البيع ، و الآن اذ نعمت و تريد الروجة ان تتروح باحى الميت ، و
المعروض ان الورث هو الاح ، و هذه الروجة ، هي باعتقاد ان ما كان للزوج
هو لها و اولده ، الذي يتولد منها ، فلا ريب ان المصلحة لها حينئذ قطع المظار
عن ذلك الثمن القليل واسترجاع الارض ، وان لم ترث منها بنفسها انتهى كلامه
و دفع مقامه .

فاظر اليه (فده) كيف تكون الملازمتان و اصحقتن بدهيتين عنده ، و
الى حكمه مآزنها من الثمن في المشتراة ، و الحرمان من الارض في المبيعة
من غير احتمال خلافاً ، و الى ما سوره في رجوع النفع الى الزوجة ، و او كان
الاخر كما يفواه القائل لم يحتج الى هذه المقدمات ، بل بالصخ فرجع الارض اليها
في مقابل حصتها المأخوذة منها ، بل انعكس الامر و احتاج الى التكلف ، لتصوير
النفع و الفائدة في فسخ الارض المشتراة دون المبيعة

و منهم : الامام الناهر الماهر صاحب الجواهر (فده) فانه بعد ان ذكر ان
دعوى تبعية ارض الخيار للمال لا شاهد عليها ، بل يكفي فيه تعلقه بالمال كالثمرة ،
بل قد يورث ما لا تعلق له بالمال كحق القذف ، و يقر منه حق القصاص ،

قال ما لفظه ومن ذلك يظهر لك قوة القول بادرث الروحة غير ذات الولد المخير وما اذا اشترى ارضاً وله الخيار ، او باعها كذلك ، و ان استشكل في احد هما الفصل في المواعد ، على ان حق الخيار في التالي منهما قد تعلق بالثمن الذي انتقل اليها بالارث فتسعه الخيار ، و ان كان لو فسدت حرمت الا ان ذلك لم يثبت ما تعبته من الارث كعدم ثبوت اشتراط ارثه بالتسمية لعبس ، ولها ان تفسح في الاول ايضا : نرث من الثمن (١) انتهى

فايظر الى هذا لعقيد المتبحر المسلم احتاجته وسعه باعه هل يستدل على الملازمة الاولى من قوله لو فسدت حرمت ، او على ما ذكره في الثاني ، من ان لها ان تفسح و نرث من الثمن بشيء ، او انه احراهما مجرى الضروريات وارسلهما ارسال المسلمين

ومهم . العلامة المرافي في نهائس الفنون الى اعلى المرافي ، الفصل المرافي (رحمه الله) فانه مد ان ربح رثها من الخيار في الارض ان لم ينحصر الوارث فيها ، قال . اذا كان ذو الخيار الموروث نائماً فان لم تحوز الروحة الفسخ نرث حصتها من الثمن ، و ان حثارت الفسخ مع -الر الودنة لم نرث من الارض و لا من ثمنها ، لان بعد الفسخ يستحق المشتري الثمن من مال البائع او انتقله اليه كان من جهة البيع و قد افسح ، و انتعال حصتها من الثمن اليها قبل الفسخ كان انتقالاً متزلزلاً ، الى ان قال . وان كان ذو الخيار مشترياً فان اخذت الروجة الاجازة لم نرث من الارض ، و ان اخذت الفسخ ورثت من الثمن انتهى

و هذه العدة ايضا كسوا فيها في ارسال المعنى المسحوث عنه ارسال الواصحات المسلمات ، بل اصرح منها حيث انه (قدم) قد اخذ يستدل في الصورة الاولى - و هي كون الارض مبيعة على ان الروجة بعد فسخها لا نرث من الثمن ، مع انه من الضروريات بعد الفسخ ، و لم يستدل على مدعاه الاخر ، من انها لا

ثرت من الارض ، مع انه الذي يتعين الاحتجاج له لو كانت المسألة نظرية ، ولا يكفى فيه بناء على ان الفسخ يفتضى العود الى المالك المعلى ادلة حرمان الزوجة من الارض ، حيث ان هذا الانتفال بعد الفسخ ليس يارث حتى ينقضى تلك الادلة بل هو من مقتضيات الفسخ و عود المال مكان بدله الذى ملكته الزوجة قطعاً ، فيتبين ان عدم ارثها من الارض الراجعة بالفسخ اوضح عنده من عدم ارثها من الثمن بعد الفسخ ، ولذا سكت احيراً عن الاستدلال لقوله فى الثانية و ان احتارت الفسخ ورثت من الثمن

ومهم : العقبة المتورع العلامة الشيخ على (قده) ان كاشف الغطاء فيما حكى عنه بعض اعظم الفقهاء من اصحابه ، انه بعد ما اختار عدم ارث الزوجة من الخيار ذكر احتجاجاً له ان الاصحاب عللوا كون الخيار موروثاً ، بانه حق مالى ، و مرادهم من الحق المالى ان يكون ذلك المال مما يعود الى من ينتقل اليه الخيار اذا فسخ بالخيار .

و لا ريب فى ان الزوجة المفردة لا تراث من الارض اصلاً فسخت او لم تفسخ ، قل : مع ان مشروعية الخيار للارفاق ، و لا ادوق بعزل الزوجة اصلاً ، بل الفسخ صرد عليها ، لانها ان لم تفسخ تراث من الثمن اذا كان غير ارض ، بخلاف ما اذا فسخت فالثمن يأخذ المشتري ، والارض تأخذها الورثة انتهى .

فتأمل فى كلام هذا العقبة الدارع ، و انه كيف لى الرب عن عدم ارثها من الارض الراجعة بالفسخ فى مقابل ثمن المملوك فعلاً للزوجة

و منهم : اخوه العلامة المؤتمن الشيخ حسن (قده) فى شرح القواعد قال : الا للزوجة غير ذات الولد فى الارض فانها لا تعلق لها بها فلا تراث خياراً فيها لتبعية الخيار لها ، و اذا انتفى المتبوع انتهى تابعه ، لكن على اشكال ، ينشأ من انه حق مالى خارج عن الارض فيورث كسائر الحقوق ، و من انه كخيار الاخصى حيث انه يملك الخيار ولا يملك المال ، و اقربه ذات ، اى عدم الارث فى صورة

ان اشترى الميت ارضاً بغير فسخ الذي اشتراه من الارض لثرت من الثمن فانها هنا لم تثر شيئاً ليشتمه الخيار وفسخها وادائها بعد ذلك موقوف على ثبوت تعلق حق بها في الارض، وليس وليس على انه لا يجري فيما لو اشترى ارضاً بدارس، واما لو باع الميت ارضاً بغير فان الادب هنا اقرب لتعلق ادائها بتمن المبيع، فيتبعه الخيار، وان كان عند الفسخ ورجوع الارض لا تثر منها شيئاً فيفوتها الثمن والمتمن انتهى

ودلالة هذا الكلام على دسوح الملازمين المتكرر اليها الاشارة واضحة

حداً

ومنهم المحقق الثالث والعلامة الثاني شيخنا المحقق الاصفاري (رحمه الله) قاله بعد ان قص واربم واقفن وهدم وبني على عدم ادب الرخصة للخيار في الارض المبيعة لانها بعد الرجوع لا تثر منها، وحق الخيار علقه في الملك المنتقل الى الغير من حيث التسلط على استرداده الى نفسه، او من هو منصوب من قبله، كما في الاحنسي، واحتار ادائها من الخيار في الارض المشتراة لتزلزل ملك البايع للثمن وكونه في معرض الانتقال الى جميع الورثة، قال: وتزلزل ملك الطرف الاخر قامت على كل حال، وان لم نقل بثبوت الخيار للرخصة، فان باقى الورثة لو ردوا الارض واستردوا الثمن شاركهم الرخصة فيه، فعق الرخصة في الثمن المنتقل الى النافع قامت، فلها استيقاله بالفسخ (١) انتهى.

فتراه (قده) يستدل على ثبوت الخيار للرخصة الذي هو معركة الآراء مثلث المقدمة التي تراها نامة ضرورية من ان الثمن لو رجع ولو فسخ الوارث شاركه الرخصة فيه، و تراه لا يحتج بهذه المقدمة التي عليها اساس مخالفته وايها كون تفصيله بحصة و دليل لكونها واضحة السبل.

ومن الواضح انعكاس التفصيل لو احتمل رجوع العين الى المالك الفعلي

للطريق الآخر

ففي الأرض المشتراة لا يعود إلى الروحنة شيء ، لعدم تملكها لبدله ، وفي الأرض المبيعة تعود الأرض إليها بالبيع ، لتملكها لبدلها ، فكيف يظهر من له أدنى تيقن و قطنة أن يهدم في مقام اثبات مختاره من التفصيل والتقصص والأبرام فيه ، أهم المقدمات التي لها مدخل في مختاره بهذه المدخلية التامة الموحدة لاثبات ما يقاد به في ما أثبت ، وهل هو إلا لأنه يرى دسوحها وعدم محال التكلم فيها والاستدلال عليها ، فكيف ينكارها

ومنهم الفقه المعاصر الذي كان عامه فقهاء عصرنا متسالمين على فقاوته واحتاطه وسعة ، مع الموالى على الكنى الراى (قده) فانه اورد على ما تقدم نقله من الشيخ على (رحمه الله) من انكار ارتها من الحيار ، وعلى ما احتج له مما اعطه . انما المراد بكون الحيار حقا ماليا ليس الا تعلقه بالمال ، واما كونه مالا للمختار فكلا ، قال مع انه انما يتم في صورة البيع ، اما في صورة الشراء فلا ، لانها اذا فسحت شراء الأرض فتمتتها يرد إلى الورثة التي هي منها فاعها ترث من الثمن ، كما لو كان الزوج فسخ في حياته انتهى .

و لو لا دسوح ارتها من الثمن الراجع عنده لم يكن معنى لاحد هذه المقدمة مسلمة وجعلها مدية للأبراد والاشكال على مكرانها من الحيار ، وهؤلاء اثنا عشر من العلماء الاعلام ومبين الحلال والحرام وهم اساطين مذهب الشيعة ودعائم الملة القويمة المنبئة ، وبهم انتظمت احكام الشريعة ، ولا تحصى مناقهم الرفيعة ومزاياهم البديعة .

ثم ان كثيراً من فقهاء عصرنا وعلماء عصرنا صرحوا في اجواب عن اصل مسائلنا المبحوث عنها من الثمن الراجع فسخ الناح ، و ادعى غير واحد منهم انه من الواضحات التي لا يسمى التكلم فيها ، وفيهم جماعة يفتوا على حملها ممن سيفهم من فضاء الاعصار الماضية ، و فقهاء القرون الخالية ، و انتشرت

معاليتهم ، و اشتهرت عوالي آل بيتهم .

وسارت مسير الشمس في كل بلدة و هبت هبوب الريح في البر و البحر و ما اطر فقيهاً تكلم في المسألة الا واحداً ما احتاروه ، و منهم الفاضل المعاصر المخالف كما وما علقه على مكاسب شيخنا العلامة الاصاري (رحمه الله) و دليته بقى على ما روجه . لم يعدل عما اعتقده ، و لم يرتكب خلاف ما سماه الله و آتاه ، و حقاً اخرى و لم يتصد لمقص هذا الفرع المبرم و هدم هذا الاصل المتين المحكم و اطل هذا الحق الواضح المستم ، و اذا تمهدت المقدمات السبعة التمهدة فليترككم في اصل المسألة وما شتمها في صمن فصول

الفصل الاول :

في الاحتجاج لما احترازه والامتناع على ما رخصه فليعلم انه لا يسمى الاشكال في ان الميت اذا باع ارضاً ، فقد بغير له ، او للمشتري ، او الاخرى فاقسمت الورثة

و منهم الروحة النقد فيما بينهم ، ثم نسخ ذو الخيار العقد و ردت الارض ، حرمت الروحة منها بعد النسخ على حرمان الروحة من العقد ، ولا يحكم برجوع بعض الارض اليها في مقادير الثمن المأخوذ منها ، كما عرفت انها من مبيعات اهل الفن ، و الواصفات عدد هم ، و ان الحرمان المعروف عنه عندهم ليس لكون الخيار للميت بل لملاحظه التركة بعد الفسخ باسروية كما لا ينبغي الاشكال في العكس ، و هو ما اذا اشترى الميت ارضاً بخيار ثم وقع الفسخ ، و ان كان من المائع المعنى في انها ثلث من الثمن الراجع .

و الدليل في المسألتين ، ان اوث الروجة في الاولى من التركة اما كان لكونها نقداً ، كما ان حرمانها منها في الثانية اما كان لكونها ارضاً مستتملة على خصوصية مبيعة من ارتها ، فاذا وقع الفسخ كما هو المعروف و كان يعود و صحته متفقاً عليه ، و كان معنى الفسخ حل العقد و نقض الربط ، كما مر في المقدمة

الاولى ، و سيأتى دفع ما يبتوهم من غيره مشروحاً فى الفصل الثانى ان شاء الله تعالى
 و كان مقتضى الحل العود الى الحالة الاولى من رجوع الارض الى البايع
 و النقص الى الميت حقيقة ، او حكماً ، كما مر فى الرابعة و الخامسة و كان
 ترتيب هذا المقتضى على مقتضيه ممكناً ، كما مر فى الثالثة ، و لم يكن الانتقال
 الى المورثة مباح اذ ليس فيه الا تملكهم لما ملكهم و رثتهم ، لاسيما ان قلنا ان المال
 حال الانتقال اليهم كانه لم ينتقل و ان الميت كانه حي باق بل ليس انتقال الميت
 للمبيع ، او بغيره ، و اطلاق ثمنه مباح عن الرجوع اليه ، ولم يتجدد بالارث
 شئ سوى تلك المورثة بسبب رالت سييته ، و جب ترتيب مقتضى الفسخ عليه ،
 و حمل المال بعده ملكاً للميت فى حكم مال الميت فترثه الراجعة قارة ، و تحرم
 منه اخرى ، فالفسخ بمهية و حقيقته يقتضى تعديل عنوان التركة و رفع المانع الموجب
 لشئ الممنوع قارة بعد وجود المقتضى من النسب او السب كما فى الارض المشترأة ،
 و وجود المانع المقتضى لعدم الممنوع كما فى المبيعة اخرى .

نعم او متى على ان الفسخ بيع او معاوضة مستقلة ، لزم العكس ، و حرمان
 الراجعة من الثمن فى المشترأة : اذنها من الارض الراجعة فى المبيعة و لا يلتزم
 به احد

و دعوى ان حقيقته الارحاح و لاسترجاع المستلزم للتعاوض اذ انه معاوضة
 بلسان الحل ، او غيرها مما ابداه الفائل بالحلاى مدفوعة ، بما سنفصله فى الفصل
 الاخير ، و يحدده فى المقام حذرأمن التكرار ، و يحتلج سالى تعريفا على كونه الفسخ
 حلا او بيعا او معاوضة مستقلة و روع طريقة عديدة لا يدخلو التسمية عليها من فوائد
 اذ كرها تنشيطا لاذهان الناظرين :

الفروع العترة على كون الفسخ حلا او بيعا او معاوضة مستقلة

الاول : فيما اذا ماع رطباً برطب او عنفاً يصب مثل بمثل ، و كان لهما
 او لاحدهما الخيار ، ثم اتفق جفاى احدهما عند احدهما ، و تقصا به و راعى الآخر

الذى حفظه الآخر عن العفاف بملاخ ، فإراد الفسخ ، كان لهما ذلك قطعاً ، و لو كان بيعاً ، او معاوضة جديدة لم يكن لهما ، لاستلزامه الرضا الممزوج فى البيع ، او مطلق المعاوضة .

الثانى : وما اذا اشترى عقاراً بغير فسخ فاحد شريكه بالشفعة قبل انقضاء الخيار ، كما عند غير الشيخ (ره) ثم احتار المشتري الفسخ بناءً على نفاذ خياره بطلت الشفعة قطعاً عند الكا . او كان معاوضة جديدة لكان كما فى تصرفات المشتري غير مطلق لهما ، و نسبة الحكم الى المشهور فى الرخصة ، اما هى فى قبيل قول الشيخ (ره) المانع من صحة الاحد بالشفعة فى زمن الخيار ، كما ان احتمال الشهيد (ره) بطلان خيار المشتري ما حدا للشيخ ، اذ عرضه الثمن و قد حصل منه ، خارج عن مرسومه او المدعى ان كزمن قال بمحو الارخاذ بالشفعة فى زمن الخيار و عدم بطلان الخيار به يقول . بان الفسخ يبطل حق الشفعة ، و المعاوضة الجديدة لا يبطله

الثالث : فيما اذا اشترى عقاراً بخيار و عجز شريكه عن دفع الثمن وبطلت شفيعته ثم دفع الفسخ فى حال فطرة الشريك على الثمن لم يكن له الاخذ بالشفعة اتفاقاً ، و لو كان بيعاً حاز له ذلك و كذا لو كان معاوضة عند من يرى الشفعة فى مطلق المدة

الرابع : اذا رضى الشفع بالبيع على وجه تبطل شفيعته ثم دفع الفسخ لم يجز الاخذ بها اجماعاً ، و نسب الخلاف الى ابي حنيفة فى خصوص الافالة ، حيث انه يجعلها بيعاً فى حق غير المتعاقدين .

الخامس : اذا فسخ بيع الصرف لم يشترط التفاضى فى المجلس و لو كان بيعاً لا يشترط .

السادس : اذ وضح بيع المكيل و الموزون لم يشترط اعادة الكيل و الموزن قطعاً و ان قلنا ما شرط لهما فى كل معاوضة .

السابع: إذا باع داراً من أبيه بثمان مئة فمات الأب وورث البايع الدار هو واخوه فإراد الفسخ بعيب أو عيب كان له ذلك فتختص الدار به ويكون الثمن بينه وبين أخيه نصفين فيرد عليه النصف ، ولو كان معاوضة لزم أما معاوضة بعض ماله بماله ، أو تبعض تأثير الفسخ بالنسبة إلى المالك الواحد ، سبع تملكه بما يملك كله ، إلا أن يقال : معوار الثاني ، أو مان الفسخ أما هو بالنسبة إلى نصف الدار ، وعما كما ترى .

الثامن: إذا باع داراً من أبيه معاواة وجعل لنفسه الخيار فباع ما يداوى ألف درهم بمائة درهم ومات الأب وانتقلت الدار إليه ، و على أبيه دين مستغرق للآلاف ، جاز له أعمال الخيار وفسخ البيع واحد الدار قطعاً تفصيلاً لمصيب الدين ، وإن قلنا : بانتقال التركة في الدين المستوعب إلى الورثة كما عن كثير ، ولو كان الفسخ معاوضة لأمتنح لامتناع معاوضة ماله بماله .

التاسع: لو اشترت الزوجة من زوجها أرضاً بخيار ودعت الثمن فمات الزوج وورثة الورثة ومنهم الزوجة حارها فسخ العقد قطعاً ، وردت الأرض إلى الورثة وحرمت منها الزوجة عندنا وعلى كوفها معاوضة جديدة أم تحرم ، أما لعدم تأثير الفسخ بالنسبة إلى حصتها لأنها مالكة للمعوض والمعوض جميعاً ، إذ لأن العصة ترجع إليها بالفسخ لأنها مالكة فعلاً لمعوضها والفسخ يوجب الرجوع إلى من ملك المعوض ، العقد ، ولو التزم المحال في مسألة بالحرمان في هذه الصورة كان التزاماً يعود بعض الأرض بالفسخ إلى غير المالك فعلاً لمعوضه ، وإن كل الأرض يرجع إلى بقية الورثة في مقابل بعض الثمن المملوك لهم ، وكان تفصيلاً بين بيع الأرض من اجنبي أو من زوجته .

العاشر: لو كان على الميت دين مستوعب لقيمة التركة فصمته الورثة وادوا إلى الديان مثل التركة أو قيمتها وكان فيها ما اشتراه الميت بخيار للمائع

ثم ما عدا التركة ما صاعف قيمتها لم يكر للدَّيَّان شيئ ولو فسخ البائع بعد ادائهم واحد منهم التركة ورجع اليهم بالفسخ اصعاف ما دفعوه الى الديان تعلق حق الديان به عندها ، لرجوع المال الى الممت حكماً ، تنقضى منه ديونه ، و على احتمال كون الفسخ مبيعاً ، او معاوضة ، او ملتزماً للمعاوضة مع من له الموص بذلك العقد يرجع الزائد بالفسخ الى الورثة ولم يقص منه ديونه لانقطاع حقهم عن بدله من الورثة ودفعهم القيمة ، الا ان يلتزم مكون الانقطاع مراعى بعدم الفسخ وفيه ابرام يكون الفسخ حلالاً ، و الا لكان انقطاع حقهم مراعى بعدم بيع الورثة بمد دفع القيمة ما صاعف الفسخ وهو باطل قطعاً

الحادية عشر: انه لا يصح الفسخ برادة على الثمن ولا يقبضه ، كما اجمعوا عليه في الاقواله ، فربما على كونها فسخاً ، لو شرط كاب محالف لمقتضى حقيقة الاقواله عندهم ، ولو كان معاوضة جديدة صح .

الثاني عشر: ما يقال انه لو كان على أحد دين مؤجل فاشتري منه الدائن شيئاً بذلك الدين حل الاجل عدا فسخ ، فان قلنا ان الفسخ حل للعقد الاول و نقص له ، عدا الاجل الى ما كان ، و ان قلنا انه معاوضة لم يعد الاجل ، لان هذه المعاوضة الثالثة اما وقعت بين الدين الحال وذلك الشيء .

الثالث عشر: لو نفع احد الميتين ، او كلاهما جاز الفسخ ولو كان معاوضة لم يجر

الرابع عشر: لو تعيب المبيع في بدالمشترى بعد الفسخ رجع البائع اليه بالارش ولو كان بيعاً تعيير بين احارة الفسخ والارش وبين فسخ الفسخ

وقدم العدد الميمون بهذا الاخير فلتقتصر عليه و ان شئت جعلت حملة منها من ثمرات الفرق بين كون الاقالة مبيعاً او بيعاً ، وعليك بالتأمل والتعكر لعلك لا تخرج فروعاً آخر ، ومن حرم نفسه في تعريض الفروع واعداء الثمرات

يعرف صعوبة مسلكه ودعوة مذهبه ، وأنه زرع لا يتركوا في كل أرض ، حتى يصادف من العكر ترى طيماً و من التوفيق مطراً مصيباً ، ومن الطبع جواً صافياً ، ومن العهد روحاً دائماً .

تحقيق في معنى خيار الفسخ

هذا كله إذا جعل الفسخ معارضة مستقلة أو بيعاً ، حيث أنه متبادله مال بمال ، بل ربما سيستظهر من عهده شيخنا العلامة الانصاري (ره) في الأمر الثالث من الأمور المتعلقة بتعبد الشرط أن تملك الثمن من المشتري ليتمكن منه المبيع على وجه المعاوضة ، فسخ منه وإن صرح في مواضع يكون الفسخ رفعاً للعقد وحلاً له لكن الاستظهار في غير محله ، وبعد ماحقة من دونه من سنة كون الفسخ بيعاً إليه

وتوضح أصل المقصد والمرام وتنقيح القول والكلام في المقدم أن المعروف في السؤال اشتراط خيار الفسخ للنائع أو اشتراط الخيار له بالمعنى المعهود وعند المتشرعة أي اختيار إياه العقد ، وإزالته بأن يكون له إنشاء الفسخ بالقول في مدة كذا ، أو بالعمل الكاشف عما يدل القول والمعرض أنه عمل بما شرط له ، وليس معروف المائل أنه شرط الخيار بمعنى آخر ، أو فيما إذا فسخ بمعنى آخر وإدائه جعل له الخيار وحق الفسخ بمعنى مرددين كذا وكذا بالشبهة المصعوبة ولا اشكال في أن شرط الخيار بالمعنى المعهود وملك الفسخ بالمعنى المعهود المقروء في محله الذي ينشأ بالقول ، شرط سائغ صحيح لا يخالف في جواز وصحته أحد من المسلمين ، ولا يتوقف فهم معناه ولا احراز صحته بعد دسوحها وبدايتها على وفور هذا اللفظ في الاخبار فهو كما إذا شرط ببطرته دأته مثلاً ، وفرضنا عدم وجود هذا اللفظ في الاخبار .

مضافاً إلى ما عرفت في المقدمة الثانية من وجود ما يساوق لفظ الفسخ

في الاحبار ، مثل رد البيع ولا بيع له ، والتعير عن عدم الخيار بانه ، يسمى عليه البيع ووجب البيع ووجود لفظ الخيار المعلوم بالقرينة ، انه اختصار بقاء العقد وزالته وهاتان مقدمتان واسحتان مسلمتان

وهذا مقدمة اخرى مسلمة هي ان المصحح المشروط للبائع عبارة عن حل العقد وروحه و اعدامه من حينه و حمل العقد بعد المصحح كان لم يكن ، و تقدير العقد ، الموجود معدوماً من ذلك الحين ، كما انه لو قلنا ان الفسخ يؤثر من اصله كان معناه تقديراً لوجود من اول الامر معدوماً كما عرفت في كلام الشهيد (ره) في تحقيق الانفساح بالمعالف وهذا معنى قطع استمرار العقد ، اذا استمراره ووجود الشيء مقيساً الى الزمان الثاني كما ان المحدث ووجوده مقيساً الى الزمان الاول ، فهما اعتباران لاحضان لوجود واحد ، بحسب ازمته والفسخ بهذا المعنى يقتضي زوال عطف البداية الحاصلة بالعقد بين المالكين ، و نسبه الى البيع كنسبة الطلاق الى المصحح من هذه الجهة ، و ان تعارفاً من جهة اخرى ، فيقتضي رجوع المالكين الى ما لهما قبل الربط و عقد العقد ، فبرجع الثمن الى المشتري والمبيع الى المصحح

وهو ربما يتوهم اشكالا على كون حقيقه المصحح ماد كرهاً سيأتي مفصلاً

في ان عود المال الى الميت امر ممكن لا مانع عنه

وقد صحت الى هذه المقدمات رامة مسلمة ايضاً من ان عود المال الى الميت بعد موته و سيرورته في حكم ماله ممكن عند الكل ، و واقع في بعض الموارد بالنسب والاجماع وانه لم يحدث مانع عن تأثير هذا المقتضى اعنى الفسخ اثره اذا لم يتحدد شيء الا بالانتقال الى الوارث و تملكهم للموضع بسبب زالت سببته من هذا الحين ، فاذا كان المقتضى المسلم اقتضائه وصحته وفوقه موجوداً والمانع مفقود اثر المقتضى اثره ، وهو الرجوع الى مثل الميت حقيقة ان قلنا بحوازه

والأفالى حكم مال الميت فتقضى منه ديونه وتنفذ منه وصاياه ، وثرث منه وورثته
إذا لم يكن مشتملا على خصوصية مائة كالتمن في الأرض المشتراة وتحريم منه
الروحة إذا كان مشتملا على المانع كالأرض الراجعة بالمسخ ففى المبيعة وإذا
وحد المانع عن استرجاع نفس العين كما إذا باع الميت الأرض المشتراة لأجنبى
أو لأحد ورثته ، أو أنفقها ، أو تصرف فيها الورثة مالم يسع والوقف مثلا وقلنا بصحة هذه
التصرفات فى زمن الخيار رجع الفاسخ بالمثل والقيمة

بعد الفسخ يرجع الثمن الى حكم مال الميت

ومما يشهد برجوع الثمن بعد الفسخ الى حكم مال الميت و تقديره فى
ملكه تعلق حق الديان والموصى لهم به فتؤدى منه ديونه ، وتنفذ منه وصاياه
ودعوى : أنه من جهة تعلق حقهم سدله الذى كان بيد الورثة .
مدفوعة به مرفعى لمرع الماشر ، مراب الورثة لو قطعوا تعلق حق الديان
عن الموصى بدفع مثله ، أو قيمته اليهم ثم دفع المسخ من المبيع وكان قيمة الراجح
الى الورثة أريد من الموصى الذى دفعوا تعلق حق الديان بالزائد ، وكذلك لا
لاقتضاء المسخ الرجوع الى الميت ، ولذا لو لم يكن مسح دماغ الورثة تركه أميهم
بعد دفع قيمتها الى الديان بأصناف القيمة التى دفعوها اليهم لم يتعلق بالزائد
حق الديان ، ولو كان المسخ معاوضة بين العين الراجعة ، وبين حل الورثة
لكان مثل بينهم بعد دفع القيمة ، والتأى باطل قطعاً ، والتزام ان انقطاع حق
الديان مراعى بعدم المسح قد سمعت العوالم عنه من أنه التزام بان الفسخ حل
موجب للرجوع الى الميت فتذكر .

فانصح ان الحق فى المسألين اعنى الأرض المشتراة والمبيعة ما فهمه
الاصحاب من ارث الزوجة من الثمن فى الأولى والعمران من الأرض فى الثانية ،
كما نبين انهم أحادوا فى ارسال المسألين ارسال المطلقات وأجرأهما محرى

الضروريات وعدم الاحتجاج لهما بشيء .

الفصل الثاني : في نقاش رسالة الفاضل المعاصر

في نقل رسالة الفاضل المعاصر التي اشربا اليها في الخطبة و توضيح ما عليها وما فيها ، وقطع قوادمها وحوافيها لذكرها بعين الفاظها ثم ترد فيه بما سنح لنا من النظر في نظره وإعناظه .

قال : سلمه الله بعد نقل السؤال ، مثل ما تقدم مالمعه : والله كان يظهر من صاحب الجواهر والمحقق الاصمغاني (ره) وبعض آخر في عكس المسألة وهو ما اذا كان الخيار المبيت ان المداد في حرمان الزوجة وعدمه اما هو حين العسخ ولازمه ارتها في مفروض السؤال من تمام الثمن المردود بل لم يظهر عنهم المقرعية من ذلك الا ان الاظهر عندي انها في فرض السؤال لا تترث مما يقابل الاراضي من من الثمن

القول : قد عرفت في المقدمة السابعة ان سريح كلام كثير من الاساطين كهذه العظميين ان ارتها من ثمن الارض الراحع دلسع اذا كانت مشتراة كحرمانها من نفس الارض الراحمة به اذا كانت مبيعة ، من الامور الواضحة المفروغ عنها عندهم ، وكلام الباقيين كهذه العظميين كلهم فيما اذا كان الخيار للمبيت وكما ان لارم كلامهما عندها اثار الزوجة من ثمن الارض كذلك لارم كلام المقيس من غير فرق كظهور كلام الكل في المقرعية عن ذلك فتنة الحكم الى هذين العظميين

و بعض آخر مجهول والمكوت عن تسميته من قلهم من ادلت العظماء اللذين يتخذ الزمان مآثلهم ، مع وقوفه على كلام جملة منهم ولا اقل في طي كلام المحقق الاصمغاني (ره) خالية عن نكتة ، اللهم الا ان تكون اظهار قلة الذاهب

اليمن الأصحاب ليتسع لمعجال الاشكال والارتياح ، وقد نقلنا عن اثني عشر من
المعظماء الاجلاء اللذين كانوا جميعاً اعظم مسلمين في ازمتههم مقدمين على من
يعد في رتبتهم ، واقرلهم من يعد هم بالسير بدلائلهم والاحد من فصالتهم والاهتداء
بانوارهم والاقتداء باطوارهم .

و قد او ضحنا سابقا ان فرصهم كون الخيار للميت انما هو لان المقصد
الاصلي لهم انما هو التكلم في ارث الخيار ، لا لان كون الخيار للميت او كون
المفاسح زوجة او كون الميت مشترياً و اضاعه له مدخل في تلك الملامتين
بالضرورة و نرى كلمات الكل اعم من كون الخيار للميت او المشتري
الميت

و لذا ، نكلموا في الارض المشتراة والمبيعة وهل يعقل ان يكون علة حكمهم
بحرمان الزوجة من الارض المبيعة بعد الفسخ ثبوت الخيار لها ، او امورها ؟
وهي هي الا ان الملحوظ عندهم حال التركة بعد الفسخ ؟
ثم ان هذا هو الصحيح في التعبير ، لا ما ذكره من ان الصادر عندهم في
الحرمان وعدمه انما هو حين الفسخ .

قيل :

و ذلك لانها حين الموت لم ترث معها بل انتقلت تمامها الى بقية الورثة
فبدلها المردود بالفسخ مستقل اليهم دونها ؟ فان الفسخ وان لم يكن معاوضة جديدة
بل هو حل للعقد الواقع سابقا الا انه لما كان مؤثرا من حينه يوجب زوال استمرار
الملكية لازوالها من الاول ، ومقتضاه تدل ملكية الوارث لما ورث ، لا الانتقال
الى الميت .

القول :

قد فهمنا سابقا ان استمرار الملكية عبارة عن وجود الملكية في الرمان

الثانى ، وان الحدوث و الاستمرار اعشاران لاحفان للوجود مقيسا الى الزمان الاول والثانى ، فاذا زال استمرار الملكية باعتراقه فقد زال اصل ملكية الورثة في الزمان الثانى ، وهو زمان الفسخ ، واصل ملكية النافع ايضاً في الزمان الثانى ، فيرجع المالان الى الحالة الادلى ، ويعودان الى مالكما حقيقة او حكما للوجود المقتضى وفقد المبع فيرتب على العود احكامه ، فكون الفسخ من حينه موجبا لزوال الاستمرار كيف يترتب عليه ما ادعاه وكيف يكون ذلك مقتضاه ، مما اثبتته معنى ، وما نراه ثابت

نعم يؤثر كون المبيع من حبه في ان تمام الارض لمبة الورثة دون الزوجة ولا كلام لنا فيه كما لا كلام لاحد في حرمان الزوجة قبل الفسخ من الارض بعد البناء على الحرمان في اصل المسألة .

قال :

مع ان حقيقته اى الفسخ ليست مجرد الدل ورفع اثر العقد بمعنى قطع سبب ملكية كل من المالكين حتى يعود الى مالكما السابق بنفسهما بل حقيقة الرجوع كل منهما الى مالكة كيف ولو كان مجرد الحل يلزمه بما لو تلف احد الموصيين قبل الفسخ ان لا ينتقل الى الدل لعدم الوجه في ضمانه لان المقروض انه اتلفه مالكة او تلف في يده مع انه لا اشكال في وجوب رد مثله او قيمته بعد الفسخ فيظهر من هذا ان الفسخ الرجوع كل من الموصيين الى مالكة السابق ، وان ضمان الدل في صورة تلفهما ، او تلف احدهما هو ضمان معاوضة لاصمان اليد او الاتلاف فهو وان لم يكن معاوضة الا انه مستلزم للتعاوض والتبادل وان شئت فقل انه معاوضة بلسان الحل .

اقول :

فيه اولا ما عرفت مراراً من ان حقيقة الفسخ مجرد الحل ورفع اثر العقد

المستلزم لزوال علاقة الدلية بين المالكين الحاصلة بالعقد ، و ان نسبت إلى العقد كنسبة الطلاق إلى النكاح من هذه الجهة فتذكر

وثانيان ما ذكره من ان حقيقة ارجاع كل من المالكين إلى مالكه ، ان اراد به ارجاع كل منهما إلى مالكه تملك ومعاوضة و بيع وشهها ، وفيه : - مع دسوح فساد ، وانه ليس حقيقة الفسخ في شيء ، حتى ان المدة الداهية إلى كون الافالة بيعاً اتفقوا على كونها مبيعاً اذا وقعت بلفظ الفسخ ، كما عرفت من التذكرة فيما نقلناه في المقدمة الأولى فراجع . انه يلزمه الالتزام بحملة من الفروع الماضية في الفسخ الأول ، و ان اراد ان الفسخ حر مترتب عليه ارجاع المدكور وان اراد ان يترتب عليه ارجاع كل منهما إلى من كان مالكه قبل العقد فهو الصحيح الذي لا يشك في المدول عنه ، لكنه مباح في نفسه ومرامه ، واما هو بسدد انما ، من عدم الانتقال إلى الميت ، وعدم ضرورة الموصى في حكمه ، انه هو مما ينبغي وبصره ، وان اراد ان يترتب عليه ارجاع إلى المالك الفعلي

فيه : - مع دسوح عدم توافقه على العمل بل لا يترتب عليه الا زوال العقد حكماً ، فيتم ما هو من لوازمه . انه ان اراد بالمالكين عين مدفع العقد عليه وفيه انه يسد باب الفسخ فيما اذا تلف احد الموصيين ، او كلاهما ، وما اراد الزام وروده على القول به مجرد العمل ، واد عليه ، مع عدم وروده على ذلك القول ، و ان اراد ان يترتب عليه ارجاع كل من المالكين بنفسه او مدله إلى المالك الفعلي وفيه انه قد سد باب هذا الوجه والقول على نفسه فيما سيأتي منه آنفاً ، من ان الفسخ غير مدكور في الأدلة واما المدكور فيها الرد والاسترداد للموصيين ان من المعلوم انه نص اوطاه في رد اصل المبيع واسترداد اصل التمس ولذا حمل شيخنا الانصاري (ره) هذا المعنى مبدءاً للقول بسقوط الخيار عند التلف ، او احتماله قال (ره) . ومن هنا يمكن ان يقال في هذا المقام وان كان محالاً للمشهور بعدم ثبوت الخيار عند التلف الا في موضع دل عليه الدليل ، ان لم يدل أدلة الخيار

من الاحار والاجماع الا على التسلط على الرد والاسترداد ، وليس فيها التعرض
للمسح المتحقق مع التلف ايضاً ، الى ان قال . نعم لو دل الدليل الشرعى على
ثبوت خيار الفسخ المطلق الشامل لصورة التلف ، او جعل المتبايعان منهما خيار
الفسخ بهذا المعنى ، ثبت مع التالف ايضاً (١) انتهى .

وان نشئت فى اذات الخيار مع التلف لمعط الخيار الواقع فى النصوص
مقرر ان المراد به ملك فسخ العقد بالقربه وهو وان كان صحيحاً ، الا انه
يوجب بطلان المقدمة الآتية ، الفائلة ان الموقوف فى الاحار هو الرد والاسترداد
للموقوفين ، بل الموقوف فيها حينئذ لمعط الخيار ايضاً ، المراد به ملك الفسخ
نعم انه يعيد فى مسأله اخرى ، معنى لزوم الاقتضار فى الفسخ مع التلف
وما تضمن لمعط الخيار ، او مما جعل المتبايعان لفسهما ، حق الفسخ ، كما فى
مسألتنا

هذا كده مضافاً الى ما عرفت ان المترتب على الحل هو المودالى الحالة
الاولى ، مالم يسمع منه مانع لا المود الى المالك العملى
على ان الارجاع والاسترجاع لو كان ماحوداً فى حقيقة الفسخ لم يشغل
الفسخ فى بعض الفروع الماصية ، كالفرع التام المتضمن لبيع الولد داره من
ايه معاناة ، ثم انتقال الدار اليه بموت الاب ، الى اخر ما ذكرناه
ويرد عليه ثالثاً ، ان ما رجمه على القول بان الفسخ مجرد الحل من عدم
اتجاه الرجوع الى البدل مع التلف ، قد عرفت مفصلاً فى المقدمة الرابعة الجواب
عنه وان المتلف وان اتلف ملكه ، الا ان ملكيته لم تكن معاناً ، بل من حيث
انه مبدل عما عند صاحبه ، وان له مد لا عنده فبعد الفسخ المزيل من حينه ،
لوصفه المبدلية التى هى المقومة لملكيته فكانه اتلف ما كان ملكاً لصاحبه ، و مدار
الفسخ على التدبير كما عرفت فى كلام شيخنا الشهيد وان العقد الموقوف يقدر موداً

الاملازم لتقدير الموجود في ملك المتلف كانه لم يكن في ملكه، بل في ملك صاحبه
و دامعاً : ان ما ذكره من ان الفسخ مستلزم للتناوض و التنازل فيه - ما
عرفت من عدم استلزامه له بالمرّة - ان اراد معنى غير العود الى الحالة الاولى
و اما كونه معاوضة بل ان الحل فعليه انه لو اراد انه حل يترتب عليه المعاوضة
حتى يلتزم باحكامها فيه ان الحل لا يترتب عليه الا زوال المعاوضة و العود الى
الحالة الاولى وان اراد انه معاوضة حقيقة صبغة الفسخ كما اذا قبل في الاقالة
انها بيع بلعط الاقالة ففيه : مع عدم دلالة الفسخ على المعاوضة ، لا حقيقة ، ولا مجازاً
ولا كناية ، بل معناه ازالته ، ولذا انفقوا جميعاً حتى العامة على كون الاقالة بلفظ
الفسخ فصلاً ، حتى من ذهب الى كونها سماً اذا وقعت بلعط الاقالة كما عرفت
من التذكرة ، انه حينئذ يصير معاوضة جديدة استثنائية لا يلتزم به هو ولا غيره ،
ويترتب عليه حملة من التوالى الفاسدة المذكورة في العرود الماضية .

فقال :

وبوصح ما ذكرنا حقيقته الاقالة فانها فسخ ، مع انها رد و استرداد لكل
من العوضين

القول :

يريد ان الاقالة فسخ قطعاً ، مع ان حقيقتها رد و استرداد لكل من العوضين
فيدل على ان حقيقته الفسخ هو الرد و الاسترداد وفيه مع ما فيه من سوء التحرير
ان شيئاً من المقدمتين في الاقالة ليس با وضح منه في فسخ البيع الذي عرفت
الحال فيه ، ان حقيقتها ايضاً لغة و شرعاً الفسخ و دفع المقدور الى المعاوضة
اما شرعاً فمعلوم عند الامامية انه مجرد الفسخ المترتب عليه الزوال و المطلقان
من الحسن

أما لغة ففي القاموس : قلته البيع بالكسر وافتته : فسخته
و في المصباح المنير : أقاله الله عشرته إذا دفعه من سقوطه ، قال : ومنه
الأقالة في البيع لأنها دفع العقد
و في المجموع أقاله يقيله أقاله ، أي وافقه على نفس البيع و سامحه قال :
وتقابلا : إذا مضى البيع ، وعاد المبيع إلى مالكه والتمن إلى المشتري
و بالجملة ، الرد والاسترداد يشترط فيها على الحل والصنع كنفس الفسخ ،
لا أن حقيقتها هي الرد والاسترداد .

ثم يعلم أن النفي يرد كذا الأذلة في القوف مع الياء ، فهي من القيل وما ذكره
بعض فضلاء المامة ، من أنها من القول ، و الهزمة للأذلة أي أزال القول الأول ،
لأوجه له .

قال مع إمكان أن يقول ، إن الحيار عندهم وإن كان عبارة عن ملك مبيع
العقد وحله ، إلا أنه دليل عليه من الأحاد ، إذ لم يرد فيها لفظ الفسخ ، بل الموجود
فيها هو الرد والاسترداد للموعزين ، و إذا كان كذلك ، أو كان معنى الصنع و
الحل ما ذكرنا ، فلازمه إرجاع كل من المالكين إلى المالك الآخر فعلا والمردوخ
في مآلتنا أن مالك الأرض بقية الورثة وما يقابلها من الثمن المردود يرجع إليهم
والروحة لم تملك الأرض حتى تملك مدله .

القول : فيه أولا أن مآلتنا هذه فيما إذا كان الحيار يجعل المتعاقدين و
شرطهما له في ضمن العقد ، وإن البائع عمل ما شرط له ، وفسح بالمعنى الضروري في
اللغة ، والممهور عند المشرعة ، وبعد التسالم على صحة هذا الشرط ، و صوح
معناه أي حاجة يبقى إلى ورود هذا اللفظ في الأخبار ، وهل يجب أن يكون كل
ما وقع متعلقا للشرط مذكورا في الأدلة ، فإذا شرط قعش بدائه ، أو كنش كعامه
فهل يتوقف صحته أو نفوذه أو شيء منه على ورود هذا اللفظ في الأخبار .

وإن منع عن إرادة المتبايعين لهذا المعنى ، فهو كلام آخر لا دخل له بالورود

في الخبر وعدمه ، وسيأتي ما فيه .

و شيعتنا العلامة الاتصاري (ره) وان سبقه بهذا المعنى ، و به على عدم وجود لفظ الفسخ في الأداة . وان الموجود فيها هو الرد والاسترداد ، الا انه (ره) استعمله في موضع لا تليق بهذا الكلام ، حيث انه ذكره مقدمة لانكار نفوذ الفسخ عند تلف احد المئينين ، او كليهما ، تقررت ان الموجود في الأدلة هو الرد والاسترداد للموصين . وهو ظاهر في نقائهما ، فلا دليل على حوار الفسخ عند التلف ، ومع ذلك صرح باستثناء ما اذا حمل المتساويين منهما خيار الفسخ بالمعنى المطلق نعم لو فرض الكلام في نفاء خيار العيب بعد تلف العيب مثلاً ، كان مناسخ للقول بعدم وجود لفظ الفسخ في دليله ، و ان حوار الرد لا يشمل العرض لكنه 'حتى عن مقامنا بالمرّة

وتالياً عدم ارساط العلم بالمعلول ، و عدم المناسبة بين اجزاء الكلام ، ون الدليل على كون الخيار معناه ملك الفسخ ، لا يتوقف على ورود لفظ الفسخ في الاخبار ، بل يتوقف على قيام القرينة عليه ، وهل يتوقف تحديد شيء بشيء ان يكون لفظ المحد واقعاً في الاخبار .

ولعمري انه لمحيب ، وانما المتعين لهذا القائل ان يقول : ان الفسخ وان كان معناه حل العقد ، لا ان هذا اللفظ غير واقع في الاخبار حتى تتبع مفاده ، فيرد عليه : انه موجود في متعلق الشرط ، او مراده منه حسب ما هو المعروف ، ولا حاجة الى ورود في الاخبار . مضافاً الى انه وان كان غير موجود فيها الا ان ما يورقه موجود فيها ، كما عرفت مفصلاً ، وان يقول : ان عرض الشارط من شرط خيار الفسخ هو مجرد التسلط على الرد والاسترداد لا الفسخ بمعنى حل العقد ، فيرد عليه - مع كونه معارضة ، اد ليس الكلام في خصوص ما اذا علم ان العرض هذا ، وانه يقتضي ان يفصل بين الشارطين بحسب قرائن حياهم ، و مقالهم ، و كونهم من العلماء الواقعيين على معنى الفسخ او من العوام - انه لا يرتبط بهذا

ايضاً بوجود لفظ الفسخ في الاخبار وعدمه

وثالثاً ان الدليل على كون الخيار معناه ملك فسخ العقد موجود في الاخبار ، كما عرفت من مقابلة الخيار بوجود البيع ولزومه كثيراً ، و التعيين عن ثبوت الخيار بريد البيع وانه لا يبيع له ، وعن عدم ثبوت الخيار ، بانه يضمن عليه البيع ، و قد مر تفصيله في المقدمة الثانية .

ورابعاً : ان حال الادلة المتضمنة للخيار في البيع حال الاخبار الواردة في الخيار في النكاح ، و حوار فسخه بالميتة المعروفة ، حيث ان لصوم تلك الاموال على كثرتها لم يتضمن لفظ الفسخ ، وليس فيها الا ان المرأة ترد ، او ترد الى اهلها

لعمري في صحبة العلوي رد النكاح ، كما ان في بعض روايات البيع ايضاً رد البيع و كما ان من الواضح الضروري ان رد المرأة على اهلها لا يبرادها لاردها بريد نكاحها ، لا مجرد احرارها من البيت من غير مسح الزوجية ، كذلك رد المبيع يبراد به و قد يرد البيع

لعمري كما يتم هذا كما اشرفنا سابقاً في عدم جواز الفسخ عند تلف المبيع و خامساً : ان الرد والاسترداد بنفسه من غير تفرقه على العمل لو كان معنى الفسخ لم يتحقق في بعض المردود و العرد ، التي يهنا عليه ، من كون مالك الثمن والمتمم واحداً فعلى من يرد ومن يتردد .

وسادساً : ان كونه بمعنى الرد و الاسترداد بعد التناول و التسليم كيف يكون ملازماً للارجاع الى المالك الفعلي ؟ ولم لا يكون المراد منه الرد و الاسترداد من المالك الاول و عليه محققاً او مقدراً كما عرفت انه من مسلمة اهل الفن . قال : فان قلت ، كون الفسخ عبارة عن ارجاع كل من المالكين ، لا يقتضي ما ذكرت من التبادل والتماوص ، ولا كونه معاوضة بلسان العمل ، فان مجرد الاعادة والرد والاسترداد ليس مبادلة ولا تبديلاً

قلت . ذلك كذلك إذا جعلناه عبادة عن امرين: أحدهما إعادة هذا ، والآخر إعادة ذلك ، وليس كذلك ، بل هو أمر واحد ، وهو الإعادة ، في مقابل عود الآخر سلمنا أنه لا يستلزم التبادل وأنه ليس إلا الإعادة والأرجاع ، ألا أنه أرجاع لكل منهما إلى المالك الفعلي للآخر ، وهو الوارث في مسألتنا ، لا إلى مالكه السابق ، وهو المورث .

القول : فيه أولاً أن السؤال موجه ، والجواب غير حاسم ، إذ بعد جعل الفسخ عبادة عن أمر واحد ، وهو الإعادة في مقابل عود الآخر لا يلزم أيضاً ، التعاوض ، وكونه معاوضة بلسان الحل . إذ هو إعادة للمال إلى مالكه ، واستعادة مالك المال ماله .

و لو أريد بالتعاوض اللزم من هذا الأمر الواحد التعاوض المترتب على الحل كما يظهر من تسميته معاوضة بلسان الحل .
ففيه أن المترتب على الحل ليس إلا روال المعاوضة وعود المالكين إلى حالتها الأولى

ولو أريد به تعاوض حديد غير مترتب على الحل فهو مع دسوح فساد ، يتمتع عليه لزوم الالتزام بحملة من المردوع السابقة ، التي لا يمكن له إلا التزام بشيء منها

و ثاب أنه إذا سلم أن الفسخ ليس إلا الرد والاسترداد ، وأنه لا يستلزم التبادل ، بقيت دعواه في أنه أرجاع إلى المالك الفعلي مصادرة محضة ، إذ ليس النزاع إلا في هذه المقدمة ، واكتفى فيها بالدعوى من غير بيينة .

وليس هذا الكلام بأدلى من أن يقال: أن الفسخ إذا لم يستلزم التبادل فهو أرجاع إلى من أخذ منه أولاً واسترجاع منه ، بل الثاني هو المتعين ، إذا الأرجاع إلى الورثة ليس من حيث أنهم هم ، وإنما زيد وعمرو ، بل من حيث أنهم قائمون مقام مبتهم ، وأنهم ورثته ، فيلاحظ ويقدر الرجوع إلى الميت ، فيرد عليهم ، و

فى الاسترداد منهم كذلك

مضافاً الى ما عرفت من فساد المبيع ، وان الفسخ هو الحل .

قال : وبالمجمله استحقاق الزوجه لما يقابل الارض من عود الثمن المردود الى الميت والارث منه حديداً ، ولا وجه له ولا دليل عليه ، بل المعروف الثوريت منه حين الموت ، والانتقال عنه الى بقية الورثة ، والفسخ لا يوجب بطلان الارث ولذا لو عرسنا تصرف البقية فى الارض المنتقلة اليهم قبل الفسخ بيع وبعوه لا يحكم ببطلانه بالفسخ .

اقول : فيه اولا : ان استحقاق الرذحة لثمن الارض و ان كان فرعاً لعود الثمن الى الميت ، الا ان الاصل ثابت وهرعه فى السماء و قد عرفت الوجه فيه ، والدليل عليه وجود المقتضى له ، وفقد المانع عنه ، فلا تميد .

وثانياً : ان كون التورث حال الموت ليس بمانع ، بعد فرض صحة الفسخ وتأثيره اثره ، من ازالة سب الانتقال الى الورثة

وثالثاً : ان بطلان الارث بمعنى بطلان تملكه للارض ، وعودها الى المانع واقع محقق لا إشكال فيه عندنا ، وعنده ، كما هو معنى بطلان التصرف فى زمن الحيار بعد من يقول ببطلانه بالفسخ ، والبطلان بمعنى آخر كسلب استحقاقهم عن الارض ورداها ، بالمره غير لازم ولا يقول به احد . وهى البطلان بمعنى عدم تقدير الرجوع الى الميت ، وعدم تلقىهم عنه ، وهو عين الدعوى ، اذ مفاد كلامه حينئذ : ان الفسخ لا يوجب الرجوع الى الميت

ورابعاً : ان بطلان الارث ولزوم اثاره حديد مما التزمه هو ايضاً كثيره فيما سيأتى ، مما اذا باع وانلف الثمن فى حياته فمات ، وكان للمشتري الخيار ففسخ فانه ياخذ بدل الثمن من بقية تركه الميت ، فيسطل ارضهم لها ، ويرجع المبيع الى الورثة ، فيرثونه بآثر جديد

ومن الواضح ان ما اعترف به فى هذا العرس ليس لدليل خاص تعمدى ، وللمس

توقيفى ، بل لافتضاء الفسخ ذلك .

وخامساً : ان تصرف الورثة فى الارض المنتقلة اليهم فى زمن خيار البائع مما اختلف الادراء فى جوانبه ، فمن الاكثر كما هى مفتاح الكرامة عدم الحواز بل فى كلام شيخنا العلامة الانصارى (ره) ، ان ظاهر عبارة الدروس و الجامع ، الاتفاق على عدم نفوذ التصرفات الواقعة فى زمن الخيار ثم قال فالمسألة فى عايه الاشكال (١) انتهى .

فان قلنا . بالعدم حكمنا بطلان تصرف البقية فى الارض مبيع ونحوه ، و ان قلنا بالجواز جمعاً بين ادلة صحة بيع المالك ولزومه ، وتسلط الناس على اموالهم ، وادلة بقاء الخيار واستحقاق الفسخ كان الفارق بين عدم الحكم بالبطلان فى المبيع والحكم به فى الارث ان استرجاع المين من المشتري مخالفاً لادلة لزوم البيع ، او الصلح ، او غيرهما ، واسترجاعها من الوارث ليس مخالفاً لمقتضى دليل ، او موحياً لرفع اليد عن ظاهر آية ، او رواية ، فان تملك الوارث ليس لكونه مشترياً اموهوباً ، بل لكون المال بما يصدق عليه عنوان تركه الميت وانه مال بقى من ايهم ، وادرس تركها مورثهم ، فاداً تبدل عنوان التركة بدليل مقتضى لرجوع العين والارص والنس الى الحالة الاولى ، تبدل ادته وبطلان استحقاقه للمين المورثة ، ولا حاجة الى ما تأتى فى كلامه من ان الوارث نفس الميت ومع . ننزل نقول . اما لو قلنا بالجواز جمعاً بين ما دل على نفوذ تصرف المالك الواقع فى زمان ملكه و بين اعمال حق الفسخ الثابت لدى الخيار ، فالما لانقول بالبطلان فى البيع ، ونقول به فى الارث لمين ما يقوله هذا القائل فى الفرق بين انتقال الارض فى زمن حياة المورث عنه الى اجنسى ، او الى احد ورثته مبيع ، او هبة ، و بين انتقالها الى ورثته بالارث ، حيث لا يحكم بانتزاع الارض من يد المشتري والموهوب له فى الاول ، ويحكم بانتزاعها من يد الوارث فى الثانى ، فان لم يكن الانتزاع من يد الوارث بطلاناً لارثه ، كما يكرده ، ويحتج

به ، و يقول ، انما هو تعديل لماله ، فكيف لا يلتزم بالانتزاع من يد المشتري ؟
فبدعى انه ليس اطلاقاً له ، بل انما هو تعديل لماله الذي بيده بما يدفع اليه من بدله
فان احتج في الفرق بان المال حال الانتقال بالارث كانه لم ينتقل ، وهو
بعد في يد الميت

قلنا بمثله في الفرق

و دعوى استلزامه لرجوع المال الى الورثة ابتداءً ، ممنوعة جداً ، بل هذا
التقريب مؤكد لملاحظة رجوع المال الى الميت لا مانع عنها ، على ان كون
تملكهم بالارث بمنزلة تملك الميت لا يوجب كون العقد عقدهم ، والفسخ و ذماً
على وملكهم ، والنقض وارد على ابرامهم كما هو واضح .

قال : بل نقول - لو قلنا ان الفسخ ليس الا مجرد العمل ، و رفع سبب
الملكية لارمه ، حيث انه رفع لها بسبب استمرارها لا من اصلها - : رجوع كل
من المالكين الى المالك الفعلي للاخر ، لا الى الميت ، المستلزم لاطلاق الارث
بالنسبة الى ما اتفق اليه بالعقد ، و حصوله محدداً بالنسبة اليه بعد الفسخ .

اقول : هذا هو الذي صدر به كلامه ، و شئ عليه مرامه ، و ليس علادة
جديدة ، ولا ترقياً حادثاً ، و يكشف اعادته عن كون هذا المعنى هو العمدة عنده ،
و الركن الاقوم فيما اختاره ، و قد بدأ به في صحته و فتمت بيني وبينه في الحضرة
الشريفة المطلوبة على مشرفها آلاف الف سلام و تحية .

و قد تقدم الحواميمه ، وان دفع الاستمرار كاف في مدعائه ، فان استمرار
الملكية عين وجودها في الرمان الثاني ، فاداً ارتفع و زال بزوال سببه عاد الى
ما كان و رجع الى الميت ، و اما كونه مستلزماً لاطلاق الارث السابق و تجديد
لاحقاً ، فقد مررنا فيه ، و ان البطلان بمعنى انتزاع العين من يده و حصول شيئي
آخر اليه من حيث كونه وارثاً حق لا مزية فيه .

قال : و دعوى ان ملكية الوارث حين الموت لم تكن مستقرة بل متزلزلة ،

مدفوعة : بان مقتضى ترزرها و روالها حين الفسخ عن الشئ بعدد ملكيته لبدله لا عوده الى المالك السابق الذى زال ملكيته بالموت .

القول : بل مقتضى ترزرها ، و ورود الفسخ على سبب ملكيته ، عوده الى المالك السابق ، و ليس مقتضى الفسخ ، اعنى المود الى الحالة الاولى ، مختلفاً بحسب الفرد من المقامات ، بل مقتضاه واحده جميع الموارد ، و ان اختلف مصاديق المود ، فيعمل به ما لم يتجدد مانع ، ولم يحدث فى مفروض ما ألتنا شئ الا الانتقال الى الوارث الذى هو كمدم الانتقال عنده .

قال : و دعوى ان مقتضى القاعدة عود الملك بالفسخ الى العاقدين ، والوارث ليس عاقداً ، مدفوعة بسمع ذلك بل مقتضا هما المود الى من له العقد ، سواء كان هو العاقد ، او من يقوم مقامه ، و الوارث قائم مقام الميت و عقده عقده ايماً ، و ملكيته انما حثت من قبل عقد مورثه ، حيث انه نائب عنه ، بل وجود فنزبلى له ، و لهذا لم بعد الانتقال اليه من التلف ، حتى يستلزم الرجوع الى البدل بعد الفسخ ، كما هو كذلك اذا باعه الميت قبل موته ثم فسخ الطرف الآخر فانه بعد تلفاً و يستقل الى البدل ، والس فى الفرق ان الوارث كانه هو العاقد ، و ملكيته ملية ، لمورث العاقد ، بخلاف المشتري من الميت ، ففى الارث كأن العين لم ينتقل من العاقد الى غيره حتى يكون مفزلة التلف ، وبعد الفسخ يرجع الطرف الآخر الى نفس العين ، و يأخذها من الوارث ، بخلاف البيع فانه يرجع الى بدل العين .

اقول : فيه اولاً : ان ما ذكره بصورة الدعوى موجه ، والمنع غير موجه فان القاعدة المقتضية للرجوع الى العاقد التى يدعيها المدعى هى ان الفسخ لكونه حلاً للعقد مقتضى لذلك ، و مجرد الارث ليس مانع ، و اما القاعدة التى ادعى القائل ان مقتضاها الرجوع الى الاعم منه و من الوارث ، فمما لم يفرغ سمع احد من الخاصة والعامة الى الآن ، ولم يخرج هو ايضاً من عهدة اثباتها الا

على وجه عريب ، زعم فصره على كون الفسخ مجرد الحل ، لا العمل لنفسه ، بل ادعى انه لا اشكال بناء عليه في الرجوع الى الوارث ، و قد قلناه بتعصيله من تمليقه على مكاسب شيعنا لانصارى (ره) في المقدمة الجامعة ، واد ضمننا فيه ، و حكمنا عدوله بنفسه عنه ، و ادعائه انه خلاف الانصاف و الحق ، و ان عدل من هذا المعدول اليه ايضاً في هذه الرسالة و فسخ ذلك الحق و الانصاف ، فعاد الى ما اختاره اولاً على ما هو مقتضى الفسخ .

ثم انه قد تقدم ان اختراع هذا التعبير الجامع اعنى من له العقد غير نافع ، اذ من له المالك بالعقد ليس الا العاقد في المعروض ، و من ينشع بالعقد مختلف جداً .

و ثانياً : ان قيام الدليل على تنزيله منزلة مودته في تملك ما كان متملكاً لا يوجب ان يكون عقد مودته عقداً له ، و الاشتراء واقعاً له ، حتى لو فرض وجود دليل متضمن للفظ المبرلة ، و ان الولد بمنزلة ابيه فيما خلعه ، ام يوجب ذلك كون العقد له ، ولذا تسمح قطعاً شهادة من يرثان من العاقد للعقد الذي وقع منه اذا شهد في حياته .

و ثالثاً : عدم تعقل الفسخ المتلزم للتعاوض المقتضى عنده للعود الى المالك الفعلي للموص في بعض الفروع السالفة كالفرع الثامن مما تبيننا عليه في الفصل الاول .

و رابعاً : بعد تسليم ان مقتضى الفسخ المود الى من له العقد ، و ان الميت و الوارث كليهما ممن له العقد ، احدهما تحقيقاً ، و الاخر تنزيلاً ، فاي معين لموصو التنزيلى بعد امكان اعتبار التحقيق ، و حمل المال في حكم ماله ، و اقتضاء الفسخ له ، و عدم المانع عنه ، و كونه كسائر الموارد التي التزم هو و غيره برجوع المال الى الميت حقيقة او حكماً .

فان ادعى ان الدليل قاده اليه في تلك الموارد قبل له : ان الدليل في بعضها

هو اقتضاء الفسخ لذلك ، كما سيأتى منه ، و هو حاصل فى المقدم ، لا ان هناك دليلاً خاصاً متعبداً تعلقاً الى مورد خاص

قال : و من ذلك ظهر الجواب عما يمكن ان يقال : ان لازم ما ذكرت من العود الى المالك الفعلى العود الى المشتري فيما اذا حصل الفسخ بعد تصرف احد هما بالبيع ، مع انه ليس كذلك قطعاً ، وذلك لان المراد بالمالك الفعلى المالك بذلك العقد الذى قد انفسخ ، و المشتري ليس مالئاً بذلك العقد بل بمقتضى آخر ، بخلاف الوارث حيث ان ملكيته انما هى بمقتضى مورثه الذى هو عقد له ايضاً .

القول : فيه اولاً ، ان كون مراده بالمالك الفعلى من كان كذا ، وان كان يدفع هذا الاشكال ، الا انه مطالب باقامة الدليل على اقتضاء الفسخ بنفسه لهذه التفاصيل .

و ثانياً : انه كما ان المشتري ليس مالئاً بذلك العقد فكذلك الوارث ، و كما ان تملك الوارث فرع على تملك المورث ، فكذلك تملك المشتري منه ، غاية الامر ان التملك فى احد هما قهرى حاصل بالموت ، و ان لم يرض به العاقد ، او كان كرهاً له ، او لم يكن له وارث حال العقد ، و فى الآخر احتيارى منوط بشروطه المقررة

ثم انه منفتح مما حققه من ان الوارث مالك بذلك العقد الغازفقهى طريق لم يفرع سمح الاولين و الآخرين ، اى عقد يترتب عليه تملك المومن و المعوض لشخص واحد بذلك العقد ، فيجاب بانه جميع عقود المعاوضة الواقعة بين المورثين و ورثتهم فى جميع الطبقات اذا مات المورث و انتقل الطرف الاخر ايضاً الى الوارث .

فقال : والحاصل ان الوارث نائب عن الميت فى الملكيه ، فكما انه لو نصخ العقد حين وجود الميت يملك ، كذلك اذا انفسخ بعد موته يملك عوصه

نائبه بمجرد الفسخ ، لا ان يكون نائباً عنه فى الملكية بعد الفسخ بمعنى ان يرجع المال اليه ثم الى الوارث بآثر جديد .

اقول : ما اطرف هذا المعامل داعبه ، اذ فيه اولاً : ان هذا المعنى مقلوب عليه ، و منتج لتقيص مقصوده فنقول : كما انه لو انفسخ العقد حين وجود المنوب عنه و دثت روحته من الثمن الراجع بالضرورة ، فكذلك اذا انفسخ بعد موته تملك روحته الثمن بمجرد الفسخ ، لا ان يؤثر الفسخ بعد حياته غير ما كان يؤثره فى حياته ، و هذا واضح جداً .

و معاده اخرى الملائمة بين ما اعترف به من ان فسح الوارث بعد موته كفسخ المودث فى حياته ، و بين اربث الزوجة من الثمن و اصحة ، بخلاف اقتضاء النيابة لعدم اربثها . و ثانياً اذا كان الانتقال الى الوارث من حيث كونه نائباً ، لا من حيث انه هو ، كان ذلك مؤكداً للمعاطة رجوع المال الى الميت ، لا مانعاً عنه ، و قد سيرا ان الرجوع الى الميت اما حقيقى او حكمى يقتضيه مراعاة القواعد .

قال : مع انه يمكن ان يقال اذا سلمنا ان مقتضى القاعدة العود الى الميت حقيقة او حكماً ، اما فنقول به بمقدار الضرورة ، و حفظ القواعد ، و تصحيحاً للفسخ ، لا فى جميع الآثار و اللوازم ، التى منها الالتزام بآثر جديد .

فنقول ان العوض كأنه انتقل الى الميت ، و اعطى لمن و رث اولاً ، و هو فيه الورثة بالنسبة الى ما يقدر الارض فى مسائلتنا

اقول : بعد تسليم ان مقتضى القاعدة العود الى الميت ، و المقروض عدم المانع من المعدل على طبقها ، و حب ترتيبها هو من احكامها الشرعية ، ومنه اربث الزوجة ، اذ الامر ومن ان القاعدة اقتضت كون تركة الميت بعد الفسخ راجعة اليه ، و انها تعدل لمانع من اربث الزوجة منها ، و الانتقال السابق الى الورثة الزائل بالفسخ ليس مانعاً ، فيجب اربث الزوجة من غير اشكال ، و الالتزام بآثر جديد

للورثة بمعنى مطلق تملكهم الارض و وجوع شيى آخر اليهم بخلق من مودتهم لا محدود فيه ، بل لابد من القول به على كل حال ، ومجر دسميته تبديلا لملكهم لا يحدى في عدم كونه بطلائاً ، بل هو عبارة اخرى عن البطلان ، الا ترى انه لو قدر بعدم نفوذ تصرف غير ذى العيار كبيعته وانه بعد الفسخ يؤخذ المبيع من المشتري و يرد اليه ثمنه ، كان بطلائاً لبيعه بلا اشكال ، مع انه تنديل لماله بمال آخر ، من ترى هذا القائل كغيره ملتزماً مالا مريمين . من مطلق ارث الوارث اما وراثته الجديده لغير ماورث فيما سيأتى من بيع الميت ماله ، و انلاوه الموض ، و دفع الفسخ من المشتري بعد ذات ، فانه يرجع المبيع الى الميت باعترافه ، و يرث عنه الوارث ماث حديد ، و يؤخذ من تركه الميت بدل المبيع ، فيبطان ارث من وراثتها ، و هذا كله من جهة اقتضاء الفسخ ذلك ، لا من جهة نص خاص فيه ، فكيف التزم في هذا الفرع بجميع آثار العود الى الميت ، و الموازم التي منها الالتزام ماث حديد ، و لا يلتزم به في المقام .

قال : فان قلت : ان الزوجة انما ترث من تمام الثمن المردود من جهة تعلق حقه بالارض امكان كونها متزلزلة ، و في مرض التبدل بالثمن الذى لا مانع لها من ادائه

قلت : المقروض ان البيع بالنسيئة الى الميت لارم ، و الخيار اما هو للطرف المقابل ، فلا حق له في الثمن حتى يكون منتقلا الى الزوجة .

نعم يمكن هذه الدعوى في عكس المسألة ، و هو ما اذا كان العيار للميت ، و من دالك يمكن ان يقال . ان نظر صاحب البواهر (ره) و غيره الى دعوى ثبوت الحق ، لا ان يقتضى الفسخ العود الى الميت حقيقة ارحكماً ، فلا يلزم من حكمهم في مسألة العكس حكمهم في مسائلنا ، و الحق عدم تماميتها في مسألة العكس ايضاً ، و ذلك لان الحق الثالث للوارث اما هو الخيار في الفسخ بالامضاء ، ولاحق له في العين التي انتقلت عن الميت .

اقول اما السؤال فساقت حداً لا ينبغي ان يسطر واما ما احتمله في حق صاحب الجواهر (ره) فقيه : انه حاشا لمن دون صاحب الجواهر (ره) بدرجات ان يكون نظره الى هذا المعنى الضعيف ، و القول الواهي الساقط ، و قد قلنا عبارته سابقا فراحها ، حتى ترى انه لم يثبت في الارض المشتراة التي هي مسئلتنا لارث الزوجة من الثمن الراجع ، و لا لارثها من الميعاد بشئ من تعلق حقها بالثمن ، او بالارض ، بل اجري الاول مجرى الضروريات ، و بنى الثاني على عدم ثبوت اشتراط تميمته ارث الميعاد لارث المين ، و نسخ الجواهر منتشرة شرقاً و غرباً فليراجع .

و اما في الارض المباعة فعلم بحرماتها على تقدير المسح من الارض الراجعة من غير تعليله بشئ ، بل ارسله ارسال المسلم الواضح ، و من المعلوم بالضرورة عدم مدخلية حيازتها في حرماتها ، و ثبت في اثبات حيازتها في المبيعة بتعلق حقها بتمن المملوك لها ، و هل يعقل ان يكون الحرمان من الارض مستنداً عنده الى دعوى ثبوت الحق ، كلا بل ليس مستنداً الا الى ملاحظة التركة بعد الفسخ ، و زوال المانع عنها به .

واما كلام شيخنا الاصولي (ره) فهو اصرح من ان يصرح لاثباته ، حيث انه جعل كون الثمن في معرض الانتقال الى جميع الورثة ، و منهم الزوجة من الواضحات ، فيما اذا كانت الارض مشتركة ، سواء قيل ثبوت الغبار للزوجة و ان لها حقاً في الثمن اولاً ، و من المعلوم ان ثبوت الحق لغير الزوجة في فسخ الثمن لا يرتبط بارت الزوجة من الثمن .

فقال : و اما ربما يقال : في تأييد الرجوع بالفسخ الى الميت ، ثم الارث من ان من المسلم تعلق الدبآن و الوصا بما يرجع بالفسخ ، فيكشف عن عوده الى الميت فقيه . ان تعلق حق الدين و الوصية ليس من جهة العود اليه ، بل من

جهة تعلقها بما يقابلها من التركة حين الموت ، لأن مقتضى تعلق الدين بالأرض حين موت المشتري ، تعلقه بالثمن المردود ، لأنه بدلها ، فكما أن ملكية الوارث التركة يستلزم ملكهم لدائها الراجع بالفسخ ، فكذا حق الديان المتعلق بها يتعلق بدلها

و لذلك لا نقول بذلك فيما إذا لم يكن له عوض تعلق به حقهم حين الموت ، كما إذا باع شيئاً بشرط الخيار له إذا رد مثل الثمن وأتلف الثمن ومات ولم يكن له ركة أصلاً ، فإنه إذا رد الوارث مثل الثمن من كبسه و فسخ البيع لا يتعلق بالمبيع الراجع حق الديان ، لأن المعروف أنه لم يكن له بدل تعلق به حقهم ، فيبقى الدين في دمه الميت و يرجع المبيع إلى الوارث الذي فسخ ، و قد ادعى المحقق الأنصاري (ره) اليرة على هذا ، و لو كان مقتضى الفسخ العود إلى الميت لزم تعلق حق الديان به بمجرد الفسخ ، و أن الثمن المردود من مال الوارث ، لم يمكن منع السرقة المذكورة ، بل منع حوار رد الوارث الثمن إلا بقول كونه عن الميت ، فكانه عندك الميت أدلاً ثم يفسخ و يعطيه للمشتري .

القول : فيه أولاً : أن نعرض الكلام فيما إذا ضمن الوارث قيمة التركة للديان و دفعها إليهم ، و قطع تعلق حقهم بالتركة ثم اتفق فسخ البائع و رد المبيع الذي يسدو أصناف التركة إلى الوارث ، و أخذ عين التركة منه ، فلا أحداً يستشكل في تعلق حق الديان بهذا المبيع المردود مع انقطاع تعلق حقهم عن بدله ، و ما ذلك إلا لرجوع المبيع إلى ملك الميت بالفسخ ، و ألا فلو باع الوارث بعد الصمان والغرامة المبيع بأصناف قيمته من غير أن يكون هناك فسخ ، لم يتعلق به حق الديان ، و اشرنا سابقاً إلى أن القول بأن انقطاع حقهم مراعى بعدم الفسخ مما يعنى و بصره ، لأنه دليل ما يدعيه من اقتضاء الفسخ العود إلى الميت ، و ألا فلو كان الفسخ معاداة بين الفاسخ و الورثة للمبيع و التركة لم يتبعه أصلاً عود حق الديان ، و كان كمعاداة الورثة مع غير الفاسخ .

وثانياً : ان ما ذكره و استشهد به من عدم تعلق حق الديان بالمال الراجع ادا اتلف الميت بدله فى حياته ، ليس امراً مسلماً يستشهد به على شيئى ، والمحقق الانصارى (ره) الذى نقل عنه دعوى السيرة احتل فى المسألة وجهين ، و جعل اولهما الرجوع الى حكم مال الميت ، و تعلق حق الديان به ، وعد ذلك مقتضى الفسخ . و هو الراجع عندنا ، و ان استظهر بعد ذلك غيره على تأمل ، يابح منه قائلاً آحر الامر ان المسألة يحتاج الى تنقيح زائد ، فكأنه كلام منه (ره) فى مady النظر قبل تنقيح المبحث .

ثم ان دعوى السيرة فى هذه المسألة ممسوعة على مدعيها كائناً من كان ، و متى كانت هذه القضية شائعة فى الادوار ، و هذه المسألة واقعة فى الاعصار ، و من الذى احرر على المتدسين بعدم الزامهم و الترامهم باخراج الديون فى هذا الفرص ، و ترى القائل احتل المنع .

و ثالثاً : ان المال بعد الفسخ فى هذه الصورة التى دفع الورثة البذل فيها من كيسهم اما ان يعود الى الميت ، او الى الورثة ، فان احتار الاول ، فكيف لا يتعلق به حق الديان ، و ان احتار الثانى ، فكيف تغلف الفسخ عن مقتضاء الذى كان مصراً عليه من الرجوع الى المالك العلى للطرف الآخر ، و الورثة ليسوا بمالكين فعلاً لما كان طرف العقد بالضرورة ، بل الميت هو الذى تصرف فيه و اتلفه ، الا ان يتقصى باختلاف مقتضى الفسخ فى الموارد كما قلنا سابقاً ، وما فيه .

و رابعاً : انه يأتى آتياً جزمه فى هذه الصورة بارجوع المال الى الميت ، قائلاً : انه او باع الميت و اتلف الموض فى حياته ثم وقع الفسخ ارجع الى الميت ، سواء حذفت تركة اخرى ام لا ، فما معنى رجوعه الى الميت و عدم تعلق حق الديان به ، وكيف المصحح بين دعوى الرجوع الى الورثة اشتداه فى هذا العرض ثالثة ، و دعوى الرجوع الى الميت فيه مبينه اخرى ، وما هذا التهافت و التناقض فى هذا الكلام المتصل ، فان تعصى بان الحرم فيما يأتى مبنى على الاحتمال

للمنع الذي ذكره احيراً انجه عليه مع ما فيه انه اعتراف بصحة التأييد و بطلان ما اطال به في العواب ، فالآن قد حصص الحق .

قال : وكيف كان فقد تحقق ان مقتضى الفسخ العود الى المالك الفعلي ، ولاداعي للعود الى الميت حقيقة او حكماً ، بحيث يورث منه مجدداً فالمناط في الحرمان هو حال الموت لاحال الفسخ .

القول : وكيف كان فقد تحقق ان مقتضى الفسخ العود الى الميت حقيقة او حكماً ، فتفصى منه ديونه ، وتنفذ منه وصاياه ، وترث منه زوجته تارة وتحرم منه اخرى ، وان ارث بقية الورثة بمنزلة ارث محدد ، وانه لاداعي للعود الى الوارث ابتداءً و دفع اليد عن مقتضى الفسخ ، و انه قد لا يرث حين الموت ، و يرث حين الفسخ عدله ابساً ، كما فيما اعترف به من مصالحة ماله بلا عوض ، و حمل الخيار للمشتري ، او بيع ماله بموضع قد اقلعه ، بل قد لا يكون قابلاً للارث حال الموت اصلاً ، ويرث حال الفسخ كما لو اسلم من كان كافرأً حال الموت بعد ان وقع الفسخ و تبدلت التركة و لم يقسم ، او اعتق العبد بعد الفسخ و قبل القسمة ، و قد مر ، و يأتي ان العود الى الميت فيما اعترف به ليس الا لاقتضاء الفسخ ذلك للدليل خاص قاده اليه .

قال : نعم لو فرض عدم وجود تركة للميت يرثها الوارث فلتزوم بالعود الى الميت اذا كان المال منتقلاً عنه وحصل الفسخ ، كما اذا صالح ماله بلا عوض بشرط الخيار له ، او للطرف الآخر ، او لاجنبي ، ومات قبل انقضاء مدة الخيار ففسخ وارثه او الطرف الآخر مثلاً ذلك العقد ، فانه ينتقل حين الاول اليه ، ثم الي وارثه لان الوارث لم يرثه حين الموت ، ولا ورث بدله ، فهو مال جديد حصل للميت بعد موته ينتقل منه الى وارثه ، وتخرج منه الديون والوصايا .

القول : هذا و ان كان صحيحاً لكونه احد مصاديق مانديعه من العود الى الميت ، الا انه ليس لما ذكره من ان الوارث لم يرثه ولا بدله ، بل لما ذكرنا

مراداً من جهة اقتضاء الفسخ لذلك، ولا خصوصية له بهذا الفرع ، بل مقتضاه واحد فى جميع المقامات

ثم ان حقيقة حيار المنع عنده تارة هى التسلط على الاسترداد فقط ، كما اذا كان الخيار فى الفرض الذى ذكره للوارث ، و تارة هى التسلط على الرد فقط ، كما اذا كان الخيار للمصالح له ، وثالثة هى التسلط على الرد والاسترداد ، كما فى مسائلتنا المبحوث عنها ، من غير ان يجمعها جامع هو التسلط على فسخ العقد وحله سواء على ما قرره سابقاً من ان الخيار وان كان مفسراً بملك المنع عند القوم الا انه لا دليل عليه .

ثم ان المعادسة التى هى مقتضى الفسخ قد تقع بين المال الموجود و المعدوم كما فى العرس الاثرى الذى تلف فيه البدل عند المورث ، وقد تقع بين الموردين كما فى مسائلتنا .

قال : بل و كذا اذا كان له تركة لكن لم يكن بديل ما يرجع بالفسخ موحوداً فيها ، كما اذا باع شيئاً واخذ ثمنه ، واتلفه قبل موته ، فانه لو افسخ بعد الموت مرجع الى الميت ادلاً ، لعدم ملكية الوارث لبطله حين الموت ، حتى يرجع اليه ، و ان ملك بقية التركة فانها لا تدخل لها بذلك البديل ، فحيث لم يرث البدل لم ينتقل اليه المعدل من الاول ، بل بهر يملك الميت له و لو حكماً .

القول : قد عرفت منه آتفاً حكمه بالرجوع الى الورثة ابتداءً فى هذه الصورة ، اعنى ما اذا تلف الميت العوض فى حياته ، وانه لا يتعلق به حق الديان وانه احاب عما ذكر تأييداً للرجوع الى الميت بالفسخ ، وقد حكم الان بالرجوع الى الميت ، وهذا هو التهامت الذى عرفناك ، فان اعتذرمان المفروض هناك فيما اذا دفع الورثة البدل من كيسهم ، وفى المقام فيما اذا دفعوا من بقية التركة ، انجبه عليه ان لسة بقية التركة اليهم كنسة مادفعوه من كيسهم ، فى خروجها

عن طرفيه ما وقع العقد عليه ، كما دأبت تسمية به .

وفي الصورتين لم يملك الوارث الطرف الآخر بذلك العقد ، فكيف حكم برحوع المال بالصخ اليه هناك ، وكيف تختلف الفسخ عن مقتضاه ؟ وقد اسمحناك انه لو قصى بان ما ذكره سابقا غير تام عنده ، و لذا عقبه بالمنع اخيراً ، كان ذلك اعتراضاً مطلقاً جوازه عن التأييد ، و صحة ما ذكر في التأييد ، بل كوله حجة قاطعة عادية لاساس جميع ما حرره في المسألة ، و ان الفسخ مقتضاه المود الى الميت ، والمقتضى لتعلق حق الدين ليس تعلق حقهم سدله من التركة .

قال : و مما يؤيد ما ذكرنا في المقام من ان مقتضى القاعدة الانتقال الى الوارث اولاً ، لا الانتقال الى الميت ، ثم الارث منه مجدداً ، ملاحظة مسألة الاقالة التي هي فسخ للعقد من الطرفين بعد لزومه ، فانه بناءً على حواز اقالة الوارث للعقد الصادر من المورث ، كما يظهر من صاحب الجواهر (ره) نقلاً عن العلامة ايضاً . لو اقل الوارثان ببعد عاية المود انتقال الموضين الى الميتين ، ثم الى الوارثين (١) فتأمل ثم انه قد ظهر مما ذكرنا حال حملة من الفروع .

القول : و هذا ختم سلمه الله تعالى كلامه ، و فيه مضافاً الى انه لم تقدم منه قاعدة يقتضى الانتقال الى الوارث اولاً ، الا ما رعه من كون حقيقة الفسخ عبارة عن الرد و الاسترداد المستلزم للمعادسة ، و قد عرفناك مصلها فيها بما لا يمكن المزيد عليه ، و دللناك على الجادة الواضحة ، و المصحة الواسعة ، ان ما ذكره من التأييد في المقام بفساد الاقالة لا وجه له اصلاً : فانه استبعد قريماً ، و استعرب اهلاً آتياً اذ بعد البناء على كون الاقالة فسخاً يعمل بمقتضاه ، و يقدر الرجوع الى الميتين ثم الى الوارثين ، ولا بعد فيه اصلاً ، ويتفرع عليه تعلق حق الدين بالمال الراجع بالاقالة ، فاذا فرض انه صالح ماله بلا عوض من غير خيار ثم انقضت الاقالة من المورثة فلاكته يستشكل في تعلق حق الدين به ، لعين ما

ذكره آنفاً في الفسخ في القرض المزبور ، من انه مال جديد حصل للميت بعد موته ينتقل منه الى وارثه ، وتخرج منه الديون و الوصايا ، مع ان الاستعداد لو كان ناشئاً من كون السب هو الاقالة بعد اللزوم فهو موجود في هذا القرض و ان كان شيئاً آخر فلابد من بيانه ، حتى ننظر فيه ، و قد طهر لك بما حققنا حال حملة من المروغ ولتكتف بهذا المقدار ولتتمك القلم عن الجري في هذه المصادر ، فقد انزاح الشك واستوى المسلك وخصص الحق الصراح ووسع الرأي فلا براح .

الفصل الثالث :

في ارث الرذجة من الخيار في الارض الذي نمرّس له القوم امالة ، ونحن نعرض له استطراداً ، حيث ان الحكم في مآلتنا الماحية غير متوقف عليه بالمرّة ، كما عرفناك مراداً ، ودللناك كراداً :

فمقول : بعد تسالمهم و اتفاقهم على ان الرذجة لث من الخيار في غير الارض ، و ان المقتضى لارثها منه هو المقتضى لارث بقية الوارث من مادل ان الخيار حق ثابت قابل للانتقال ، وانه مماثر كالميت فيرثه المناسب والمسابب اختلفوا في ارثها من الخيار في الارض على اقوال :

احدها : ارثها منه مطلقاً في الارض المشتراة لمورثها والمبيعة ، كالمحقق القمي ، وصاحب العواهر (ره) وغير واحد من الفقهاء المعاصرين .

الثاني : عدم ارثها منه مطلقاً ، كالمحكي عن الفقيه النبيه الورع الشيخ علي ابن كاشف الغطاء ، دل عن المحقق الثاني (ره) .

الثالث : ارثها منه في المشتراة دون المبيعة ، وهو مستقر الملاحة في وجه ، و مختار فخر الاسلام ، و عميد الدين ، و الشهيد (ره) و شيخنا العلامة الانصاري (ره) .

الرابع : عكسها بمعنى عدم ائنها في المشتراة والاشكال في المبيعة وهو ايضاً مسقر الملامة في وجه ، و مختار المحقق الثاني في جامع المقاصد ، و الشيخ حسن (ره) فيما مر عنه .

الخامس . ما احتاره في المستند من التفصيل بين سورة انحصار الوارث فيها فلا يثبت مطلقاً : وعدم الانحصار فيها فترث مطلقاً

و الاظهر من بين الاقوال واشبهها بالقواعد هو الاول ، اذ بعد البناء على ائنها من الخيار في غير الارض و انه ليس لنص توقيفي مختص به ، ولا لاجماع قائم فيه بخصوصه ، بل لاقتضاء القاعدة الثابتة بالنص ، او الاجماع له ، ومن المعلوم ان مقتضاها في الارض وعبرها على حد سواء ، لو لم يتم شيى مما ذكره المانعون او المصلون ، محيرج بعضها الى منع المقتضى ، وبعضها الى ابداء المانع فلم يتكلم فيها وفي توضيح عدم صلوحها للفرق .

فنقول . اما ، بحتمل كونه موحياً لعدم ائنها من الخيار في المشتراة

وامور .

الاول : ان استحباب بقاء الثمن على ملك مالكة محكم مالم يعلم خلافه

الثاني : ان الدليل المثبت لارث الزوجة من الخيار في غير الارض اما

الاجماع ، او النص ، ولا يمتنى الاحتجاج بشيى منها فيها : اما الاول : فواضح لاقتضاء الاجماع في محل الخلاف ، و اما الثاني : فلا تصرافه عن مثل الفرض المزبور الذي لم ترث الزوجة فيه شيئاً ، مما يتعلق به الخيار ، اعنى الارض وانتقل الى غيرها .

الثالث : ان ارث الخيار على خلاف القاعدة و العبر ضعيف ليس المحجة

منه الاموضع الانجبار ، والجابر في المقام غير ثابت ان لم يثبت خلافه .

الرابع : ان خيار الفسخ معناه التسلط على الرد المستتبع للاسترداد ، او

التسلط على الرد والاسترداد جميعاً في عرض واحد ، ومن الواضح عدم تسلط الزوجة

على الارض بردها .

نعم لو كان معناه التسلط على العمل المستتبع للرد والاسترداد ، او التسلط على الاسترداد المستتبع للرد ، امكن القول بثبوت حبارها . ولم ينس

الخامس : انها لم تثرت من الارض المشتراة المختلفة عن مودنها في شيىء ، و الحيار من الحقوق المتعلقة «المعين» فارتد نفع لارتها ، و اذا انتهى المتبوع انتهى التابع .

و دعوى تعلق حقها بالثمن الذى عند البايع لكونه مترلزلا وفي معرض الانتقال الى جميع الورثة ، و منهم الزوجة ، و لو مسح عبرها ، كما عرفت من شيخنا الانصارى (ره) . يمكن منعها ، بان هذه الدعوى بعد التعرير يرجع الى ان يقال ان الثمن مترزلل يمكن رجوعه بالفسخ ، و كلما كان كذلك فالزوجة لها حق الفسخ فيه .

و فيه ، ان عاية ما يقتضيه الترزلل المذكور امكان ارجاعه بفسخ من ثبت له حق الفسخ ، و اما ان للزوجة حقاً و انها ايضاً مستحق ذلك فكللا ، و اى ملازمة عقلاً ، او شرعاً بين ثبوت حق الفسخ للمالك للمعين ، و ثبوته لمبيرة .

فان اريد من الترزلل امكان الرجوع لمسح الزوجة ، فالصغرى ممنوعة ، او ليست الامصادرة محصة ، و ان اريد بما امكان رجوعه بفسخ بقية الورثة فالكسرى ممنوعة

السادس : بان الارض انتقلت الى بقية الورثة قطعاً ، و مسح الزوجة عبادة

من ابطال حق ثبت لغيرها ، و هو مع عدم قيام الدليل عليه مستبعد جداً .

السابع : ان خيارها في المرض المزبور انما هو لارتها من الثمن الراجع ، و من المعلوم ان ارتها من الثمن متوقف على خيارها و مسحها ، ولو طل الفسخ بارتها منه كان دوراً و اصحاً .

الثامن : ان الميت لو اشترى ارضاً بأرض فقد انقطع حق الزوجة عن الثمن والمثن قطعاً ، ولا ترجع اليها على تقدير فسخها ، او فسخ الورثة شيئاً أصلاً ، فلا معنى لفسخها ، وان كان فسخ بقية الورثة يترتب عليه بتبديل ارضهم بغيرها ، وربما كان لهم فيه مصالح فاداً لم ترث الخيار في هذا الفرض ترتب عليه بطلان القول باطلاق ارثها في الارض المستند الى تعلق حقها بالثمن كما تقدم من شيئا الماصي (ره) بل بطلان ارثها من الخيار فيها مطلقاً في الارض المشتراة ، بضميمة عدم القول بالفصل في صوة المشتراة .

و في الكل نظر اما الاول : - فبعد تسليم جريانه ، و صحته في الشهوات الحكمية - و لئلا فيه كلام طويل في الأصول - فيه عدم حوار التثبت به بعد وجود الدليل و ثبوت المقتضى لارثها من غير مانع كما سيتضح .

و ما التالي . بيان ما دل على ارثها من الخيار في غير الارض من الاجماع او النص واثباته في المقام ايضاً .

اما الاول : فلانه لا يراد به اجماعات عديدة في كل فرد و موضوع موضع مما يحكم فيه بالارث من الخيار للروحة ، او غيرها ، في الثوب ، والدار ، والعرض ، والحاتم ، و الارض ، و غيرها ، بل الاجماع قائم على ان الخيار حق قابل للانتقال ، و انه ما تركه الميت ، فيثبت ارث الوارث ، روضة كانت او غيرها ، بما دل على الارث مما ترك كتاباً ، او سنة ، فهو من قبيل الاجماع على القاعدة يتمسك به في العروق الخلافية ايضاً ، نظير الاجماع على قاعدة الاشتراك في التكليف ، و اما النص فبعد البناء على دلالة على ارث الخيار ، و عمض العين عما اورد عليه من المناقشة الغير المختصة بالمقام ، لا يبقى فرق بين المفروض و غيره .

و دعوى الانصراف مما لا يصح اليها ، بعدم ثبوت المنشأ ، و مجرد ندرة الفرص ، و ندرة الوفوع ، مع كونها ممنوعة جداً لانوجبه بعد وضوح صدق المصنوع

عليه ، و عدم تشكيك في اصل صدق الحق عليه ، و ان حق الخيار في الفرض مثله في سائر العروص ، من غير ضعف ، او قصور ، كما ان من البين المبين ان مجرد كون فرد خاص متيقناً بحسب الخارج لا يحسب المفهوم في مقام المعاودة لا يوجب الصرف ، و الا لاسد باب التحسك بالاطلاقات ، و تربت عليه مفسد لامضى و باطل لا تستقصى ، و لتحقيق المسئلة مقام آخر .

و من جميع ما مرتبين الجواب عن الثالث ، مضافاً الى ان الاحتياج الى الحاضر في كل مقام و موضع بخصوصه مما لا معنى له ، فان عمل القوم قديماً و حديثاً بحديث ، و استنادهم اليه ان اوجب الوفاق صدوره اخذ نابه ، و لو في ما لم يأخذوا به مالم يكشف عدم احتجاجهم به في ذلك الموضع عن وصولهم الى اليهم انكشف لديهم و خفى عما ، كما في المقام حيث ان القوم ما بين مثبت و منكر ، ثم المنكر لم يحتج الا بما سمعت ، و تمتع ضمه و قصوره .

و اما الرابع : فما او سبحانه سبيله و قد هنا تفصيل من ان معنى خيار الفسخ هو التسلط على حل العقد المترتب عليه ما هو من احكام الحل و لوازمه من الرد تارة و الاسترداد اخرى ، و الرد و الاسترداد ثالثة فتذكر (١) .

و اما الخامس : فمنع المقدمة الفائلة شعية ارض الخيار لارث العين ، فانها ليست بية و لا مبنية ، بل يشبه اعادة الدعوى في محل النزاع ، و الكفاح و تكرار المدعى في موضع الخصام و التشاح ، و اما السادس : فلان الدليل على ثبوت حق الخيار لها المستلزم لا يبطال حق غيرها هو الدليل على ثبوتها في غير المقام ، سيما ان قلنا بعدم جوار الفسخ الا مع التوافق و اجتماع من لهم الفسخ ، فالودعة هم الذين اطلقوا حقهم ، ولا يتوقف اثبات هذا الحق لها او لغيرها في كل فرع الى قيم دليل حاسم به ، فان عاد الى مع الدليل كما في الوجه الثاني و الثالث عدنا الى ماوردنا عليهما .

فقول المحقق الثاني (ره) : ان ابطال حق غيرها يحتاج الى دليل .

فلنا : نعم و لكن قام الدليل و انضح السيل
واما السامع : فلمنع كونه دوراً لاختلاف الطرفين ، وعدم انعكاس المتوقف
على جميع التقادير . .

فانه اذا اردنا ان فعلية الارث متوقفة على فعلية المصح منها نفسها ، او بموافقتها
للورثة . فهو و ان كان صحيحاً ، الا ان من المعلوم انه لا عكس له صحيحاً . .
و ان اريد ان استحقاق الارث متوقف على استحقاق الفسخ .

ففيه منع - وصوح منعه اذ بعد فسخ بقية الورثة ايضاً استحقاق الارث ان
قلنا بحواز التفريق - انه ايضاً لا ينمكس ، ان استحقاقها للفسخ يتوقف على
عموم الادلة ، و ان قلنا سحرمانها من الرجوع بعد الفسخ ، كما في المسئلة الآتية ،
اعني الارض المبيعة ، و ليس حق الفسخ الا التسلط على حل العقد ، سواء رجعت
فائدة الحل اليها ، او الى غيرها ، بل اذا لم يكن له فائدة . .

و ان اريد ان استحقاق الارث متوقف على فعلية الفسخ منها .
ففيه . ايضاً منع الطرفين و عدم التسليم كلنا المقدمتين - كما تبين ، و انه
لو سلم الاصل لم يعلم العكس .

وام توقف فعلية الارث على استحقاق الفسخ ، فغير محتملة جداً ، و اشار
المحقق القمي (ره) اجمالاً الى ما فصلناه ، فقال بعد نقل كلام فخر المحققين
المتصدين للدوران فيه . ان طرفي الدور مختلفان لان معنى قوله لا ترث من الثمن
الا بعد الفسخ ، ان استحقاقها للارث موقوف على فعلية الفسخ و تحققه ، و معنى
قوله ولو علل بارتها داره انه لو علل استحقاق الفسخ و حوازه لها ، باستحقاقها للارث
من الثمن دار . و انت حبير بان هذا ليس دوراً مصطلحاً ، و يصح ان يقال ارتها من
الثمن موقوف على حصول الفسخ ممن يصح عنه الفسخ و جواز فسخها للمبيع ايضاً
موقوف على جواز ارتها من الثمن و لا دور ، بل يمكن منع المقدمة الثانية ايضاً انتهى
واما الثمن . ففيه اولا . عدم توقف ارتها للخيار على تعلق حقها بالعين ،
كما سمعت فتقول : باستحقاقها له في هذا الفرع ايضاً ، وان لم يرجع اليها فائدة ،

من ترقب على فسخها بالآخره نمدل ملك الوارث من ارض الى ارض .
 تأييد ان الاشكال على دعوى عدم القول بالفصل في المسائل المبنية على القواعد
 والغير المعلوم عدم حوار الفصلين شقوقها سخيصة جداً ، كما تبين في محله .
 و اما ما يحتمل كونه موجباً لعدم ارض الخيار في المبيعة فوجوه ايضاً جملة منها
 ما مر آتياً بجوابه يادى تغيير كالأوجه الاول بتقريب استحباب بقاء الارض ، و
 الوجه الثاني ، و الثالث ، و الرابع بتقريب ان الخيار معناه التسلط على الاسترداد
 المستتبع للرد ، و التسلط على كليهما في عرض واحد ، و من المعلوم انها لا
 تسترد في الفرص شيئاً الى نفسها ، و لا الى من هي منصوبة من قبله كالا حبيبى .
 و الثامن . و من المسئلة فيما اذا باع ارضاً بارض فهذه وجوه خمسة تبين
 الجواب عنها مما سلف ، مضافاً الى ما قد يورد على الرابع ، من انها تسترد في
 المقام على الميت الذى هي منصوبة من قبله بنصب الشارع ، و يزداد على الاحتجاج
 بهذه الوجوه في المفروض وجه سادس ، هو انها و ان ملكك الثمن فيه و توافق
 حقها به ، الا ان الخيار اما شرع الارفاق ، و دفع المرد ، و من المعلوم ان فسخها
 في الفرص ليس بارفاق لها . بل ضرر عليها ، فهو سلف لا ارفاق ، اذ قبل الفسخ
 كانت مالكة للثمن ، و بالفسخ بعوت عنها الثمن و المضمن ، و وجه السابع هو ان
 الاصحاب عللوا كون الخيار موروثاً بأنه حق مالى ، و مرادهم ، الحق المالى ان
 يكون ذلك المال مما يعود الى من ينتقل اليه الخيار اذا فسخ ، الخيار ، و لا ريب
 في ان الزوجة المفروضة لا ترث من الارض اصلاً فصحت اولم تفسخ .
 و الجواب عن الاول ان الارفاق حكمة لاعلة يدور الحكم مداره ، و الا
 لا تنفى الخيار فيما اذا كان مضرراً بحال المختار ، مضافاً الى امكان تصوير الفائدة
 و النفع لها ، بما مر نقله عن المحقق القمى (ره) فانه (ره) اولاً منع الملازمة بين الفسخ و
 حصول المال كما في الاحتمى ، قائلاً : ان كون وضع اصل الخيار للارفاق و
 المصلحة لا ينافى طرد عدم المصلحة ، اذ الارث معنى ثبت فسخاً ، و لا اختيار فيه

للمكلف ، والحيار للمورث وان كان منبعضاً عن داعى الارفاق ومصلحته ، وقد انتقل فسرّاً بالادلة السابقة الى وارثه ، فهو ثابت له سواء نفعه ام لا ، فربما كان مال لشخص تقرمه عينه ، ويطيّب معه معيشته وهو سم لوارثه ، كما لو كان لاحد متسلط غالب قاهر جاربة تسوى الف دينار وانتقلت الى وارث ضعيف عاجز و ارخت المظلمة بعد فوته عان التغلب ، و آذوه بالوابع الاذى ، او كان لمورثه ضيعة يطيب العيش بها ، ولا يقدر احد ان يظلمه وانتقلت الى وارثه الصيف الفقير المحر عن الانتفاع بها ، وكل يوم يتعدى عليه اهل الظلم ، واتباع السلطان فى اخذ التوجهات الغير المعصورة ولا مشترى لها ، ولا يمكنه التخلص عنها .

لكنك خير . بامكان العرق بان الموروث فى هذه المروض شئى نفسى لو بقى فيه صاحبه على اختياره وعمل فيه بما يقتضيه طبعه وميله لكان فيه فوائد غير معصورة ، بخلاف الموروث فى المقام ، فانه لو عملت على طبقه الزوجة باختياره كان مصراً بحالها مفوتاً للثمن عليها ، والاولى ما ذكرنا اولاً وذكر (ـهـ) ثانياً فى تصور المقع لها ، انه لو فرض ان الميت باع الارض بثمن بغس لكونها كاسدة حين البيع و الان ارتفعت ، و تريد الزوجة ان تزوج باخى الميت ، و المعروف ان الوارث هو الاح و هذه الزوجة ، وهى ماعتقاد ان ما كان للروح وهو له ، ولولدها الذى يتولد منها ، فلا ريب ان المصلحة لها حينئذ قطع النظر عن ذلك الثمن القليل ورد واسترجاع الارض ، وان لم تثر منها نفسها ، وتبدل الاحوال فى الحكم والمصالح فى عاية الكثرة ، فقد ترى ان الذين يقفون سياعهم وملاكهم على اولادهم عرسهم عالماً ان لا تخرج من ايديهم ، ولا يطمع فيها احد و يبقى لهم يشتغلون بها ، و يتمتعون بها ، و يلاحظون مصلحة اولادهم ، مع اننا نرى الامر بالعكس فى اغلب ، فكثيراً ما يعمر الاولاد عن تنسيق امرها و عمارتها بعد حراها ، و يهلكون من الجوع و المرى ، ولا يقدرّون على الانتفاع بها ، ولو لم يكن دفناً لساعوها ، وانتفعوا بقيمتها انتهى .

والجواب عن الثاني : منع كون المراد من الحق المالي ما ذكر بل كون متعلقه المال سواء رجع الى المختار او من هو منصوب من قبله مال بسبب الخيار ام لا ، اذ يقال انه يعود الى الميت حكماً بسبب خيارها وفسخها مال دهي منصوبة من قبلها تريد اعمال حنفها تنصب الشارع ، فترثه الورثة ، واذا قلنا بعدم جواز التعريق في المسح كان الموجب لرجوع الارض الى الورثة هو موافقتها لهم في الفسخ ، واذا قد اصح الحال وتبين حق المقال فيما اشتهر من الاقوال ، فلننكلم في تفصيل الفاضل التراقي (ره) .

فنقول : انه (ره) بعد ان ذكر ان الخيار كما كان للمورث ينتقل الى مجموع الورثة دانه ليس مما يتخصص بالحصص وان المورث لم يملك الاضعف للجميع والمنتقل اليهم انما هو حقه ، قال : واذا عرفت ان الخيار المأهول للجميع دون كل واحد ، تعلم دحولها - بمعنى الزوجة - في اهل الخيار ، اذ لم يشت من ادلة الخيار الا الانتقال الى الجميع الذين منهم الزوجة ، فلم يعلم الانتقال الى من سواها حصة .

نعم او انحصار الوارث فيها فالحق على ما ذكرنا من انحصار الدليل بالاجماع ، عدم انتقال الخيار اليها ، واما على الاستدلال بالطواهر يجب الحكم بالثبوت ، لعدم محرح لارث الزوجة من الخيار ، ثم احدى شرح حكم خيارها بالنسبة الى المشتراة والمبيعة بما قد مناه نقله عنه و هو عجيب منه جداً بل لا يكاد تعجبي ينقص عنه .

اذ - فيه مضافاً الى ان كون الثابت هو الانتقال الى الجميع دون كل واحد ، لو استلزم عدم ارتها في صورة الانحصار من الخيار في الارض لاقتضى عدمه في هذه المودة في غير الارض ايضاً ، بل جرى هذا الكلام بعينه في صورة انحصار الوارث مطلقاً في غير المنصوص اليه .

تقريب ان يقال ان الثابت بالاجماع انما هو الانتقال الى الجميع - انه

لا يعمهم انه معنى محصل اصلاً، قال معنى ما تقدم منه من الاجماع، اودلالة دليل آخر على انتقال الخيار الى جميع الورثة لايراد به قطعاً انه يشترط في ارث الخيار تعدد الورثة حتى ينتقل الى مجموعهم ، او جميعهم، حتى لو كان واحداً لم ينتقل اليه ارث الخيار بالمرة ، بل المراد منه بعد الفراغ عن اصل الانتقال منفرداً كان الوارث، او متعدداً بيان كيفيته اذا اتفق التعدد ، و ان كلا منهم يستحق على حدة . او صميمية البقية لبيان جواز تفريقهم في اعمال الحق الثابت لهم، او عدمه ، ولزوم اجتماعهم فيه، لا انه يشترط في اصل ثبوت حق الخيار اجتماع الوارث مع دارث غيره ، وعدم الانحصار في واحد ، فهو (ره) بعد ان سلم ارث الزوجة للخيار في صورة اجتماعها مع دارث آخر دليل دال عليه كيف بنأى له انكاده في صورة الانحصار ؟ وكيف يبرع ذلك على ان الثابت من الدليل هو الانتقال الى الجميع ؟ فهل ينفي تعجيل ان الدليل المثلث لارث الجميع من الخيار نفساً اشتراط اجتماعها مع دارث اخر ؟ او يحتمل فيه ذلك كلاً، والسبيل في المسئلة واضح ، و الدليل على الواقعة بين لائح ، و معلوم انه الاجماع ، او النص وشيئاً منهما لايتوهم فيه ذلك .

اما الاجماع فلاه على القاعدة ، وان الخيار حق قابل للانتقال، او على نفس الحكم من ارث الوارث له على حد ارثه اسائر ما ترك ، منفرداً كان، او مجتمعاً ، وكذلك النص

ودعوى : ان القدر المتيقن من الاجماع ، او منصرف النص ، انما هو في غير الارض مثلاً على تقدير المساعدة عليها ، لا ربط لها بالانحصار ، والاجتماع ، والتفريع ، على ان الثالث بالدليل هو الانتقال الى الجميع وبالعملة صدور مثل هذا الكلام السحيق من مثل هذا العلامة المطريف غريب جداً .

و حمله على ارادة ان الزوجة مع الانحصار يشاركها الامام عليه السلام ،

ولا يمكن له الفسخ ، لعدم تمكنها من استعمال رضاه (ع) بالفسخ ، فلا يتمشى لها الفسخ ، بناءً على ما تقرر عنده حين اشتراط الفسخ بتوافق الكل فيه ، و اجتماعهم عليه .

ساقط جداً ، لا لمجرد ان نظره (ره) لو كان الى هذا الامر لم يكن ورق بين الاستدلال بالاجماع ، او الظواهر ، لعدم امكان استعمال رضاه (ع) بالفسخ ، على التقديرين ، بل لأن عبادته سرعة في التفصيل بين اصل ثبوت الحق لها في صورة الاجتماع وعدمه في صورة الانحصار ، لا ان الخيار ثابت لها مطلقاً ، كما هو مقتضى هذا المبدأ و التوجيه و ان التفصيل بين امكان اعمالها لحقها في صورة دون اخرى ، وهل يستفاد من التفصيل الاطلاق ؟

تتمة مهمة :

قد عرفت سابقاً ان عبارة قواعد العلامة (ره) في هذه المسئلة لا تخلو عن اجمال ، وانه قد اختلفت انظار الاعلام المتمرسين لشرح كلامه ، وتوضيح مراده . فمن ولده السعيد ، والسيد العميد ، وشيخنا الشهيد ، قدس الله اسرارهم . ان مراده استقرار اركانها من الخيار في المشتراة لثرت من الثمن ، وعن المحقق الثاني ، وبعض من لحقه انه اراد ان الاقرب عدم اركانها منه فيها .

وكان صاحب الجواهر (ره) لم يرجح احد الوجهين فنسب الى العلامة الاشكال في احدي الصورتين من غير تعيين .

والظاهر عندي ما فهمه الأولون فانه المفهوم من العبارة من غير تكلف ، واللام ظاهرة في التعليل ، لما قرره من الارث يعني انها اثر من الخيار ليرتب عليه الارث من الثمن ، و يمكن ان يكون نظره الى ما استقر عليه اختيار شيخنا العلامة الانصاري (ره) من ان الخيار في المشتراة مما تعود فائدته اليها ، فانها تفسح و تسترد الثمن ، فترث منه بخلافه في المبيعة ، فانها لا تسترد بالعصع شيئاً الى نفسها ، لا اولاً ولا آخرأ ، بل يفونها الثمن والمثمن ، فلامعنى لخيارها ، بل سمعت عن بعضهم الحكم بكونه سفهاً ، او انه خلاف الارفاق الذي شرع الخيار

لاحله ، و على ما رصده المحقق الثاني يعرج اللام عن افادة الترتب و التعليل
 للحكم المذكور في الكلام ، بل يصير المترتب على شيى آخر غير المذكور
 فيه ، فيكون مفاده : انها لا ترث من الخيار ، فتريد الفسخ لترث من الثمن ، وهو
 خلاف ظاهر لام التعليل الظاهرة في الترتب على الحكم المذكور ، لان المحذور
 هو مجرد زيادة التقدير ، الذى اعترف به ، حتى يدفع بما احتمله بعضهم من كون
 اللام للغاية ، فيكون المعنى : ان الاقرب عدم الارث من الخيار الذى غايته
 ارث التمس

و يرد على هذا التوجيه ان من المعلوم ان هذا الوصف المتوالى اعنى
 كون عاقبة كذا و ان كان ناشئاً محققاً ، الا انه لا مدخل له في كون عدم ارثها
 اقرب ، لو لم يكن له مدخل في عكسه ، كما عرفت من شيخنا الماصى (ره) فذكره
 في مثل هذا الكتاب المسمى على غاية الاختصار مع كونه عبر نافع في الحكم بل
 مشلا مضراً لقو صرف و باطل محض .

و يستعاد من المحقق الثاني . ان الباعث على عدم ارتضائه لهذا المعنى
 الذى رجحناه امور .
احدها :

انه خلاص ما سيقف المادة لاجله فان معادها ان الخيار مودوث لجميع
 الوارث الا الزوج ، وانها لا ترث على اشكال ، اقرب ذلك ، فيكون اشارة الى
 عدم الارث ، وانه الاقرب .
ثانيها :

ان اصل هذا الحكم اعنى ارثها منه في المشتراة غير مستقيم ، وان الارص
 انتقلت الى خبة الودنة قطعاً ، وفي فسحها ابطال لحق ثابت لغيرها .
ثالثها :

انه اذا ودرث الخيار في هذه الصورة ودرثت في المبيعة بطريق اولى ، اذ

لو فرض تسلطها على رد ملك غيرها وهو الأرض ، ثبت تسلطها على رد ملك نفسها ، وهو الثمن بالاولوية ، فيكون تقييد العلامة (ره) للارث بقوله : « اذا اشترى لقوا » .

و في الجميع نظر ، اما في الاول : فلان استثناء الدرجة وان كان معادها عدم الارث ، الا ان جعل اسم الاشارة اشارة الى صدر العبارة السبب بما يقتضيه وضحه للبعد ، كما لا يخفى .

واما في الثاني : فلما عرفت مصلأمن استقامة الحكم ، و انه مقتضى القاعدة ، ومدلول الدليل ، وانها مطلقة على فتح العقد وحله المترتب عليه رد الأرض الى مالكها ، و استرداد الثمن اليها ، و لو بالاحرة و قد مر انه على القول بعدم حوار التفريق في الخيار فالودئة اذا ساعدوها في الفسخ ففي الحقيقة هم الذين اطلوا حق انفسهم .

واما في الثالث فلهذا عرفت من مع الاولوية ، بل ذهب جماعة من المحققين الى ثبوت الخيار لها في المشتراة ، لترتب استرداد الثمن عليه ، بخلافه في المبيعة ، فانها لا تسترد شيئاً الى نفسها ، لا ابتداءً ولا بالاحرة .

وقد حان لي ان احتم الكلام في هذا المرام ، وقد كان في بالي عقد فصل رابع في تنقيح افروع المناسبة للمقام مما سفت الاشارة الى بعضها ، وما لم تسبق ، وتحقيق الكلام فيها ، وفي بطايرها ، وحتم الرسالة بخدمته ، اتمرض فيها لقاعدة دائرة في السنة الحاضرة ، و العامة ، من ان الرائل المائد كالذي لم يزل ، او كالذي لم يعد ، حيث اني لم اد في كلام احد من الصلاء تنقيحها ، و تحقيق فروعها ، و كان المناسب تقديم الكلام فيها في بعض المقدمات السابقة ، لكنني قد كررتها بعد اتمام بعض الفصول ، و جميع المقدمات ، الا انه منعتني عن كل ذلك تراكم الاهوال و تراحم الاشتغال المكثرة للسال ، على ان هذا المقدار ايضاً مما غفل عنه الرمان ، ونامت عنه عيون الحدثنان ، وهو عفو الساعة و هدية الوقت ،

مع ما انا عليه من خور القناة وضعف الفرمانات ، و تواتر الزفريات ، و الاسطلاح
بميران الصفات و الثراء الكامنة في صدور الحمدة العواة ، و عليك بامعان النظر
في هذه المسائل ، لتمييز بين الصحيح و الباطل ، و تعرف القيم من القول من الجائر
المائل ، و نسئل الله تعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، و يمن علينا بقبوله
بمنه العظيم ، و ان يوفقنا جميعاً لمرضاته ، و يدّر علينا اخلاق نعمه و هباته ، و
يجعلنا من اخوان الصدق الذين هم على سرر متقابلون ، و بالحق عاملون ، و اليه
مسارعون ، و عن داء اللجاج و التعصب منزهون خالون .

والحمد لله على آلائه العظام ، و الصلاة على رسوله ، و اهل بيته المعصومين
المصطفين الكرام ، بجز يميننا مؤلفه الخاسرة ، فقبر عفو ربه في الآخرة ، ابن
محمد حواد الشيرازي النمازي الميرزا فتح الله الشيرازي الاسفهايي العروذي موطناً
و مدفناً ، ان شاء الله تعالى في شهر ذي القعدة من شهور السنة التاسعة عشر بعد
الثلاث مائة و الالف من الهجرة المقدسة النبوية على هاجرها آلاف الف سلام و تحية

* * *

تعليقة للمؤلف

هذه التعليقة راجعة الى صفحة ٨٩ و قد فائنا نقلها في موقعها و نشبهتها هنا
« فاذا صالح ماله الى عوض و جعل للمصالح له خيار الفسخ فانه حذر يستتبع الرد
فقط ولو حمل الخيار لنفسه فهو مستتبع للاسترداد فقط و اذا صالح بعوض او باع
فالخيار مستتبع لكليهما » - منه رحمه الله

صيانة الابانة

لاستاذ الفقهاء المحققين

شيخ الشريعة الاصفهاني

قدس الله سره

المتولى عام ١٣٣٩

طبع فى المطبعة العملية - بقم

١٤٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين واصل صلواته و تسليماته على اشرف خلقه محمد وآله الطاهرين .

وبعد، فان الرسالة الموسومة بدوامانة المختار في ادب الزوجة من ثمن العقار بعد الاخذ بالخيار، التي قد صنفتها، و دسنتها في تحقيق الجواب عن سؤال دفع الى من بعض اخواننا في الايمان، من اهل جيلان قد تشرفت بالوقوع بيد بعض (١) اعظم العصر ، و اعلام الوقت ، ممن كان موافقاً لنا في اصل الحكم و الجواب والمختار ، فذكر : انها جليلة المقدار، واضحة المنار ، و ان الراجع ما رجحته ، و المستعين ما عيته ، و ان المزيد عليها لا يتيسر ، بل ذلك المقدار مما لم يكن يتصور ، الا انه اتجهت في نظره اشكالات عديدة، يسيرة في مواضع فاددة قليلة ، مما يتعلق بالفوائد الحارحة عن اصل المقصد، التي استطرفنا بذكرها فيها ، فزين تلك المواضع بما سمح له من الانظار ، وعلق عليها مآثر من الافادات و الافكار ،

١- هو افاضل الجليل والبحر اتيل المولى محمد كاظم الحراسي لا زال ملاذاً

للاقاصي والادابي، مه رحمة الله

فلما وقفت عليها رأيتها على خلاف ما يظن مثله من الاطوار الصائبة ، و الافكار
الثاقبة ، ولعلها من جهة النظر التى لآلى مقالاتى ، او من سوء حظى او حظ رسالتى ،
فاحسب ان احيل قداح نظرى ، و افوق بهال فكرى فيها ، و اعرف الناظرين ما اراه
من الحق الصحيح ، و ابدل سعادهم بالقصيح ، و ابدى لهم الرخوة من الصريح
و ادلهم على درر النعم ، و اهد بهم الى الصراط الاقوم ، واسلك بهم سواء الطريق ،
و اسقيهم من كؤس التحقيق اطيب رحيق ، و الله تعالى استل . ان يلهمنى الحق و
الصواب ، و يصوننى عن الخطاء و الحطل فى كد باب ، انه هو الكريم الوهاب ، و
ها انا انمى لها فى طى مقالات ، اذكر فيها ما منته عليه بالفاظه ، و اردفه بما
اراه صواباً ، و يصلح عندى ان يكون له جواباً ، مراعىاً شريطة الانصاف ، متنبهاً
طريقه الاعتناء ، راجياً ممن وقفت عليه سلوك هذا الطريق ، الذى لا يضل سالكه
و لا اظلم ماله ، و افسنها . « صيانة الامة عن وصمة الرطانة » و من الله التوفيق
و به الاستمالة .

المقالة الاولى : قد ذكرت فى المقدمة الثانية من مقدمات تلك الرسالة

ان الخيار المستعمل فى الاخبار ، و كلمات الاحيار ، فى اموات المقود باق على
معناه اللغوى ، و هو الاختيار بين فعل الشئى و تركه ، غاية الامر انه مضى
الى الفسخ عندهم فيراد به الاختيار فى فعل الفسخ و تركه ، و انه فى مقابل
لزوم العقد و عدم الاختيار فى ارادته و نفسه ، و نبهت على قوائد تتعلق بالمقام
هما لم روى كلام احد من الاعلام ثم ذكرت فى آخرها جواباً عن الاشكال
الذى سنح لشيخنا العلامة الانصارى (ره) فى ، عرفه بعضهم من ان الخيار: ملك
اقرار العقد و ان الله ، من انه ان اريد من اقرار العقد انقائه على حاله بترك
الفسخ ، فذكره مستدرك لان القدرة على الفسخ عين القدرة على تركه ، اذ القدرة
لا تتعلق باحد الطرفين ، و ان اريد به الزام العقد ، و حمله غير قابل ، لان يفسد

ففيه : ان مرجعه الى اسقاط حق الخيار فلا يؤخذ في تعريف الخيار الى اخر ما ذكره ، فاحت عنه بما محصله . اختيار الشق الاول ، وان ذكره في التعريف ، اما هو للحري على المردف المأ لوف من ذكر طرفي القدرة والاختيار في كل شيئ يضاف الى .

و في الحاشية : المشار اليها في المخططة ما لفظه : التحقيق ان وجه الدفع هو ان المراد به الثاني ، و ان ذكره في العدد ، لا حل كونه احد طرفي الاختيار ، و ليس مرجع الاقرار الى اسقاط حق الخيار ، بل الى اعماله ، فان الظاهر كما يشهد به بعض الاخبار و ليس ربما يساعده الاعتماد ، ان الخيار في الحقيقة اصافة خاصة من آثاره لو لم يمنع عنه مانع ، السلطة على الاقرار و الامضاء ، والقسح و الازالة ، و من هنا قد افدح ان تعريفه ، بمالك اقرار العقد وازالته رسم لاحد ، هذا بعض الكلام مما يناسب المقام ، و من اراد الاطلاع على حقيقة المرام ، فعليه المراجعة الى ما علقناه على معتمد الحيات من كتاب شيخنا العلامة اعلى الله مقامه .

اقول : لا ينبغي ان يعمى ان الاختيار هو ترجيح العاد احد طرفي ما يفقد عليه من الفعل والترك حسب ما يراه خيراً لشخصه ، وصالحاً لنفسه ، ولذا سمي اختياراً .

و قد : يفرق كما في بعض رسائل المحقق الطوسي (ره) بما فسرت به القدرة من صحة العمل والترك ، او الشرطين المردفتين : اعني ان شاء فعل ، و ان شاء ترك ، و ايأ ما كان ، فكل من الفعل والترك بمعنى استمراره تحقق من العامل المختار ، فهو اختياري له ، و وقع باختياره ، و كان بعماله فيه ، فاذا ترك الاعطاء المقدور ، او الصرب الميسور ، كان ذلك ماعمال قدرته و اختياره ، حيث رأى الترك خيراً لنفسه سواء اشتغل بغيره ، او فعل آخراً لا ، ولذا استقرت آراء المحققين على ان متعلق النواهي نفس ان لا يفعل ، و انه مقدور

للمكلف اختيارى له، وكان القول بان متعلقه كف النفس و زجرها، لعدم القدرة على الترك مرمياً بالسقوط والشدة، وإذا نسب الاختيار الى العاملين كان بهذا المعنى أيضاً من اختياره فى فعل كل منهما وتركه .

ثم ، من المعلوم ان الخيار اذا صيف الى البيع والصلح، او غيره من العقود ، مراد به ما هو قسيم لل لازم الفاقد للخيار ، فيمتاز البيع الخيارى عن غيره بالقدرة على نقضه ، و عدمه ، لا بالقدرة على التصرف فى المبيع و عدمه ، المشترك بين واحد الخيار و واقعه ، و لا بالخيار فى الالتزام بالمقد و نقضه ، اذ لو فرض انه ليس بيده الا ارادة العقد و عدمها، كان داخيار قطعاً، ولم يصح سلب الخيار بالمعنى المحبوث عنه عند الفقيه عنه حزمًا، كما ان الالتزام بالمقد و جعله مبرماً بمعنى ترك الفسخ عن اختيار و ترحيح له ، لكونه خيراً عنده ، هو عين الخيار بين القمل و الترك .

و من هنا كان التعريف المشتهر فى السنة المفهء للخيار هو ملك فسخ العقد و ازالته ، و جعل مقابلاً للزوم البيع و وجوبه فى الاخبار .

فإذا عرفت هذه الحملة فنقول يتجه على ما فى الحاشية .

اولاً : مطالبة التحقيق المقتضى لتميز ارادة الشق الثانى ، او قربها ، و عدم جواز ارادة الاول اذ بعدها ، حيث لم يتبين مستندله، الا ما سيأتى نقله من تطبيقه ، من احتمال شهادة بعض الاخبار ، و عدم استبعاد مساعدة الاعتبار ، و فى الاستناد اليهم، ما ترى ، و من المعلوم ان كون مرجع الزام العقد الى اعمال الخيار ليس بملزوم ولا لازم و لاسميين و لا مرجح لان يراد من التعريف الشق الثانى ، ان الشق الاول ، اعنى ابقاء العقد على حاله بترك الفسخ حيث رأى ذوالخيار تركه خيراً له ، ايضاً اعمال لخياره ، كما فى جميع التروك الاختيارية ، فغاية ما يدعيه ان المتعين فى تعريف الخيار ان يكون كلا طرفيه المذكورين فيه صدقاً لاعمال الخيار ، وهو حاصل على التقديرين، بل الراجح حسب ما اسلفناه من كون

الاحتيار دائماً متعلقاً بالفعل و الترك ، و من انه لا يشترط في حقيقة الخيار المبحوث عنه ، الا القدرة على الازالة وعدعها ، في مقابل اللزوم ، لا شئى آخر ، هو احتيار ما اخترناه من الشق الاول ، و ان كان العرض مجرداً بطل قول المورد ، من رجوع الالتزام الى الاسقاط ، انه راجع الى الاعمال ، فبرد عليه : انه على تقدير صحته و فرض تسليمه لا يرتبط بان المراد من التعريف هو الشق الثانى ، الا ان يريد : امكان ارادة الشق الثانى برفع الاشكال المختص به ، ثم تعيينه ، او ترجيحه ، وما استظهره من بعض الاخبار ، او مساعدة الاعتدال ، فيتجه عليه ما سيأتى ، مضافاً الى ما نسب من سلف من ان كون الارام اعمالاً من جهة لا ينافى كونه اسقاطاً من جهة اخرى ، كما ان ترك الفسخ من دى الخيار اعمالاً لحياره من جهة ، و تركه لاعماله من جهة اخرى .

وثانياً : ان المتعين له فى مقام دفع الاشكال ان يدعى رجوع الافراد الى ملك الالتزام و التصرف و شتبهما ، الذى هو مصداق الاعمال بالحمل الشائع ، لا ان يدعى رجوع الافراد الى اعمال الخيار ، اذ يتجه على ظاهر ما اختاره الاشكال المتوخاه اولاً ، اذ مال التعريف على قوله الى قولنا : الخيار ملك اعمال الخيار ، كما ان ماله على الاول الى ان الخيار ملك اسقاطه الخيار ، لكنه لم يرد الا ما سبق ، و ان كان غير خال عن سوء التعريف .

وثالثاً ان العقود اللازمة بنفسها التى يدخلها الخيار ، لا يشك فى كونها مقتضية للزوم ، و ان الخيار جهة مألوفة عن التأثير العلى ، فابرام العقد يقتضى للزوم ، و امثاله ، اما هو با بقاءه على حاله ، وعدم اعمال جهة مخالفة لمقتضاه فيه حسب ما يرى الصلاح فى عدم اعمالها ، فان اراد بالقرار و الامضاء المستند الى الاعمال ، هذا المعنى فهو عين الشق الاول الذى اخترناه ، و منافى لما رجعه من الشق الثانى ، و ان اراد الابرام المستند الى اعمال جهة وجودية كالالتزام ، و التصرف فيه ، ان الالتزام كما يأتى لا يخرج عن احد امور ثلاثة ، و التصرف

ليس احد طرفى الخيار.

و التعصيل ان ابرام العقد يحصل بترك العسخ قطعاً، اذا رأى الغير فى تركه فاختار تركه ، بل اذا عقل عنه كما اذا تفرق عن المجلس من غير ان يعلم ان له خياراً ، او لم يأخذ بحياره فى المدة المضروبة المعينة ، غفلاً عن ثبوت الخيار الحق له ، او عن اصل العقد رأساً ، و اما اعتماد كون التصرف فى بعض الخيارات كإسقاء عن الرضا ، فمعناه ايضاً كشمعه عن رضا ترك الفسخ ، و عن اختياره احد طرفى حياره ، حتى يكون تركاً اختيارياً ، كما فى سائر التردد الاحتيارية ، و التعصيل فى محله .

ثم ان الرام العقد الواقع المقضى للزوم لا معنى له الا اسقاط حق الخيار و الالتزام به ، او التصرف و التفرق و شيهما ، .

و الاول هو الذى ذكره المورد ، و لم يرتبه المحشى ، .

و الثانى . لا معنى له ، الا ارادة استمرار العقد و الرضا بهتائه ، و ارادة ترك العسخ الراجع الى ما اخترناه، فان الالتزام بالامور الواقعة الخارج المقصية للديموم لا معنى له ، الا ارادة عدم نفضها و هدمها، ويكون تركاً للنقض اختيارياً ، . و اما الثالث . فلا معنى لجعله احد طرفى الخيار ، الا باعتداده كونه محققاً او كاشفاً عن الترك الاختيارى ، و الا هو مشترك بين واجد الخيار و فاقده ، و القدرة على الركوب لا يصر بصحة الركوب، والنوم و لا يذكرفى طرفى القدرة و الاختيار ، الا الفعل و الترك ، و الضدان للذات لأنات لهما، ولو بحسب المتعارف الراجحان الى الفعل و الترك .

ورابعاً : ان الاعتبار الذى احتمل مساعدته على ارادة الشق الثانى ، هو ما شرحه فى تعليقه ، قال . و لا يبعد ان الاعتبار يساعد على ان يكون الشيطان المذان لا بد منهما فى متعلق الخيار يقضى اختيار صاحبه الى واحد منهما شاء ابرام العقد و التزامه به و فسخه ، لا الفسخ و تركه .

و فيه : و مضافاً الى ان مساعدة الاعتبار لو سلم اجدانها فاحتمال مساعدته ، او عدم استبعادها مما لا يجدى قطعاً - انه ان اراد مساعدة الاعتذار على ان يكون كلا طرفي الاختيار اختيارياً للمختار ، ففيه : - مع كونه ضرورياً لمعنى لاحتمال مساعدته ، كما في المقام ، او عدم استبعادها ، كما هناك - انه قد اتضح غاية الايضاح ان كلا من العمل و الترك اى استمرار تحقق من الفاعل المختار كان اختيارياً له ، و كان مستنداً الى اعمال خياريه فيه ، و ان اراد مساعدة الاعتبار على ان يكون طرفا الخيار و الاختيار وجوديين ، ففيه : ان الاعتبار كما عرفت مساعد على خلافه كما او ضحنا القول فيه فلا يعيد .

و خامساً ان الخبر الذي نسب اليه الشهادة في المقام ، و احتمالها في التعليق هو قوله عليه السلام : « فدايت رضى منه » كما سيأتى تصريحه ، و ات خبير : بان غاية معاده ، ان التصرف كاشف عن عدم ندمه على نقاله المال على ملكه و رضاه باستمراره ، و انه رأى ترك الفسخ خيراً له ، و الا فالرشد باصل المقد قد تحقق في اول الامر ، فهو شاهد على ما رجحناه ، و لا يجدى له شيئاً .

هذا على تقدير المساعدة و غمض النظر عن الوحوى المحتملة في الرواية مما يؤدى ذكرها ، و تحقيق القول فيها و ترجيحها الى الاطئاب و الاطالة ، المورثة للملالة ، الخارجة عن وصح الرسالة .

و اما : الاحالة على ما علقه على خيارات شيخنا العلامة (ره) فلمعمرى كانت للوفوف على حقيقة المرام شالفاً ، و الى الاطلاع على حقيقة تنقيح المقام بالقاء ، فراجعته فلم اجد فيه الا ما اتضح حاله مما اسلفناه ، و لننقل لك عبارته فيه بعينها ، لتكون على صيرة من الامر .

قال معلقاً - على قوله (ره) « ففيه ، ان مرجعه الى اسقاط حق الخيار » ما لفظه - :
يمكن ان يقال : ان اقرار المقد هو امضائه و ابرامه ، و هو ليس باسقاط حق

الخيار ، و ان كان سبباً لسقوطه ، كما ان الفسخ يكون كذلك ، حيث انه يضمنحل به بشع انحلال موسوعه . و بالجملة فرق واضح بين اسقاطه ، و أعماله ابراما و انقذاً ، او فسخاً و حلاً ، وان كان كل من الابرام و الفسخ سبباً لسقوطه و ارتفاعه اوّلاً ، او تنوع موضوعه ، و لا يعد ان الاعتبار يساعد على ان يكون الشيطان اللذان لا بد منهما في متعلق الخيار ، وحقه يقتضي اختيار صاحبه أي واحد منهما شاء ، ابرام العقد و الترامه به ، و فسخه ، لا الفسخ وتركه ، و ربما يشهد بما في بعض الاخبار ، مثل ذلك «رضي عنه» كما لا يخفى انتهى (١) .

و قد اصح لك ما عند ما في هذا المقام ، وما لنا في هذه الصادرة من الكلام ، و قد وقفت على مقالة في خيار الشرط متفرعة على ما رجحه في المقام ، و هي ثمرة هذه الشجرة ، استطرف اجتناؤها ، وقلها فان شيخنا العلامة (ره) ذكر : انه لو جعل الخيار لمتعدد ، كان كل منهم ذا خيار ، فان اختلفوا في الفسخ و الاجازة قدم الفاسخ ، لان مرجع الاجازة الى اسقاط خيار المميز ، قال في تعليقه : هذا مبني على ان يكون الخيار ملك الفسخ ، و اما بناء على ان يكون ملك الفسخ و الامضاء ، فلا يقدم الا ما تقدم ، و يكون مرجع الاجازة الى انقاذ العقد و امضائه ، لا الى اسقاط خيار المميز .

لا يقل مرجحه حينئذ و لو كان الى انقاذ العقد و امضائه ، الا انه من طرفه فيصير لازماً من جافه ، كما اذا لم يكن خيار ، اصلاً .

لانا نقول : اجازة العقد اما يكون امضاء من طرف المميز فيما كان الخيار للمتعاقدين شراً ، او بعمله ما شرطاً ، فان الظاهر من اطلاق دليل الخيار ، او شرطه ، هو ذلك ، بخلاف ما اذا جعل بالشرط الاحصيين ، فان الظاهر هو جعل ولاية فسخ العقد و امضائه مطلقاً لكل منهما .

و بالجملة المنع في امضائه مطلقا ، والامضاء من خصوص طرفه هو الشرط مطلقا ، الا ان الظاهر من الاطلاق في ما اذا جعل الخيار للمتعاقدين هو اختيار كل منهما للمنع والامضاء من طرفه ، بخلاف ما اذا جعل للاجنيين ، فان الظاهر منه اختيار العسخ والامضاء المطلق فتأمل

و لكن من الممكن جعل خلاف ما هو قضية الاطلاق والدلالة عليه فافهم (١)
اقول : و لو لم يكن المقام استطرادياً ، و التمرس لهذا الكلام خارجاً عن الغرض المقود له الرسالة ، لا هديت لك في هذا المرام وجوهاً عديدة ، من النظر والكلام عليك ما لتأمل ، فان افادته تعالى لا تختص بقوم دون قوم ، ولا تنحصر في يوم دون يوم .

المقالة الثانية : قد تمرصنا في المقدمة الثالثة لمسئلة امكان تملك الميت مما ترك ، و امتناعه ، و ذكرنا ذهاب جماعه الى الثاني ، محتجين بان الملك صفة وجودية لا تقوم بالمعدوم ، و انه عبارة عن السلطنة على التقلات ، و هي متعددة في حق الميت ، و قلنا خلاف جماعه فيه ، و ذهابهم الى امكانه ، و انه لا اجماع في المسئلة ، و حققنا القول في ان الاجماع على تقدير تحققه لا يقيد في مثل المسئلة ، بعد ما علمنا استناد المجمعين الى هذه الوجود العقلية ، و التخريجات الحدسية ، بل الحق انه اذا احتمل في حق الكل ، او البعض ، الاستناد اليها لم يقد شيئاً ، بناءً على ما تقرر عندنا ، من ان وجه حجية استكشاف قول المعصوم عليه السلام من باب الحدس ، و هذا نص عبارتي في تلك الرسالة ، فلا عرة به في المسائل الغير التوقيفية المنية على الوجود العقلية ، و التخريجات الحدسية .
و في الحاشية : و ليكن مراده سلمه الله ان المسائل التي مما يتطرق اليه العقل مما يشكل فيها استكشاف قوله عليه السلام من الاتفاق ، و الاكان

الحكم بالملكية مما له دخل ، ربما تحكم بها ، او بعد مها على خلاف العقل ، فلا يبعد حصول الاستكشاف من باب الاتفاق لاحد من الاتفاق ، و انما لacre به في المسائل الصرفة .

القول : بعد ذلك التعبير الواضح و النعت الصريح ، و ذلك الوصف المنواري من قولنا المبنية على الوجود العقلي ، هل يبقى اجمال في المراد ؟ او يحتمل ان يراد ان مطلق المسائل التي يبحث فيها عن الملكية و عدمها فلا جماع ليس مكشوف فيها ، ؟ من الذي الكران للشارع تصرفاً في الحكم بالملكية و عدمها ؟ وهل يعقل القول بان الاجماع المحقق لوقام على ان المعاطاة مفيدة للتملك مثلاً و ان المناقضة غير مفيدة لها ، لم يعول عليه ؟ لان المعمول في المسئلة متعلق بالملكية ، فالقول بان الملكية مما للشارع دخل فيها ربما يحكم بها ، او بعدمها اثبات لما لم يمنعه احد ، و تنبيه على ما لا يحتمل حقاؤه .

ثم انه قد انصح بما قدمناه وجه النظر في الحصر الذي ختم به كلامه ، من قوله ، و انما لacre به في المسائل العقلية الصرفة ، بل الحق ان لacre به في ما لو علم او احتمل استناد المحققين كلاً او بعضاً الى بعض الوجود الحديثة .

ثم انا بعد كلام طويل في ادلة امكان تملك الميت و عدمه قابلنا في تلك المقدمة دعوى عدم اعتبار العرف للملكية في حق الميت بالمنع ، و قلنا : لرى منهم اعتبار ذلك ، حيث يحكمون على من عصب ثلثه الذي اوصى بصرفه لنفسه : بان علاماً يعصب ملك الحي ، و الميت ، و يأكل اموال الاحياء و الاموات .

وفي الحاشية :

لا يحمى ان هذا يكون اطلاقاً منهم لاحكاما ، كيف و يقول هذا القول من لا يقول بالملكية للميت . ؟

القول : بعد كون الملكية من الاعتبارات العقلية كما هو المختار عنده في ما يأتي من كلامه ، فاعضد هم في هذه المقامات ، انما يكشف من تعبيراتهم و اطلاقاً تم ادا لم تكن مبنية على مسامحة او استعادة ، كما هو كذلك في المقام ، و لذا لو اكرروا عليهم بعد ذلك الاطلاق ، اخذوا يستشهدون على غصب ملك الميت ، بمثل ما يذكره في ملك الحي ، فلم يبق لهذا الاستدراك ثم المقابلة بين اطلاقهم و حكمهم في كلامه طريفة جداً ، فان حكم العرف بشئ ليس الا اطلاقهم ، و حملهم شيئاً على شئ ، و تحوير كون اطلاقهم مبنياً على استعادة او مسامحة قائم في حكمهم ايضاً من غير تفاوت ، و من الذي اخذ في حكم العرف ألا يصدر الا عن حقد و تحقيق و تدقيق ، غير ممنى على تشبيه ، او مسامحة بل المتعارف في التعبير عن الامور المبنية على المسامحة ان يقال انها احكام عرفية ، عقلية ، و اما صدور القول ممن لا يقول ملك الميت فليس يعادم النظر ، من اثبات الفقيه من حيث انه من اهل العرف امرأ ينكره بحسب الدقة العقلية و الصناعة العلمية ، والصواب في غالب الابواب ، هو الحكم الصادر بحسب ما ارتكز في الوجدان في قبال ماتعيله مما قاده اليه ما زعمه من البرهان ، ولقد اجاد صاحب الفصول (ره) حيث قال : ان من يجعل تفاصيل فكره تابعة لمجملات وجد انه اقرب الى الصواب ، ممن يترادل التفاصيل ، ولا يلتفت الى المجملات ، او يجعلها تابعة للتفاصيل .

المقالة الثالثة :

قد ذكرنا في المقدمة الثالثة ان ملك الله الذي له ملك السموات والارضين وان كان على نهج آخر لكنه بمعنى اشد و اقوى من ملك العاد ، فهو المالك الحق ، والسلطان المطلق ، الذي يستحيل زوال سلطنته تعالى على الممكنات ، وبطلان ملكه لها لاستحالة سيرورة الممكن واحتمالاً ، وملك العاد من شئون تسلطه ،

و تملكه ، ولذا يجمع معه ، وهو محيط بالمالك والمملوك ، نافذ امره فيهما ،
والاشياء بارادته ، دون امره مؤتمرة ، الا انه بكل شيء محيط
و فى العاشية . لا يخفى ان ملكيته تعالى ليس من سنخ ملك عباده ، كى
يكون اشد واقوى ، وانما كان ملكه باحاطته على السموات والارضين ، و اضافته
الاشرافيه اليها ، بخلاف ملك غيره ، فانه عبادة عن خصوص اعتبار منتزع عن
منشاء ، وسبب خاص ، ربما يختلف بحسب الطوائف والاشخاص .

القول :

اما ما ذكره : من ان ملكه تعالى باحاطته و اضافته الاشرافية ، فهو
مذكور فى الرسالة بتعيرات متن وتحرير ارشاق واحسن ، والفاظ فحمة قوية متينة ،
وكلمات عدة سلسة رصينة ، متصنة للدليل الثقل من الكتب والسنة ، والرهان
العقل ، ان ملكه تعالى ملك الرب للمربوب ، والاله للمالوه ، وان ملكه تعالى
مما يستحيل زواله ، لاستحالة صيرورة الممكن واجباً ، فالمدول عن ذلك كله
الى التعبير بان ملكه تعالى باضافته الاشرافية التى ترجع بعد التفقيش والتنقيش
الى ذلك التحرير ، مما لم يتضح سره . الا اشارة بعض الالفاظ المهولة ، واما ما ذكره :
من ان ملكه تعالى ليس من سنخ ملك عباده ، كى يكون اشد واقوى فقيه : انه
بعد ذلك البيان الواضح المصرح المبرهن المدعى ، فيه ان ملكه تعالى مما يمتنع
زواله ، وان ملك العباد من شئون تسليطه ، وانهما يجتمعان ، مع ان الشديد و
الضعيف من السواد مثلاً يمتنع اجتماعهما فى محل واحد ، لا يبقئ احتمال ان
يكون ملكه تعالى من سنخ ملك عباده كى يسندرك عليه بما ذكره .

فيبقى موأخذة فى تفسيرنا ، بان الملك فيه اشد واقوى ، و الجواب عنه
اولا انه قد برهن المحققون على ان كل ما هو كمال للموجود بما هو موجود
من غير تخصصه بمادة او مقدار او غيرهما فهو موجود فى البارى تعالى بمعنى

أشد وأقوى ونحو أتم وأعلى ، وإن ما بالعرض ينتهى إلى ما ، الذات ، و الملك و
القهر والسلطنة من اوضح مصاديق تلك الكلية والاعادة كافية لاهلها .

و ثانياً :

إن تفصيل صفاته تعالى على صفات الممكنات ، لاشدية و الاقوائية وسائر
صحيح التفصيل لا يلزم النسخة ، ولذا ورد في الشرع ، و حكم المليون قاطنة -
بأنه اسمع السامعين ، و ابصر الناظرين ، مع ان السمع منا بالصماخ و الآلة ، و
الابصار بتقلب العدقة ، وهو فينا سميح ، لا تميد إلى ما بعد ، ولا يتغلمل في باطن
وإن قرب ، بل يتناول الظواهر ، و يقصر عن المواطن ، وهل يتأمل احد في القول بأن
الله تعالى ، علم ؟ إذ يستدرك بان علمه تعالى ليس من سنخ علمنا الذي هو صفة
زايدة لتحقق بحصول الصوت و انتقاشها ؟ اذ انه اضافة بين العالم والمعلوم ، وعلمه
تعالى يجعل عن ذلك كله ؟ فان ادعى مدع ان الاشد و الاضعف يمتزج اشتراكهما
في معنى واحد متعدد بالفتح دون الالامع و السامع و الاعلم والعالم ، لم تقابله
الا بالسكوت .

وثالثاً :

انه قد ورد في الكتاب الكريم قوله تعالى . « اولم يروا ان الله الذي
خلقهم هو اشد منهم قوة » (١) اي قدرة ، و قد برهن المحققون على ان
القدرة فيما عين الامكان والقوة على الفعل والاستعداد والتهيؤ له ، وفي الواجب
تعالى عين العملية والوجوب ، وفي الرجوع الى تعليقات الشيخ الرئيس ، واسفار
صدر المتألهين ما ينفي عن الاطالة ، و هذا الاستدراك المذكور في كلامه
متوجه على الآية الشريفة بان قوته تعالى و قدرته ليس من سنخ قوة العاد و
قدرتهم ، كى يكون اشد وأقوى ، والالتزام ، بالتجور والاستعانة مع فساده ، هما

لا دليل اليه ، ولذا لم يحتمله أحد من المفسرين .

المقالة الرابعة :

قد ذكرنا - في تلك المقدمة اعني الثالثة في تقرير امكان تملك الميت ما هذا عين العاطه - ان الملكية سواء كانت من الامور الواقعية ، او الاعتبارات العقلانية ، او امور الاتزاعية ، انما يستكشف او يستزاع من آثارها ، ولو اذمها ، او مما هو منشأ انزعاعها واعتبارها وله سلمه الله على هذه العبارة مؤخذتان في حاشيتين .

احديهما على قولى سواء كان من الامور الواقعية . ما اعطاه لا مجال لاحتماله ضرورة - انه ليس له ما محذاته في الخارج ، و لعل توجهه لاشتماله بالملك بمعنى الحدة التي هي احدى المقولات ، مع انه لاحدة بين المالك والملك في كثير من الاملاك . لعدم جده ههنا اصلا كملكت الاراضى . او لكونها لغير المالك ، كما اذا نعمم او تهمس بمال الغير .

اقول :

فيه اولاً . ان العزم مع ذكر هذه الازوجه والاحتمالات في المقام وامثاله التنبه على تمامية المطلب على جميع التقادير ، و عدم توقف المقصد واستنائه على انات شيئ منها ، فهو بعد ان اعترف بصحة المطلب و امكان اعتبار التملك للميت ، ولولا ان الملك عنده من الاعتبارات العقلانية ، لم يكن للتصدي للاشكال على الوجوه الاخر وجه وجهه بعد ان لم يكن المطلب ممتنعاً عليها .

وثانياً - ان التردد من كون الملك من الامور الواقعية او الاتزاعية ليس مدع احداثته ، ولا حادث تردت به ، ولا مما لم يطهر به هو الى الان ، ولا قل ان يكون رآه و طهر به في طي كلام المحقق الاضارى (ره) في تحقيق الاحكام الوضعية ، وليت شعري ، كيف لم يستدرك عليه (ره) بهذه الكلمة ، او رضى معرا .

تعليقه على كلامه عن هذه الفائدة ، قال (ره) في باب الاستصحاب بعد ذكر الملكية و الرجعية والطهارة ، لفظه : و حقائقها اما امور اعتيادية مفتزة من الاحكام التكليفية ، كما يقال : الملكية كون الشيء بحيث يجوز الانتفاع به و بموصه ، والطهارة كون الشيء بحيث يجوز استعماله في الاكل والشرب ، والصلوة نفيض التجاسة ، واما امور دافعية كشف عنها الشارع ، فاسبابها على الاول اسباب التكليف ، فتعبر سببية تلك الاسباب في المادة كمسبباتها اموراً اتراعية ، و على الثاني تكون اسبابها كمفس المسببات امور دافعية مكشوفة عنها بيان الشارع (١)

وثانياً : ان الملك لو شك في كونه جدهام لا لا يشك في كونه اضافة ، كما ان كون الاضافة من احدى المقولات التسع مما لا يسترىب فيه محصل ، فلو كان مجرد ادراجه في الحدة كافياً في كونه امراً دافعيًا ، لان الحدة احدى المقولات فكونه من الاضافات ، وكون الاضافة احدى المقولات كلاهما امر واضح ، فاي داع يدعو الى ادراجه في الحدة لاثبات كونه امراً دافعيًا ، و اما الداعي امن يدرجه فيها شيئ آخر ، فيدعى انه عرض نواضافة ، لو سلم كون الجدة بالمعنى المشهور ، او يكون غرضه تعيين الاضافة ، بل ستعرف عن صاحب الاسفار ان الجدة بالمعنى المعتبر عند القدماء من مقولة المضاف لاغير ، وان مثل كون الفرس ازيد حدة عندهم و اضافة عنده .

و رابعاً ، ان جمهور المحققين من الحكماء و الفلاسفة ، على ان الاضافة كالأبوة والبنوة والعوقية والتحتية من الأمور الواقعية ، والموجودات الخارجية ، من غير توقف على اعتبار معتسر ، او ذهن فاهي ، وانما يستند القول بكون الاضافة من الاعتبارات الاتراعية الى المتكلمين ، وشاذ من الحكماء ، و كما ان الفوق فوق ، والتحت تحت ، من غير توقف على اعتبار معتسر ، وكذلك المالك والمملوك ،

والعدد والمولى ، وكون هذا سلطاناً ، وذلك وهبة .

و الشيخ الرئيس في الشفاء بعد ان اختار كون الاضافة من الموجودات الخارجية ، ذكر بعض حجج الفائلين باعتباريتها ، واطال القول في تزييفها و تسخيرها (١) .

واطال صدر المتألهين في حاشيته على الهيات الشفاء في شرح ادلة القول بالاعتدائية ، و ذكر لهم وجوها خمسة ، و زيفها بجمعها ، واختار القول بانه من الموجودات المتدرجة (٢)

بل في الشواذ ان القول بوجود الاضافة كالفوقية والتحتية في الاعيان ، هو قول جميع المحققين من الحكماء (٣)

فانظر ايديك الله الى ان كون الاضافة من الامور الواقعية الذي ذهب اليه جمهور الحكماء المحققين ، والفلاسفة الاسلاميين ، وجميع مثل الشيخ الرئيس ، وصدر الحكماء المتأخرين ، لا يرضى هذا الفاصل بذكره على سبيل الاحتمال ، وفي عداد الادحة ، فصلا عن الاقوال ، ولننقل لك شطراً بديراً ، او لبدأ قليلاً مما يتعلق بالمقام تتكشف به غيايب الظلام ، اذا لشرح والتفصيل خارج عن المرام فنقول ان الشيخ في الشفاء بعد ان ذكر اقسام الاضافة واطال الكلام في بعض ما يتعلق بالمقام قال الاشد احتمالاً معرفتنا هل الاضافة في نفسها موجودة في اعيان ، او امر ما متصور في العقل؟ فقوم ذهبوا الى ان حقيقة الاضافات اما تحدث في النفس اذا غفلت الاشياء ، و قوم قالوا بل الاضافة شئ موجود في الاعيان ، واحتجوا وقالوا : نحن نعلم ان هذا في الوجود أب ذلك في الوجود ابن هذا عقل اولم يعقل ، ونحن نعلم ان النبات يطلب الغذاء ، وان الطبل مع اسافة ما ، ونحن

١- الشفاء الالهيات / ٣٧١

٢- تعليقة صدر المتألهين على الشفاء / ١٥٠

٣- شواذ الالهيات / ٤٥٦

تعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها ، اذ ركت او لم تدرك ، و ليست الاضافة الا امثال هذه الاشياء التي اومأنا اليه ، وهي تكون للاشياء ، وان لم تدرك (١) ، ثم نقل حجة المسكرين لوجود الاضافة في الخارج ، واطال الكلام حداً في تزييفها

وفي حاشية الشعاع لصدر المتألهين - بعد نقل الحجة المذكورة من الشيخ من القطع بوجود فوقية السماء و تحتية الارض - في الخارج ، كلاماً و النوبة كان هناك اعتقاد ام لا :- قال مالمعظم : هذه حجة القائلين بكون الاضافة من الموجودات الخارجية ، وهي حجة قوية ، لا يرد عليها شيئ (٢)

ثم ذكر صحيح المنكرين لوجودها في الخارج وربعها باجماعها ، و ذكر قبل ذلك في تحرير المراح عند قول الشيخ الاشد اهتماماً مالمعظم .

لما كانت الاضافة من الاشياء الضعيفة الوجود ، خفية الذات ، كالهوى والمدد ، والزمان المتصل ، والحركة التي بمعنى القطع ، اذا اشتد ضعف الوجود وخفائه في شئ يكاد ان يلحقها بالعدم ، انكر كثير من الناس وجود الاضافات في الخارج فعلى الحكيم ان يهتم بالبحث عن وجودها ، والخصوص في تحقيق ان الاضافة هل هي نفسها من الامور الموجودة في الاعيان ، او من الامور المتصورة ، التي طرف تحققها وسدقها انما هو في الذهن فقط ، ككثير من الصفات والاحوال ، التي لا امر من الاشياء الابدان ان نصير معقوله في الذهن ، وتكون القضايا المعقودة بها ذهنيات طبيعية ليست بخارجيات ، معصورة كانت ، او هائلة ، او شخصية و هي كالكيفية ، و الداية ، و العرسية ، و الجسية ، و العقلية ، و النوعية ، و المحمولية ، و الموضوعية ، و ما يحرى من كون المعقول او فليس قضية انعكاسها ، او كونه صغرى او كبرى ، او قياساً ، او برهاناً ، او حطاة ، او معالطة او جدلاً

١- الهيات الشعاع ٣٧١ /

٢- تعليقه صدر المتألهين على الشعاع ١٥٠ /

أو غيرها ، فإن الموجد في الخارج لا يتصف بكونه كلياً ، أو داتياً أو نوعاً ، ولا الحيوان بكونه جنساً ، ولا الماشي بكونه عرساً عاماً ، أو خاصة تقوم ذهبوا إلى أن وجود الإضافات إنما يحدث في الدهن عند تغفل الأشياء كالحال في المعقولات الدهنية التي يقال لها المعقولات الثانية ، كالنوعية والكلية ، وشاهها .

و منهم من فرقوا بين المعقولات الثانية المبحوث عنها في علم الميراث ، من الكلية ونظرها ، فإن عرود تلك المعقولات إنما هو في الدهن ، شرط كون المراديات و الموضوعات معقولة حاصلة في الدهن ، حتى يكون الوجود الدهني مبدأ لموضوعاتها ، وإن اللابدية مالم تحصل في الدهن ، ولم تكن معقولة ، لم توصف بأنها كلية ، أو نوع وكذا شرط كون الحيوان جنساً أن يكون موجداً بوجود عقلي ، وهذا بخلاف العوقية للسماء ، فإنها وإن كان حصولها في الدهن لكن ليس عرودها للسماء ، شرط وجودها العقلي ، بل لنفس السماء من حيث كونها في الواقع محل ينترع منه العوقية ، والقضايا المعقولة فيها كقولنا السماء فوق الأرض ، ليست ذهنيات محضة ، بل حقيقات و من المتأخرين من حمل تلك القضايا الخارجية مع كون المحمولات غير موجودة عنده ، زعماً منه أن كون القضية خارجية يكفي فيه كون الموضوع موجداً في الخارج ، وكونه بحيث ينترع العقل منه مفهوم المحمول ، و لم يتطرن أن ذلك مستلزم لوجود المحمول ، وإن كون السماء مثلاً في الخارج بحيث يعلم منه معنى العوقية وجود زائد على مهية السماء ، أديمكن فرض وجودها الأعلى هذه السفة ، لكونها بحيث يتهم منه العوقية هو وجود العوقية ولا تعني بوجود شيء خارجاً لا صدق حده و مفهومه على شيء في الخارج ، كما سيصرح به الشيخ ، و قوم ذهبوا إلى أن الإضافة من الموجدات الخارجية ولكل من الطائفتين صحيح ودلائل انتهى (١)

والغرض من نقل المادة بطولها صراحتها في كون القول بالوجود الخارجي للإضافة قبلاً للقول بكونه من المعقولات الثابتة، وللقول بكونها من الاعتبارات الاشتراعية، وفي أن القوم في الإضافة بين طائفتين، وإن كان المنكرون لوجودها في الخارج متشعبين شعباً، واشتمالها على حجة للوجود الخارجي كما ذكره في رد ما نقله عن بعض المتأخرين

ثم انه غلب هذا الكلام بما نقلناه عنه سابقاً من أن حجة القائلين بوجودها في الخارج حجة قوية، لا يرد عليها شيء ثم دبل هذا الكلام بنقل صحيح المنكرين وتربيها

وفي الأسفار ما لفظه الفف مثلاً له وجود وصفي أو عقل عقول معه الإضافة إلى الحائط و كذا السماء لها وجود واحد وصفي ، يعقل منه مهية السماء هو جوهر ، ويعقل معها معنى آخر خارج عن مهيتها وهو معنى الفوقية ومعنى كون الشيء موجوداً : أن حده ومعناه يصدق على شيء موجود في الخارج صدقاً - خارجياً كما هو في القضايا الخارجية كقولنا : الإنسان كاتب أو ابيض والمصاف بهذا المعنى موجود لصدق قولنا : السماء فوق الارض و زبدات و هذا بخلاف الامور الذهنية كقولنا الحيوان جنس والاسنان نوع فان الحسية والنوعية وما اشبهها ليست من الاحوال الخارجية التي تثبت للاشياء في الاعيان بل في الادهان وبهذا يعلم فساد رأى من رجع من الناس : ان الاصاوة غير موجودة في الاعيان ، بل من الاعتبارات الذهنية كالكلمية والحزلية (١) انتهى ، و تيمم في كل ذلك - من اختار انها من الموجودات الخارجية ، وتزييف القول بالاعتبارية - المحقق اللاهيجي في الشوارق .

١- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ٢١٦

٢- الاسفار الاربعة ٤ : ٢٠٠

ثم ان تمثيل القوم للاضافة يكون المولى مولى للعبد، وكون العبد عبداً للمولى ، والأبوة والفوقية والمساواة والمقابلة والفهر والغلبة و نظائرها متكرر لاحاجة ... الى نقله ، ولستكتف بهذا المقدار فى المضار ، و الظاهر انه يكتمى به المورد اعتدالاً لذكر احتمال كون الملك من الامور الواقعية بين الاحتمالات ، و فى عداد الالوجه ، ان لم يكتمف به فى ترجيح هذا الوجه و للقول به .

ثم اقول ويرد عليه خامساً ان ما اوردته على القول بكون الملك المبعوث عنه فى الفقه من الحدة من تخلفه عنها ، مما لا ارى له مساعاً ، ولا لصدوره عن مثله اعتدالاً ، الا الاقتناع بالمشهورات ، و قصر النظر على بعض المتون و المختصرات

ولابد من تمقيح المقام ، وتحقيق المرام ، و دفع عسرة الانهام ، عما زلت فيه اقدام ، و طغت فيه افلام ، واشتهر فى هذه الاعصار والاعوام

فنقول : توصيغ الايراد ان البعده عند الحكيم هو الهيئة العاصلة من احاطة الشئ بشئ ينتقل المحيط بانتقال المحاط ولذا قيل اظما :
هيئة ما يحيط بالشئ جده منتقلة لثقله مقبدة

و الملك عند الفقيه قد لا يكون فيه احاطة ولا انتقال بانتقال اصلاً كملك الاراضى ، و ان الاحاطة والانتقال حاصلة لغير المالك و الملك انما هو لمالكه الغير المتصف بالاحاطة ، كما اذا نعمم او قصص بمال المير ، فحين الملك عند الفقيه والملك به معنى البعده عند الحكيم عموم من وجه ، فتفسير احدهما بالآخر غلط ما هو الا كتمسير الابيض بالراكب ، او الصالح بالامانل .

و توصيغ الدفع و التزييف حسب ما منح لهذا العبد الضعيف : ان الذى يظهر بالتأمل و التروى فى الكلمات ان البعده عند المتقدمين من الحكماء الذين عدوها من المقولات لا يمتش فيها الا ان يكون بحيث يصح ان ينسب اليها

صاحب وذى و مراد فاته و ان مثل نسبة القوى للنفس و نسبة القوس الى زيد من مقولة الحدة عندهم ، و يظهر منهم انهم لم يصلوها حق التحصيل ، و لم يملغهم عن الرسطو وغيره - كلام شاف فيها ، و ان حقيقتها قد حفيت عليهم ، و لخفائها عرردا عنها بصادرات مختلفة ، كما نص عليه المحقق الطوسى (ره) ووجه التقييد ان هذه العبارة اعنى قوله لحقاتها مافطه عن نحه الشرح القديم للعلامة الاصعهاى ، و الشرح الحديث للعلامة الفوشجى ، و اما نقلها العلامة الحللى (فه) فى شرحه و حكى عنه المحقق اللاهيجى

على ما فى نسخة شرح العلامة (ره) (١) و المحكيه فى شرح اللاهيجى ، ثم ان صريح كلام الشيخ فى الشفاء ، ان شرح حقيقة الحدة مأخذ قيد الاحاطة ، و الانتقال فيها انما هو احتيال اداء هو على الظاهر لتخصيها و حملها حساً لانواعها و الا و العددون اى منها و من الاحتماس ، و العلية لم يمتز دها فيها حتى آل الامر الى الشيخ على حالته و عظمته فى الفن و كونه ترجمان العلامة المتقدمين و رئيس الحكماء المتأخرين . قال اما مقوله الملك فلم احصلها الى الآن قال و فى قاطيفوريدس لشعه : ان مقولة الحدة لم تنعق لى الى هذه المانة و همها و لا احد الامور التى هى كالانواع اى انواعاً لها بل انما يقال لها مشترك اسم او تشابه و كما يقال الشبثى من الشبثى و الشبثى فى الشبثى و الشبثى على الشبثى و الشبثى مع الشبثى و لا اعلم سماً يوجب ان يكون مقولة الحدة حساً لثلاث المعرثيات لا يوجب مثله فى هذه المذكورات و يشبه ان يكون غيرى يعلم ذات من كتبهم ثم قال . فان احتمل حتى يقال ان مقولة له يبدل على نسبة الجسم الى شاملى اياه بنقوس بافتقاه كالتقصص و التسلح و التلصص فيه محال و يزول التشكيك ولكن ليس لهذا المعنى من القدر ما بعد فى عداد المقولات (٢)

١- كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد / ٢١٦

٢- منطق النساء فصل المقولات العشر

و في شرح العلامة (١) و شرح اللاهيجي (٢) ان المحقق الطوسي (ره) حصل مقولة الجدة وعرفها بما اشتهر بين المتأخرين ، و انت خير بان ما حصله هو بعينه الاحتيال المذكور في كلام الشيخ ، كما اعترف به في الشواذق ، ولذا قال شارح حكمة العين : ان هذا المعنى المشهور هو الذي لخصه الامام وسائر العلماء من كتب الشيخ .

و بالجملة فقد حصل للجدة من تفسير المتقدمين و من الاحتيال الذي صار مستعاراً عند المتأخر من اطلاقان .

قال شارح المقاصد : ومنها اي و من المقولات له و يسمى الملك والمعدة ، و يفسره بالنسبة الحاصلة للجسم الى حاضره او لبعده ، فينتقل بانتقاله ، كالتقصص والتفتيم ، و يكون ذاتياً ، كنسبة الهرة الى اهابها ، وعرضياً كنسبة الانسان الى قميصه ، و قد يقال بحسب الاشتراك لنسبة الشيئي الى الشيئي ، و اختصاص له به من جهة استعماله اياه و تصرفه فيه ، ككون القوى للشمس و كون العرس لزيد . قال ابن سينا : اما انا فلا اعرف هذه المقولة حق المعرفة ، لان قولنا : له كم و كيف ، او له مضاف ، كقولنا له اين ، او له جوهر حاصر ، لكلمة كما في له ثوب او لعضه كما في له خاتم ، او محصور فيه كما في قولنا : للذن شراب ، يقع عليها لفظه له ، لا بالتواطى ، لكن بالتشابه والتشكيك ، وان احتيل الى آخر ما مر نقله .

وفي الاسفار - و مما عد في المقولات الجدة والملك - . وهو هيئة تحصل بسبب كون جسم في محيط بكلمة ، او عضه ، بحيث ينتقل المحيط بانتقال المعاط مثل التسلح والتقصص والتعمم والتفتيم والتنقل ، وينقسم الى طبيعي كحال الحيوان بالنسبة الى اهابه وعبر طبيعي كالتسلح والتقصص ، وقد يعبر عن الملك - بمقولة

١- كشف لمراد في شرح تجريد الاعتقاد / ٢١٦

٢- شواذق الالهام / ٣٩٣

وله ، فمنه طبيعي ككون القوى للنفس ، ومنه اعتبار خارجي ، ككون الفرس لزيد ، وفي الحقيقة الملك يتخالف هذا الاصطلاح ، فان هذا من مقولة المضاف لا غير انتهى . (١)

و قال المحقق اللاهيجي - في كتابه المسمى بگوهر مراد ما لفظه - : و قدماء در مفهوم جده و ملك احاطه را شرط ندانند بلکه مالك بودن و صاحب بودن ، و باحمله حائز بودن كه به لفظ ذوقست دهند اعتبار كنند ، خواه محيط باشد و خواه نه . (٢)

و في شرح حكمه العين ان تلك الهيئة التي حملوا الجدة عبارة عنها ثبوتها مشكوك ، و ان ثبت فالاشبه انها تكون من الكيف و اذا اتقنت ما تلوهام عليك لم اظنك مسترياً في ان اخذ الانتقال بالانتقال في حقيقة الحدة ، او الاحاطة المخصوصة فيها لم يكن امراً مسلماً معروفا عنه بين الحكماء ، بل لم يكن لهذا القيد بينهم عين ولا اثر ، و اما هو احتمال احد من الشيخ ، بل ليس : ان كون الحدة من المقولات ليس بامر (٣) واضح ، ولا ممتد على ركن وثيق ، وان الشيخ متردد في قولها - من الاجتناس العالية ، و بعضهم يجعله على تقدير ثبوتها من الكيف ، كما في الاسفار التصريح بانها بالمعنى المنسوب الى القدماء من مقولة المضاف لا عين ، فهي اما من مقولة الكيف ، او الاضافة عندهما ، والفرق بينها و بين الكيف على دعة المورد الذي لا يرى الجدة الا المعنى المشهور ، كما ليس ان الملك عند الفقيه هو بعينه الملك ، و الجدة بالمعنى الذي يعبر عنه بمقولة له ، ومثلوا لها . ككون الفرس لزيد ، ومن الواضح البديهي ان من يدعي ان الملك عند الفقيه هو الملك بمعنى الجدة لا يريد الا هذا المعنى ، والافكيك يسلم العاقل الشاعر احد قيد الاحاطة و الانتقال في حقيقة الجدة ، الذي هو

١- الاسفار الاربعة ٤ : ٢٢٣

٢- گوهر مراد ٢٥١

٣- ولذا غير صاحب اسفار اسلوب تفسيره وقال: وما عداني المقولات الى آخر ما مر بقله .

احتيال من المتأخرين ، ثم يجعل الملك الفقهي عبارة عنها هكذا ينبغي ان يفهم.

وفي الحاشية الثانية :

على عارضة الماصية التي حصلت الاعتبارات العقلانية فيها قسيما للامور
الانتزاعية ما نصها . لا يخفى ان الاعتبارات العقلانية هي التي تكون منتزعة مما
يصح انتزاعها عنه ، فالا لغير هذه الاعتبارات مما لامشأ لانتزاعها ، كذلك فلا بد
ان تكون ادعى او الامور الانتزاعية مضمنى الواد او تصحيفا منه ، فلا تفعل.

اقول :

المراع وفي الاحكام الوصية و انها مجعولة او منتزعة مما شاع بين
الاولاخر ، وداع ، وقرع الاسماع وملا الاسقاع ، ومن جملة ما وقع الكلام في تلك
المسئلة هو البحث عن حقيقة الملك ، وقد عرفت ان شيخنا العلامة الذي اطلال
الكلام فيها احتمل امرين : كونها من الامور الواقعية ، و كونها منتزعة من الاحكام
التكليفية من كون الشئ بحيث يجوز الاتفاع به و بموضه ، فلمعهودية هذا
المراع بين الاصوليين و الفقهاء صح لمن اكتمى بالقول بكون الملك من الامور
الواقعية . لا نتراعيه ان يؤيد كونه منتزعا من الحكم التكليفى على حد ما يدعى
في حكمة من الاحكام الوصية ، كالمسبة والشرطية والممانعية .

اذا عرفت ذلك فقول : مرادنا من تلك العادة الجامعة المشيرة الى محتملات
الملك ، انه اما ان لا يكون منتزعا من الحكم التكليفى ، او يكون منتزعا منها ،
و الثانى هو الاحتمال الثالث فى تلك العادة ، و على الاول فهو من الامور
الواقعية عند من يعمل الاسافة من الموحودات الخارجية ، ويكون من الاعتبارات
العقلانية عند من ينسك كواها منها ، فان اعتبر الملكية حاصل عند من لا يتدين
بدين ، ولا يتشرع بشرع ، كالد هرية ، فيعتبرون الملك من امر والفص من آخر ،

بل قد يقال : باعتبارها عند الاطفال فيما حازوه ، بل الهائم ، فليت شعري أي موقع للاستدراك على مثل هذا الكلام الساطمة الوارد الواضحة اعلامه و آثاره فلا تفعل .

المقالة الخامسة :

قد قلنا في المقدمة الرابعة : استدلال بعضهم على ان حقيقة الفسخ هي الرد والاسترداد ، لا مجرد حل العقد وقضه ، بان المصح الواقع بعد تلف احدى العيثن يوجب الرجوع الى المثل ، او القيمة على من اتلف ، مع انه اتلف ماله ومملكه ، ولا تجري قاعدة اليد ، ولا قاعدة الاثبات ، وليس الفسخ موجبا لبطلان العقد من اصله ، بل من حينه ، ولو كان الفسخ مجرد الحل لم يكن لضمان المتلف وجه ، ان حل العقد يقتضى رجوع العين على تقدير وجودها الى مالكيها ، لضمان المثل والقيمة ، وفي هذا الحكم دلالة على ان الفسخ مستلزم للتعاوض ، او ان حقيقته الرد والاسترداد ، لا مجرد الحل .

واجبت عنه : بان المصح ليس الا حل العقد قطعا ، وانه كما ان العقد يفيد الربط بين المالكين ، فالمصح يزيل ذلك الربط ، والمتلف وان اتلف ماله ومملكه ، الا ان مملكه لم يكن مضافاً ، بل من حيث ان لما بيده بدلا عند صاحبه ، فاذا زالت البدلية المقومة للملكية برؤاى سنها ، فيحكم الان بانه اتلف مالا لم يكن ملكه ، بمعنى انه يعامل معاملة .

و بصارة اخرى بعد قيام الدليل على صحة المصح مع التلف واعتبار كون الفسخ الذى هو حل الربط فصحاء عين اعتماد استمرار ربط المالكين الى عينه ، و تقدير المالكين موجودين مرتطين ، يريد الماصح حل ربطهما ، و لو قطع النظر عن هذا التقدير ، لم يكن الفسخ عند التلف فصحاء ، ان بعد التلف لا ربط ولا مرتبط ، حتى يحل و ينقض ، فاقتضاء الفسخ لوجود المال عند المفوض عليه زائلا عنه

وصف الملكية ، موجب لكونه في عهده و لزوم الخروج عنها بدفعه ، او دفع بدله ، و هذا هو تحقيق قولي : فيقدر المال التالف موجوداً بعد الفسخ ، فكله ائلف مالم يكن ملكه ، وهو كلام وتحقيق اتيق يعنى بالاغتنام و يليق .

وفي العاشية :

على قولي فيقدره ما لفظه ، فيه اشكال فانه لا موجب له و بدونه لا مجال للتقدير ، واما هو في رجوع التالف ، او ما يحكمه اليه بعد الفسخ وحل العقد ، فانه اذا لم يمكن رجوعه حقيقة لابد من تقديره توفيقاً بين صحة الفسخ مع التالف ، و ما هو قضية الانساخ والايصال ، واما ضمان الآخر للتالف بالمثل او القيمة ، فاما هو لكونه مضموناً منه ببذله الجعلى في العقد ، فلما فسخ وانحل انتقل ضمانه به الى ضمانه ببذله الحقيقي كما هو الاصل في كل موضع بطل المعاوض بالبدل الجعلى .

نعم لو فرض انه لا موجب للضمان الا ائلاف مال الغير وقام الدليل على الضمان فيه كان له ايضا موجب ، وهو التوفيق بين دليل الضمان ، و كونه بسبب ائلاف مال الغير ، لكنه ليس كذلك ، و ضمانه بالمثل او القيمة انما هو لكونه مضموناً عليه بالمعوض الجعلى ، و فسخ المعاوضة ينتقل الى المعوض الحقيقي ، ولولم يكن ضمان بسبب ائلاف مال الغير اصلاً .

القول :

لا يخفى انه بعد غمض النظر عن التفكيك المدعى في كلامه من ان رجوع التالف هو المحتاج الى التقدير ، وان الضمان بالبدل لا يحتاج الى تقدير ، والفض عن مطالبته بالفرق بينهما . نقول : ان ما ذكره من ان السبب في ضمان المثل والقيمة

هو كونه مضموناً بالبطل الجعلي، فانه اذا انتقل الى الضمان بالبطل الحقيقي، كما هو الاصل، مما لا يروى عليلاً ولا يشفى عليلاً، ولا يدفع مطالبته المستند بالوجه في الضمان، فانه ليس الادعوى قضية كلية، من انه اذا بطل الضمان بالبطل الجعلي انتقل الى الضمان بالبطل الحقيقي، والمستند بطالبنا بالدليل على هذه الملازمة ومرامه : ان بطلان الضمان بالبطل الجعلي اما يوجب الانتقال الى الحقيقي باحد الوجهين : اما بالكشف اندراج ما ضمنه تحت قاعدة اليد والاتلاف، كما اذا بطل الضمان الجعلي بالكشف فساد المعاملة، كما هو المقرر في قاعدة ما يضمن بصحيحه، واما ما رآه هو بمنزلة المعاوضة الجديدة، كما اذا بطل الفسخ بناءً على انه مستلزم للتعاوض، و مع انتفاء الوجهين كما في الفسخ عند من يراه مجرداً البطل لا يبقى للانتقال الى الضمان الحقيقي، اما عدم حريان اليد والاتلاف فمعلوم، لان المقروض اياه ائلف ماله ومطكه ولم يشك يده على مال غيره، واما المعاوضة الجديدة فمقدمة العدم عند من يرى الفسخ حلاً محضاً .

وبعبارة اخرى: الشرطية القائلة بانه اذا بطل الضمان المعامضي انتقل الى الحقيقي، معنى متسالم عليه عند المستدل وغيره في المعاملة، الا ان الكلام في سببه وسره، فيراد باستكشافه والاستفهام عنه ان يشيخ انه لا سبب له الا كون الفسخ مستلزماً للتعاوض، كما يدعيه المستدل، او امر آخر، كما تدعيه نحن، ومجرد كونه مضموناً بالبطل الجعلي لا يفيد شيئاً .

الا ترى ان الضمان بالبطل الحقيقي في العقود الفاسدة مطبق عند القوم بقاعدة اليد والاقدام، وقد اتفق المحققون بالهم عند تحقيق قاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده، في توضيح ادراج المقروض بالمقد الفاسد تحت دليل اليد، وجعل قاعدة الاقدام بياناً لعدم الباع من اقتضاء اليد، و لم يكتفوا بمجرد دعوى ان بطلان الضمان المعامضي مستلزم للانتقال الى البطل الحقيقي، كما يظهر منه

الاكتفاء به ، وللمستدل ان يقول : ان ما ذكره من ان الضمان انما هو لكوي
مصموماً بالدل الجعلي فاذا فسح انتقل الى الحقيقي مصادرة محضة ، وما ذكره
من انه الاصل في كل موضع بطل الضمان المعاصي ، فيه : انه ان اريد انه الاصل
عند بطلانه من رأس وانكشف عباد العقد ، فهو مسلم ، لكنه من رجوعه الى
قاعدة اليد ، والاتلاف ، ولا يرتبط بالمقام ، وان اريد به بطلانه ولو بالفسخ المزيل
من حينه ، فيه . انه مطالب بمدرك هذا الاصل ، وباقامة الدليل عليه ، فهل يجدي
اعادة الدعوى في الخصام ، و تكرار المدعى في موضع الارام شيئاً ، و المرجو
من الظنرين افعال الانصاف وترك الاعتساف في ابداء وجه وجه لاستدراكه على
ما ذكرنا و عدوله الى ما عنه قلنا و بالعملة .

ما ذكره المستدل اعصل فقهي واشكال علمي لا ينبغي ان يقابل بمجرد دعوى
ان المصمون بالدل الجعلي اذا انتقل انتقل الى الضمان بالدل الحقيقي ، و بما
ذكرنا يحصل الخلاص ويتضح المناس .

المقالة السادسة :

قد ذكرت في آخر المقدمة الخامسة : عدم تعقل المعاوضة ، و لا الرد
والاسترداد في بعض فروض المنع ، وهو ما اذا باع الولد داره التي تساوي الف
درهم لو اده بمائة درهم ، و شرط لنفسه خيار الفسخ مدة معلومة ، واخذ الثمن ،
فمات الاب عن دين مستغرق للالف ، فانتقلت الدار الى الولد ، على القول به ،
فاداد المنع تقليلاً لصيب الدين ، فيستد لا معاوضة و لا رد و لا استرداد .

وفي الحاشية :

التمهم الا ان يقلل انه وان كان واحداً حقيقة ، الا انه متعدد حكماً و
اعتباراً ، حيث انه مانع واقعاً و مشتر تمزيلاً له منزلة مورثه ، وهذا كاف في
في تحقيق المعاوضة والمبادلة .

القول :

الموجب لعدم نقل المعاوضة والبيع في الفرض المذكور هو كون المالك واحداً ، و عدم إمكان المصادلة بينهما بذهاب كل مكان الآخر ، و قيامه مقامه ، فلا يعقل تمويض الأمان وتبديله بعض أمواله ببعضها الآخر ، وان انتقل كل منها إليه حسب خاص ، و من شخص خاص و وقت مخصوص ، وليس المانع ان المتصدى للمعاملة شخص واحد ، حتى يتكلف لصلاحه بالتعدد الاعتباري ، مضافاً الى ان هذا التعدد الاعتباري الذي تصوره وانترعه من البيع الحقيقي والارث الذي هو اشتراء تنزيلي ، ليس مادلي من التعدد المتزع من البيع والاشتراء الحقيقيين في ما لو ما ع شئتم ثم اشتراهما ، فهل يحدى هذا في معاوضة احدهما بالآخر ادا احتملما عنده ؟

و اما البيع السابق الواقع بينهما وبين ابيه فالملان والمالكان فيه متعددان حقيقة لا اعتباراً ، كما ان المالكين متعددان في البيع الثاني بحسب المالك حقيقة ، و متعددان بحسب الذات حقيقة .

وبالجملة فالصالح للبيع الاول هو التعدد الحقيقي للمالكين والمملوكين ، والتعدد الاعتباري للمعامل منه و من الارث للبائع ليس بمصلح للبيع الثاني بالضرورة ، بعد صيرورة الموصين مملوكين له ، و ما هذا التعدد الاعتباري الا كاعتبار كونه شادياً للماء ، و آكل للحمز ، و قائماً على السطح ، و قاطعاً للطبيع ، الى ما لا يحصى في عدم صلاحه لبيع بعض ماله ببعض ، او كاعتبار كونه مالكاً لثوبه بالشراء ، و لفرسه بالصلح ، ولانائه بالهبة ، او انه ينتقل اليه هذا من زيد و ذاك من عمرو .

هذا كله مضافاً الى وصوح عدم كونه مشترياً بالارث لاحقيقة ولا حكماً ، و كونه بمنزلة ابيه فيما خلقه بعد موته لا يجعله بمنزلة في يمينه وعقده وشرطه .

وقد اشبعنا القول فيما يناسب المقام فى اصل الرسالة ، وعلى الجملة فهذا

حيال مغطى لا بحث فقهى فلا تفعل

المقالة السابعة :

قد ذكرت فى الفصل الاول من فصول تلك الرسالة موقفاً كثيرة تتفرع
على كون الفسخ حلاً ، او بيعاً ، او معاوضة مستقلة تبلغ اربعة عشر فرعاً من ارادها
راجع اليها .

وفى الحاشية :

لا يسمى انه يمكن ان يقال : ان الفسخ و ان كان معاوضة حديده او بيعاً
الا ان ادلة الرى والاحد بالشفعة و اعتبار التفاسى فى المجلس منصرفه عن مثل
هذه المعاوضة او البيع لا اقل من عدم الاطلاق لها ، فلا وجه لكثير من هذه
التفريعات كما لا يخفى .

اقول فيه اولا :

انه بعد التناء على كون الفسخ بيعاً او معاوضة لا يكون فرق بينه و بين
سائر انواع البيع و المعاوضة الا فى العبارة و الصيغة ، وكان نسبتته الى باقى
اقسام البيع مثلاً كنسبة البيع الواقع بلفظ ملكك الى الواقع بلفظ بعت ، و
المفروض غرض المظر من بعض الجهات القادرة بينه و بينها ، والفسخ الفعلى
حينئذ من افراد المعاطاة ، و القولى من اقسام الحاصل بالصيغة ، و من المعلوم
ان دعوى انصراف ادلة البيع الى الواقع بلفظ محصور بمعارفة ، و الفسخ ليس
مما يتقرر وجوده ، و لامما ثبت شيوع استعمال لفظ البيع فى غيره على تقدير كونه
من اراده ، بل يدعى ان البيع فى جميع استعماله يراد منها الاغم منه على هذا
التقدير الباطل ، الا ما احتج بقريضة .

والذى يراه من عدم شمول ادلة البيع له فانما هو لوضوح عدم كونه من
مصاديقه ، والافبعد التناء على كونه منها فإى وجه للانصراف ؟ ام اى مانع عن الاطلاق

المستدل به في سائر أقسام البيع ؟ .

ثم ان معنى جريان الربو في كل معادضة مثلاً يراد به ان مقتضى لحرمة الربو هو حقيقة المعادضة من غير اعتبار كيفية مخصوصة ، او لفظ مخصوص فيها وكذا غيره .

و ثانياً ، انه لو تمت هذه الغائله لما احتضت بفروع هذه المسألة ، بل جرت في اغلب ابواب الفقه من الكرا الى العاقلة في كثير من التفاريغ الفقهية التي اتعب المحققون من علماء الخاصة والعامة بالهـم في تفريعها و تنقيحها ، واحتس ما استقرت عليه طريقة الـمة الفن ، و اساطين الفقه في نظائر المسئلة ، سيما فيما يتردد بين امرين ، اذ التردد بينهما لا يمكن الا لا حتواء المسئلة على خصوصية موضوعية او موجهة للفرق بينها و بين الافراد الواضحة

و ان شئت فلاحظ المردوع المتفرعة على كون الامراء اسقاطاً او تملكياً ، و الثمرات المترتبة على كون العوالة استيعاءاً او اقراماً للمحال عليه او اعتياضاً عما كان في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه ، و النتائج المستخرجة من كون ضمان الصادق قبل الدخول ضمان عقد او ضمان بد

و المردوع المترتبة على كون الضمن المستعادة للرهن عادية او صائلاً ، و الثمرات المردودة لأن نفقة المطلقة البائن العامل هل هي للمحمل او للمحامل ؟ بما يقرب من اربعين فرعاً .

و المردوع المتصل بم عليها بين كون الاقالة فسخاً ، وما وراءه على ان البمين المردودة على المدعى ، او الواحدة بالنكول عليه هل هي كاقرار المدعى عليه او كالسنة ؟ الى غير ذلك من النظائر التي لواحدنا بعد شرطاً منها لطل بنا الكلام ، و خرجنا عن مقتضى المقام ، بل صاعة العقد منية على امثال هذه التخاريغ والتخاريغ ، و انما يتبين مقام الفقهاء و ترتيب طبقاتهم و تفاسل درجاتهم من امثال

هذه المواضع .

ولتأسيس القواعد و الاصول و استخراج النتائج و الفروع مقام ، و لمثل اشكال الانصراف الذي يحطر بكل خاطر و يطرق ذهن كل وارد و صادر ، ويشترك فيه المنتهى والقاصر مقام آخر .

وذلك الفروع المذكورة ، والثمرات المستورة لينها اهدبت الى المحقق السعيد ، او عرضت على العلامة والشهيد (قدس الله اسرارهم)

قال المحقق الاصمدي (رحمه الله) - في الرد على قصر البول الماقض بما اذا حرج عن المخرج الطيبي وما يشبهه تمسكاً بالانصراف ما لفظه - : ولو نفي على هذه الانصرافات لاحتل جل القواعد المسيئة على الاطلاقات ، بل كلها ، اذ ما من مطلق الا وله منصرف لانس الذهن بعض ارادها ، ولا ينسعى طرحها ، خصوصاً في المقام اعطاء القاعدة ، الا اذا كانت بحيث يعلم المتكلم جواز الانكال على ذلك الانصراف في ارادة المقيّد من المطلق ، وينسب من عمل باطلاقها الى الغفلة ، من طريق المحاوراة ، وانى لنا ما نأت هذا المقام انتهى .

وفي حوار التمويل على الانصراف مطلق ، او في خصوص ما اذا كان هناك قدر متيقن في مقام المحاوراة ، او عدمه مطلقاً ، او التفصيل بما اشير اليه في كلام الشيخ المصنف : من كون الممثل بالاطلاق غفلة عن طريق المحاوراة وعدمه وجوه ، خيرها اخيرها ، والتفصيل في محله .

وثالثاً . ان اغلب تلك الفروع مما لا ينسب صحتها وجريانها على التمسك باطلاق يقابل بالمنع كما في الفرع الثاني ، المدعى فيه سقوط الشفعة اجماعاً ، اذا اخذها الشفيع في زمن العياد ، و عدم سقوطها بغيره من التصرفات و لو للاستصحاب كما في الفرع السابع الى الثالث عشر ، المدعى في بعضها عدم تعقل المعدومة ، وفي بعضها قضاء دين الميت من الراجح بالفتح ، و عدمه من المائد

المعادضة ، وفي بعضها عدم سعة الفسخ بزيادة و تقيصة ، و سعة المعادضة بما تراضيا عليه وشبه ذلك

فقوله : « لا وجه لكثير من هذه التفريعات » لا وجه له إلا عدم انطباقه باله في التأمل فيها

ثم انه سلمه الله علقق فأبيداً ونشيداً لما ادعيته واخترته في المسئلة على قولي في ذلك الفصل . فان كان المقضى المسلم اقتضائه وصحته ونفوذه موجوداً الى آخره . فاللفظه : « والموض وان انتقل الى الوارث إلا انه لما كان يسب قابل للزوال بالفسخ والانهلال كان في معرض الانتقال من المورث الى طرفه في العقد حقيقة او حكماً ، فكان ادنه « موته كذلك .

وعلقق على قولي . فيرجع المالان الى الحالة الاولى ، ويعودان الى مالتهما حقيقة او حكماً الى آخره ، وذلك في القول الثاني من الفصل الثاني ما لفظه : لا يخفى ان رجوع المالين الى الحالة الاولى لا يكون متفرعاً على مجرد ازالة ملكيتهما ، بل محل سب حصولها وفسخه ، فالاولى ان يفرع عليه فتأمل .

القول : من الواضح المتكرر ذكره في تلك الرسالة جداً - ان زوال الملكية بالفسخ يترتب عليه الرجوع المذكور ، بل اصل الرسالة من شروعها الى ختامها منتهى على هذا المعنى ، فلاحاجة الى تكراره ، واعادته في كل موضع ومقام ، ولعله لذا امر بالتأمل .

وعلقق على قولي في القول الثالث من ذلك الفصل ومدد الفسخ على التقدير كما عرفت في كلام شيخنا الشهيد (رحمه الله) الى آخره ، فاللفظه : لكنك عرفت انه لا موجب لهذا التقدير إلا على تقدير مقدمة غير بينة ولا متينة ، وقد عرفت ماهو موجب السمان فراجع

القول :

يريد به ما نقلنا عنه في المقالة الخامسة ، واذا صحنا لك ما فيه ، و حققنا

القول فيما هو الموجب للتقدير ، وفى ان ما ذكره موجباً للصمان مما لا يجدى ولا يدفع مطالبة الخصم بما كان مطالباً به .

وعلق على عبارتى فى القول السابع : وثانياً ان كون التوريت حال الموت ليس بمائع ، الى آخر ما نقلنا عنه آنفاً مما ذكره فى تشييد المدعى ، قال باللفظة : بعد ما كان ماورثه فى معرض الزوال بزوال صبه الموجب لانتقاله الى مورثه ، وحله المقتضى لرجوع عوصه الذى انتقل اليه .

وهذه الجملة احتتم ما افاده ، دام يزى الباقى من الرسالة شى لاهداً ولا احكاماً ، لكنك عرفت فى اصل الرسالة : ان ما ذكرنا فى المدعى يعبرى فى الافالة ايضاً ، ولا يختص بما اذا كان العقد متضمناً للخيار ، وفى معرض الزوال بسببه ، ولعله اراد ما لا ينافى هذا المدعى .

وبهذا نعلم الكلام حامداً لله المنعم ، مصلحاً على رسوله و آله الكرام ، وللمرجومين الداطرين رعاية الاوصاف ، وترك الاعتاف و الاعضاء عن السقطات ، والتجاوز عن العرطات والله تعالى ولى العسنت

حرره يمينه الدائرة فقير عفوره فى الآخرة مصنفه الحائى العانى وفتح الله الشيرارى الاصمهانى الفردى وفقه الله للعمل بما يزيته ، والبعد عما يشينه ، والى كتابه بيميناه ، وجعل آخرته خيراً من اوليه .

وفدفع الفراغ من الاستنساخ فى عرة شهر جمادى الثانية ١٣٣٥

«فهرس الموضوعات»

الصفحة	العنوان
٩	مقدمة المؤلف
١٣	المقدمة الاولى : فى الاقالة
١٥	تحقيق فى الفسخ
١٧	المقدمة الثانية : فى معنى الخيار لغة واصطلاحاً
٢١	المقدمة الثالثة : فى تملك المبت
٢٢	كلمات الفقهاء فى المسألة
٢٣	التحقيق فى المسألة
٢٤	كلام المعلم الثامى
٣٣	المقدمة الرابعة : ان الفسخ يفض للراطة الملكية
٣٥	المقدمة الخامسة : ان الفسخ حل العقد
٤١	المقدمة السابعة : فيما اذا اشترى اوباع وجعل لنفسه الخيار فمات
٤٣	المقدمة السابعة : نقل عبار جملة من الاساطين فى المسألة :
٤٣	كلام لعلامة فى المسألة
٤٤	كلام فخر المحققين فى المسألة
٤٥	كلام الشهيد الاول فى المسألة

الصفحة	العنوان
٤٥	كلام المحقق صاحب المدارك
٤٧	كلام المحقق القمي
٤٨	كلام صاحب الجواهر
٤٩	كلام العلامة النراقي
٥٠	كلام الشيخ علي كاشف الغطاء
٥٠	كلام الشيخ حسن كاشف الغطاء
٥١	كلام المحقق الشيخ الانصاري
٥٢	كلام المولى علي الكني
	الفصل الاول : في الاحتجاج على المختار: ادث الزوجة عن ثمن انعقار
٥٣	بعد الاخذ بالخيار
٥٤	الفروع المترتبة على كون القسخ حلاً لوبعاً او معاوضة مستقلة
٥٨	تحقيق في معنى خيار القسخ
٥٩	في ان عود المال الى المبت امر ممكن لامانع عنه
٦٠	التمن بعد القسخ يرجع الى حكم مال المبت
٦١	الفصل الثاني : في نقاش رسالة السيد المحقق اليزدي
٨٥	الفصل الثالث : في ادث الزوجة من الارض المشتركة
٨٥	الاقوال في المسألة
٨٦	ادلة عدم ادثها من الخيار في المشتركة
٨٨	في بطلان تلك الادلة
٩٥	تمة مهمة : في معنى عبارة العلامة في القواعد

الصفحة	العنوان
--------	---------

فهرس الرسالة الثانية :

٩٩	صيانة الابانة عن وصمة الرطانة
١٠٠	المقدمة
١٠١	المقالة الاولى : في الاشكال على ان الخيار هو الاختيار والجواب عنه
١٠٨	المقالة الثانية : في الاشكال على امكان تملك الميت والجواب عنه
	المقالة الثالثة : في الاشكال على ان ملك الله بمعنى احد والقوى
١١٠	والجواب عنه
	المقالة الرابعة : في الاشكال على عبارة المؤلف بان الملكية من الامور
١١٣	الواقعية والجواب عنه
	في الاشكال على عبارة المؤلف : بان الاعتبار العقلية هي التي تكون
١٢٣	متزعة مما يصح انتزاعها عنه والجواب عنه
	المقالة الخامسة : في الاشكال على ان القسخ مستلزم للتماوض ، او ان حقيقته
١٢٤	الرد والاسترداد لا مجرد الحل والجواب عنه
١٢٨	المقالة السادسة : في النقض على بعض فروع القسخ والجواب عنه
	المقالة السابعة : في الاشكال على الفروع المترتبة على كون القسخ بيماً
١٢٩	او معاوضة والجواب عنه



ثم تحقيق وتخريج هذا الكتاب بيد المبد الضيف على القاضل القايني
النجفي في البلدة المقدسة قم المحممة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٠٥

المحاكمة بين علمين

من المعاصرين

تأليف

العلامة الحجة آية الله العظمى

الشيخ عبد الله المامقاني

قدس سره

١٤٠٥ - هـ ق

—❦❦❦❦❦❦—

المطبعة العلمية - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المعين والصلاة والسلام على بيته الامين وآله العرا الميامين .

وبعد :

فقد سأل بعض أهل جيلان مذسنة اشهر بعض أعاظم الطائفة المحقة مدظله (١)

مسألة هي :

انه لو اشترى الميت قبل موته اراضى بشرط خيار الفسخ للبائع عند رد الثمن او مثله بعد حلول أجل معين ، فمات المشتري قبل الاجل ، ثم رد البائع عند حلول

(١) هو الشيخ المحقق العمد آية الله في العباد الشيخ الوالد المامقاني مدظله العالي على رؤوس الافاضى والادانى ، (مه قدس سره)

وهو الشيخ محمد حسن بن الشيخ عبدالله بن محمد باقر بن على اكبر بن رضا المامقاني ولد في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ألف ومائتين وثمان وثلاثين وتوفي في اليوم الثامن عشر من شهر محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة و ثلاث وعشرين من الهجرة الشريعة . وللمصنف رسالة في ترجمته سماها (مخزن المعاني في ترجمة المحقق المامقاني) طبعت في النجف سنة ١٣٤٥ هـ في ذيل كتاب مقياس الهداية في علم الدراية ، وله ترجمة في تنقيح المقال وأعيان الشيعة ٢٢ : ١٦١ - ١٦٧ وغيرهما .

الاجل بعد موت المشرى مثل الثمر ، وفسخ البيع ، فهل تراث المرأة من ذلك الثمن ام لا بل يحتص تمام ذلك الثمن بساير ورثته ؟

فاجاب مدطله العالي : بعدم اونها معاقبل الارض من الثمن المذكور شئاً . وقد كست يومئذ مشغولاً بتحرير كتاب الارث من كتابا الكبير الموسوم «بمنتهى المقاصد» (١) الذي يررعه الى الآن ستة واربعون مجلداً ، قال الامربي

(١) وحيث اقتطع المصنف قدس سره هذه الرسالة من موسوعته الفقهية منتهى مقاصد الانام في شرح شرائع الاسلام ، التي تعد بحق من اكبر الموسوعات الفقهية التي عرفتها الطائفة الجعفرية كان حرياً به التعرف بالكتاب مجملأ ، ثم بالرسالة ثانياً تاركين ترجمة المؤلف الى فرصة اوسع فنقول :

يبحث استدلالاً عميق صمم تنبم واسع دارحول كتاب شرائع الاسلام في احكام الحلال و المحرم للمحقق الحلي قدس سره الذي كان محور الدراسات الفقهية آنذاك . والموجود منه فعلاً ثلاثة وستون مجلداً عدا ماسرق منه ، يقول هو رحمه الله : والاسف كل الاسف على سرقه بعض من لامرودة لهبعاً وعشرين جلداً و ثلاثة لها وبقاء السحفة ناقصة تنقيح المقال : ٢/٢٠٨ وقد حاول المصنف تلافي المبروق بتحرير أربعة مجلدات من الصلاة بالاستقلال ويسير من تعيق أول الطهارة ويسير من العصب والحدود ، الا انه لم يتأت له أن يتمه ، يقول رحمه الله : وذلك لاني لا بكسار قلبي من تلف ماسرق مني كلما أشرع في باب لا كتبه مرة أخرى يمنعي هضمي من انمامه ، وانالله وبالله راجعون . محزن الماعاني : ٢٦٩ وقد سطر في محرن الماعاني : ٢٦٥ - ٢٦٩ تاريخ بدء كل مجلد غالباً وختامه .

وقد كتب هذه الرسالة التي سماها : المسألة الجيلانية في المحاكمة بين علمين من المعاصرين في فرع من فروع عدم أرث الزوجة من الاراضي سنة ١٣١٩ هجري ، أي وعمر المؤلف ٢٩ سنة

وقد طبعت هذه الرسالة ضمن اثنتي عشرة رسالة سميت بالاثنا عشرية سنة ١٣٤٤ هـ . ويعاد طبعه على نفقة «دار القرآن الكريم»

بعد أيام قلائل الى مسألة حرمان الزوجة من الاراضى ، فأدى نظرى الى البحث عن
القرع المذكور فى ذيل تلك المسألة ، ففعلت .

وقلت هناك بعد فرض المسألة ما لفظى * وجهان أقواهما عدم استحقاقها من
ذلك الثمن شيئاً ، لأن الارض قد انتقلت بموت المورث الى غير لزوجته من الورثة
وإذا فسخ البيع العقد حرحت الارض من ملك غير الزوجة من الورثة ودحت فى
ملك البائع فبمضى ان يحرج الثمن من ملك البيع ويدخل فى ملك غير الزوجة من
الورثة ، لأن من المقرر المعلوم ان العوض يدخل فى ملك من حرج المعوض عن
ملكه ، من غير فرق فى ذلك بين المعارضة الدوية وبين تسريح المعاوضة ، وقد حرحت
الارض من ملك غير الزوجة ويدخل الثمن فى ملك غيرها .

فإن قلت : ان الفسخ عبارة عن حل العقد وفكه ورفع ، فإذا رفع العقد ازم
دخول العوض فى ملك المشتري والمعرض فى ملك البائع ، لانهما المتعاقبان ،
ففيما نحن فيه يعود الثمن الى ملك المشتري ، وينتقل منه الى ملك الورثة ، ومن
البيش ان الزوجة آتت من غير الاراضى .

قلت : ان الفسخ فك للعقد من حيزه على الاظهر كما حرره وفى مسح
الحجرات من كتابها الكبر ، وحجب مسح البائع فى الفرض لم تكن لاراضى باقية
فى ملك المشتري حتى ينتقل الثمن بالفسخ للعقد اليه ، ضرورة انتقالها الى الورثة
بموت المورث .

وتوهم عودها الى ملك المورث عند فسخ وعودها منه الى البائع فيعود
الثمن ايضاً الى البائع لقريب ، ضرورة عدم قابلية الميت للانتقال الجديد .

الا ان يقال : ان جراً سبب الانتقال ، وهو خيار البائع كان موجوداً قبل
موته ، فيكون نظير ملك الميت لثمنه ، فأمل كى يظهر لك ان مجرد قضاء علقه ضعيفة
لا يبعث وملك الميت لثمنه على خلاف القاعدة وبالجمله ، فالوارث قائم مقام
المورث ، فيكون الفسخ من البائع على الورثة ، فينتقل المعوض منهم اليه ، فيلزم
انتقال العوض منه اليهم .

ودعوى كونه الفسخ حلاً للعقد مع من وقع العقد والاعتقاد معه بمسوعة ،
بل الفسخ حل للعقد مع العاقد أو من قام مقامه

وبعبارة أخرى : تعلق حق الفسخ بالعاقد إنما هو باعتبار العين المفسوخ فيها
فإذا فرض خروج العين عن ملك العاقد وانتقالها إلى من يقوم مقامه . لم انتقال حق
الفسخ إلى الممنحل كونه بيد القائم مقامه .

ومما ذكرنا ظهر أنه لو كان الخيار للمشتري ومات لئان قبل حلول أجل
الخيار ورثت زوجة لئان من الثمن حصتها ، وانتقل إليها بعد فسخ مامن الأرض
بإبراء حصتها من الثمن ، ولم تحرم من الأرض حينئذ ، لأن الزوجة إنما لا ترث الأرض
من عليها ، وهناك ترث الأرض بل ورثت الثمن ، وإنما انتقل إليها الأرض بسبب فسخ
ثم إن ذلك كله إنما هو فيما إذا كان الخيار لغير الميت .

وأما لو كان للميت المشتري ، فإن قسماً بعدم ارث الزوجة الخيار المتعلق
بالأرض فلا ترث من الثمن لمامر .

وإن قسماً بآرتها الخيار لمذكور فالأظهر أنهما من الثمن بعد الفسخ في مفرص
البحث أيضاً ، وبأل للعلامة في القواعد (١) وولده السيد (٢) ، وابن آخته السيد
العميد ، ولحقق الثاني (٣) قدس الله أرواحهم وغيره (٤)

والفرق بينه وبين سابقه أن الزوجة هنا وإن لم ترث من الأرض شيئاً لأنها
ورثت السلطة على التملك ، فملكك أنت ملكك بالفسخ ، فإذا فسخت ملكك من الثمن
بقدر نصيبها لآرتها ، لتعقبة لآشار إليها .

وقد صرح بآرتها من الثمن في صورة كون الخيار للميت في المسند ،

(١) قواعد الأحكام: ١٤٣ لاحظ الحواشي والشروح هناك

(٢) بصاح العوائد في شرح اشكالات القواعد: ٤٨٧/١ .

(٣) جامع المقاصد في شرح القواعد: ٢٤٥/١ .

(٤) تفصيل المسألة في جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ٧٦/٢٣ - ٧٧

قال - في ذيل الكلام على ارث الحيار بعد اختياره انتقال الحيار في معاملة الارض الى المرأة مع عدم انحصار الوارث فيها ، وعدم الانتقال مع الانحصار ، ما نصه - (ثم الورثة في صورة عدم الانحصار بان كان ذو الحيار المورث بائناً ، فان لم تجوز الزوجة الفسخ ترث حصتها من الثمن ، وان احتارت الفسخ مع ساير الورثة لم ترث من الارض ولا من ثمنها ، لان معد الفسخ يستحق المشتري الثمن من مال البائع ، اذا نقله اليه كان من جهة البيع ، وقد انفسح ، وانتقال حصتها من الثمن اليها قبل الفسخ كان انتقالاً مترلراً ، هذا اذا كان الشرط مطلقاً ، وان كان مقبداً يرد الثمن فيتبع الحكم ماقررت الزوجة اولاً ، فان احتارت الفسخ مع رد الثمن من مال الميت ببعض (١) حصتها من الثمن وان احتارته مع رده من مال سائر الورثة لم ينقص ، وان كان ذو الحيار مشترياً ، فان احتارت الزوجة الاجارة لم ترث (٢) من الارض ، وان احتارت الفسخ ورثت من الثمن (٣) انتهى الى ما ماحررت في الموضع المشار اليه من كتابا الكبير .

ثم لما مضى زمان وقعت المسألة بايدي اجلاء العصر وفضلائه ، فوقعوا من ذلك في ام حبو كرى (٤) وطال بينهم التشاخر والجدال ، الى ان حرر بعض انفصلاء الاعلام (٥) فيها رسالة مفردة في اثبات ارثها من الثمن المذكور مورداً ما حرره بعض الاعاظم في جواب المسألة ، معترصاً عليه فقرة فقرة ، ونحن نورد كل فقرة مع

(١) في المستند : تبعض حصتها .

(٢) في المستند : لم يرث .

(٣) مسند الشيعة في أحكام الشريعة : ٣٩٠ / ٢

(٤) أي داهية عظيمة (منه قلنس سره) .

(٥) أراد به حصرة حجة الاسلام والمسلمين شيخ الشريعة الاصمهانى .

وبعض الاعاظم هو حصرة آية الله السيد محمد كاظم اليزدى دام بقاءهما .

(منه قلنس سره)

ماعقبها ، به من الاعتراض ، وتعقبها بما يقتضيه الأضاف ، ان شاء الله تعالى .
فقول :

قال المستفتي : رجل اشترى أملاكاً متضمنة لأراضي واعيان ، وحمل الحياز للبايع مدة معينة ، اذا رد فيها الثمن أو مثله كان له الفسخ فمات المشتري ، ثم فسخ البائع ، فهل تراث زوجته الدائمة من جميع الثمن المردود أو من خصوص ما قابل الاعيان بناءً على حرمانها من الارض عبأً وقيمة ؟

وقال المحقق المحيب زاد الله تعالى في مجده وعلاه مانصه : الذي يظهر من صاحب الجواهر (رحمه الله) (١) ، والمحقق الانصاري (رحمه الله) (٢) ، وبعض آخر : اناطة حرمان الروجة وعدمه على زمان الفسخ ، ففى مفروض السؤال تراث من جميع الثمن عندهم .

هذا وقال الفاضل المعتبر ادام الناري بقاء مانصه : صريح كلام ثلاثة اخرى من لاساطين كهذين المعظمين ان اراثها من الثمن باجمعه على تقدير الفسخ من لامور المسلمة المفروغ عنها عندهم (٣) كحرمانها من ارض الميت المردودة اذا باعها بحياز ثم فسحه الوارث منهم العلامة (رحمه الله) فى «القواعد» و ولده فخر المحققين (رحمه الله) ، والسيد المحقق عميد الدين (رحمه الله) والمحقق الثانى (قدس الله اسرارهم) ، حيث ترى كلهم فى باب اراث الحياز متسالمين على هاتين الملامرتين مدعين وصوحهما غير مستدلين عليهما ، ولا مستشكين فيهما بل مرسلين لهما ارسال الواضحات المسلمات وانما يشارعون فى اراثها من الخيار وعدمه بل المحقق الثانى (رحمه الله) - المعلوم تبحره فى الفقه واصطلاحه فى المس - جعل هذه الملامرة الواضحة مشأ لاولوية لاشكال فيما اذا باع ارضاً (٤) .

(١) جواهر الكلام : ٢٣ / ٧٤ - ٧٧

(٢) المكاسب : ٢٩٠ - ٢٩١

(٣) قواعد الاحكام : ٣٩٠

(٤) قال فى جامع المقاصد : ٢٤٥ / ١ ما نصه : والاقرّب من هذا الاشكال *

واورد على الشارحين المحققين فخر الاسلام وعميد الدين (رحمهما الله) في تفسيرهما لمعبرة القواعد معترضاً عليهما بهاتين الملامتين المملكتين عنده وعندهما كما يتضح تفصيل هذا الاجمال بالمراجعة الى كلاماتهم في هذا المجال فمسة الحكم الى ذلك المعظمين وبعض آخر مجهول والسكوت عن تسمية من هؤلاء العظماء الذين يحل الرمان بأمثالهم في كلامه يريد في مجده الحالية عن بكتة .

اللهم الا ان تكون طهار قلّة تذهب اليه من الاصحاب لينسج له مجال الاشكال والارتباب وممن صرح به الفاضل الراقى في « مستنده » و المحقق الفقي (رحمه الله) فيما حكى من اجوبة مسائله (١) هؤلاء ثمانية من اعظم لمحققين تراهم على هذا الحكم متفقين ولو صرح مدعين مع اختلاف مشاربهم وانظارهم وغور افكارهم وتفاوت اطوارهم وتناثر اعصارهم ولا طى فيها تكلم في لمسألة الا واختار ما اختاروه ومع ذلك فالمتبع الدليل و مستمع هذا .

واقول : ان مسة الحكم بالارث لى العلامة وولده السديد وابن احتة السيد العميد و لمحقق الثاني (قدس الله اسرارهم) في معروض البحث لا وجه له وللمحبيب ان يقول : انها ناشئة من عدم امكان النظر في عناصر هؤلاء ومن معروض كلامهم ما اذا كان الخيار للميت ومعروض السؤال ما اذا كان الخيار للطرف الاخر الحي والقول بارتها من الثمن فيما اذا كان الخيار للميت لا يستلزم القول بارتها منه فيما اذا كان الخيار للطرف الاخر الحي لما عرفت في كلامنا الذي نقلناه عن كتابنا الكبير من امكان الفرق بينهما وان الزوجة في صورة كون الخيار للميت ملكت ان تملك، وان شئت ان نعرض على كلاماتهم ليكون اذعانك بما قلناه عن بصيرة ، نقول قال في القواعد : (الخيار موروث بالحصص ، كالمال من اي انواعه كان ،

* عدم ارتها ان كان الميت قد اشترى أرضاً بخيار فأرادت الفسخ لثرت من الثمن ، وأما اذا باع أرضاً بخيار فان الاشكال في هذه الصورة بحاله ، لانها . . الخ (١) جامع الشتات : ٢ / ٦٠٩

الازوجة غير ذات الولد في الارض على اشكال ، اقربه ذلك ، ان اشترى بخيار
ثروت من الثمن (١) .

وقال في الايصاح في شرحه : (مثلاً الاشكال من عدم ارثها ، فلا يتعلق بها ،
ولا ثروت من خيارها ، ومن ان الخيار لا يتوقف على الملك كالأجنبي ، ثم فرغ المصنف
(رحمه الله) انه لو اشترى الموروث بخيار والا قرب ارثها من الخيار . لان لها حقاً
في الثمن ، ويحتمل عدمه ، لانها لا تروث من ثمن الأبعد المبيع ، فلو علل بارثها
دار (٢) والاصح احتراز المصنف (رحمه الله) ، لان الشراء يستترى معها من شيء

(١) القواعد : ١٤٣ .

(٢) للمصنف قدس سره حاشية لم تعلم على الكتاب الا أن ارتأينا أن يكون
مكانها هنا بمقتضى السياق والنقص والابرام ، وهي :
فيه ان ارثها للمال متوقف على فسحها ، وفسحها متوقف على ارثها للخيار ،
فالموقوف والموقوف عليه متبايران ، ولادور .

فان قلت : ان ارثها للمال متوقف على فسحها ، وفسحها متوقف على ارثها
للخيار ، وارثها للخيار متوقف على ارثها للمال في صريح كلام المحرر ، فيرم الدور .
قلت : اولاً ان ارثها لثمن غير متوقف على ارثها للخيار ، كما ان رثها للخيار
غير متوقف على ارثها للمال فان الوارث قد يرث الخيار ولا يرث المال ، كما اذا
نقل الميت امواله جميعاً وأمضى الوارث ، فانه لا يرث المال ويرث ما كان للميت
من الخيار .

وقد يرث المال ولا يرث الخيار كما في الروضة على قول في بعض الفروض ، وارثها
للخيار غير متوقف على ارثها للمال حتى يتم تصوير الدور .

وثانياً : على فرض الشرط ان ارثها للمال بمعنى ملكها لثمن متوقف على
فسحها ، وفسحها متوقف على ارثها للخيار ، وارثها للخيار ليس متوقفاً على ارثها
للمال بمعنى استقرار ملكها للثمن ، بل استقرار ملكها للثمن اما يكون بعد لفسح
المتأخر عن ارثها للخيار ، فكيف يتوقف ارثها للخيار عليه .

وان اراد بارثها للمال لدى اوقف عليه المعترض ارث الخيار مجرد استحقاقها ، *

ينزله الشارع منزلة جزء من التركة ، وهو الثمن ، فقد تعلق الخيار بما ترث منه (١) وقريب من ذلك ما في حاشية السيد عبيد الدين .

وقال في جامع المقاصد - في شرح عبارة القواعد المزبورة مانصه - :
(فيكون التقدير الخيار موروث لجميع الوراث مقسوم عليهم كالأمال ، إلا الزوجة غير ذات الولد في الأرض فابها لأن ترث من الخيار المنعلق بها سواء كانت مبيعة أو مشترقة على أشكال بشأ من أنه حق خارج عن الأرض فترث منه ومن أنه من الحقوق المتعلقة بها فأنه تابع لأرثها ومع استثناء التابع يتنقح المتبوع (٢) والأقرب من هذا الأشكال عدم أرثها إن كان الميت قد اشترى أرضاً بخيار فاردت الفسخ لترث من الثمن .

وأما إذا باع أرضاً بخيار فإن الأشكال في هذه الصورة بحاله لأنها إذا فسخت (٣) لم ترث شيئاً وحمل الشارحان العبارة على أن الأقرب أرثها إذا اشترى بخيار لأنها حيثئذ تفسخ فترث من الثمن بخلاف ما إذا باع بخيار وهو خلاف الظاهر

ولا تملك فيه أيضاً مع ، لأن استحقاقها لا تملك مع الخيار إنما يحصلان في آن واحد فلا تأخر حتى يحصل التوقف .

فإن قلت : إن صريح كلام المحرر تعليل أرثها للخيار بأن لها حقاً في الثمن ومن المعلوم أن ذلك يتوقف على أرثها للخيار ، ضرورة أنها لو لم ترث الخيار لم ترث من الثمن ، وقد علل الخيار بذلك .

قلت : توقف استحقاقها لنصيبها من الثمن على أرثها للخيار غير معلوم ، وعدم أرثها من الثمن لو لم ترث الخيار غير ضروري ، ضرورة إمكان دعوى أنها لا ترث من الخيار ، لكون متعلقها الأرض ، وترث الثمن بعد الفسخ ، بناء على حوده إلى الميت ، فلا تذهل (منه قدس سره) .

(١) إيضاح الفوائد في شرح القواعد : ٤٨٧/١ ينصرف يسير .

(٢) في جامع المقاصد : متبوعه .

(٣) في الأصل : إذا فسخت في هذه الصورة .

فان المتبادر ان المشاور اليه بقوله : « ذلك » هو عدم الارث الذي سيقت لاجله العبارة (١) مع انه من حيث الحكم غير مستقيم ايضاً فان الارض حق لباقي الوراث استحقوها بالموت فكيف تملك الروجة (٢) ابطال استحقاقهم لها واخراجها عن ملكهم ؟

نعم لو قلنا : ان الملك يحصل بانتقاء الخيار استقام ذلك (٣) وايضاً فيها اذا ورثت في هذه الصورة وجب ان ترث فيما اذا باع الميت ارضاً بطريق اولي لانها ترث حيث من الثمن واقصى ما يلزم من ارثها من الخيار ان يبطل حقها من الثمن وهو اولي من ارثها حق غيرها من الارض التي احتصوا بملكها .

ثم قال : والحق ان ارثها من الخيار في الارض المشتراة مستبعد جداً (٤) و بطلان حق قد ثبت لغيرها يحتاج الى دليل نعم قوله : « ترث من الثمن (٥) » يحتاج الى تكلف زيادة تقدير بخلاف ما حملا عليه (٦)

انظر بهذا العاقل العريف أبداً الله الحبير اللطيف الى هذه الكلمات ، كيف فرصت المسألة فيما اذا كان الخيار للميت ، بائعاً كان او مشترياً ، فلا تدل على ارثها الخيار فيما اذا كان الخيار للطرف الاخر الحي ، الذي هو مفروض البحث ، واعدل شاهد على ما قناه انهم اما ذكروا ذلك في ارث الخيار الذي يحصر فرضه فيما اذا كان الخيار للميت .

(١) في المصدر هنا . ففهم ارادة الارث منها ارتكاب لما لا يدل عليه دليل مع انه... الخ .

(٢) الروجة : غير موجودة في المصدر .

(٣) في الاصل : ان الملك انما ينتقل بانتقاء امدة الخيار استقام ذلك .

(٤) لا توجد كلمة جداً في الاصل .

(٥) من الثمن على هذا التقدير : كذا في الاصل .

(٦) جامع المقاصد ٤٥/١ .

وبالحملة فلم اقتب بعد فصل التبع مصرحاً بارتها من التمس في مفروض البحث ، ولا طن ممارساً للفقه يعنى به .

وامامسة ذلك الى صاحب الجواهر ، والشيخ المحقق الانصارى ، كما صدر من المجيب دام علاه (١) بقرره المعترض على ذلك فلاوجه له ، كما لا يحفى على من لاحظ كلمتهما في ارث الخيار ، وكلام المحقق الانصارى (قدس سره) في المسألة الثالثة من مسائل خيار المجلس (٢)

ومما ذكرنا طهر مائى دعوى لمعترض دام بقاء ارسايم لمفروض البحث ارسال المسلمات من المطر على انه ليس هنا محط بيان ارثها من ثمن لارض ، وانما هم هنا يصدد بيان ارثها للخيار .

وليت شعري كيف بعد مثل ماذكروه ارسال المسلم ، فلمجيب دام علاه ان يخاطب لمعترض دام بقاء ويقول . ما عكذا يورد باسعد الابل

وكذا ظهر مما ذكرنا انه لاوجه لاعتراضه دام بقاء على للمجيب دام علاه بخلو تركه نسبة ذلك الى من ذكر من نكته ، ولبنه ام يسى الطل به يكون ذلك لاطهار قلة الداهب اليه من الاصحاب ، فان المعنى اذا كان متحرراً فى العلم ، مصطلماً فى العلم لايبالى بقلة الموافق وكثرته .

ثم انه قال المجيب دام علاه : الا ان لاطهر عدى انها لانثرت مما قبل الارصى ، لانها حين الموت لم ترث من الارصى ، بل انتقلت الى بقية الورثة قطعاً ، ولفسح وان لم يكن معاوضة جديدة ، بل حل للعقد ، لكنه يؤثر من حبه ، ويوجب انتقال كل من الطرفين الى المالك الفعلى للطرف ، لآخر ، والمفروض ان الارصى كانت لقبية لورثتها ، فوعصها الراجع بالفسح يعود اليهم ، ولاوجه

(١) كلما عقينا الصمير بدام علاه فمرجه المجيب ، وكلما عقباه بدام بقاء فمرجه المعترض منه قدس سره .

(٢) المكاسب - الخيارات - ١٢٨٠ .

للعود الى الميت ، أو صيرورته في حكم ماله ، وتجدد الارث .

وقال المعترض دام بقاءه - معلقاً على قوله دام علاه - : «واكنه يؤثر من حينه... الخ» مانصه دام بقاءه : نعم يؤثر من حينه على المشهور المتصور ، الا انه يكفي في بطلان العقد من حينه وتبدل عنوان تركة الميت المتصلة لخصوصية موحية لحرمان الزوجة لى عنوان آخر غير متضمن لها ، ولا كلام لاحد في عدم ارثها قبل المسح بعد الساء على الحرمان في أصل المسألة ، كما لا كلام لما في ان نساء الارض لبقية الورثة دونها قبل الفسخ .

هذا ومعقفاً على قوله دام علاه : «ويوجب انتقال كل من الطرفين ... الخ» مانصه دام بقاءه .

فيه انه مصادرة محضة لا يسغى خفاؤها على مثله ، وهل النزاع الا في هذه المقدمة ، وأراه لم يأت لها بيينة ، وسيأتي في كلامه فيأتيك دمه .

ومعلقاً على قوله دام علاه : «ولاوجه للعود الى الميت» مانصه دام بقاءه : فيه ان وجهه بين ، وهو صيرورة العقد من حين الفسخ كأن لم يكن ، ولم يقع من البائع والميت شيء بانحلال ماعقده ، او انتفاض ما برماه ، فيقتضى العود الى من له العقد ، كما سيأتي الاعتراف منه زيد مجده به ، وما اعتذر عنه سينضح انه غير مسموع .

هذا واقول : واما ما ذكره دام بقاءه اولاً ففيه : انه مصادرة محضة ، ضرورة ان قابلية المسح لتعديل عنوان التركة وتجديد ملك الميت للثمن هي الدعوى ، وهل النزاع الا فيها ؟ ! .

واراه لم يأت لها بيينة ، وما يأتي في كلامه فسرى انه كسر اب بقية ، لانه استدل على وقوع ذلك في مورد على وقوعه هنا ، مع ان من المثل السائر ان المخالف للقاعدة يقتصر فيه على مورد الدليل .

واما ما ذكره دام بقاءه ثانياً ففيه : انه لا بيينة اقوم مما اقامه المجيب . ولا شاهد عدل منه ، والمناقشة فيها بما يأتي في كلامه دام بقاءه سيتبين لك ما فيها .

واما ما ذكره ثالثا فيه : ان سببة الفسخ لصيرورة العقد من حين الفسخ كان لم يكن ، ولم يقع من النائع والمشتري شيء بانحلال ما عقده ، وانتفاض ما أبرماه مسلم ، لكنه لا يشت مطلوبه ، وهو عود المال الى من له العقد في خصوص الفرض ، وانما يقتضى ذلك فيما ادّلى به ينتقل العوضان من المتعاملين الى ثالث ، وامبعد الانتقال فلا ، الا ترى انه لو ناع المشتري بخيار ، أو أعقق العبد ، أو وقف الارض ، أو تسرى بالمملوكة وأولدها لم يوجب الفسخ انحلال البيع الثابت والعق والوقف والاستيلاء ، وانما اوجب استحقاق البائع بدل العين المباعة ، يكشف ذلك عن عدم ايجاب الفسخ عود المسع الى النائع والتمس الى المشتري في صورة انتقال المال الى الغير ، وفيما نحن فيه قد انتقلت الارض الى غير لروجة من الورثة . وملكوها بالارث ملك ثابتا لارثا من طرف المورث ، غاية ما هناك ان له مشتري علاقة في العين ، فالفسخ بسرد الارض منهم لاس المورث ، فيدخل الثمن في ملكهم دون ملك المورث .

لا يقال : ان ما ذكرته من المثال لا يفتك ان لم يصرك ، ضرورة ان الفسخ في المثال اما يقع مع النائع ويعود الثمن اليه ، وهو المطالب ببذل المبيع ، فيلزم مثله في المقام ، ولو كان خروج العين عن ملك المقسوخ عليه موجبا لعدم عود العوض اليه الرم في المثال مثله ، ولا يلتزم به احد .

لانا نقول : هذا ذهول عن محط بطرنا في الاستشهاد ، فان حقيقة المراد ان العقد له جهتان : جهة المتعاقدين ، وجهة العوضين ، فقد يقوم شخص مقدم احد المتعاقدين ، وقد تقوم عين مقام احد العوضين ، فكما انه اذا قامت عين مقام المبيع مثلا لم يوجب الفسخ استرداد المبيع بعد خروجه عن ملك المقسوخ عليه ، فكذا اذا قام شخص مقام المشتري مثلا لم يوجب الفسخ رجوع المال الى ملك المشتري بل الى ملك من قام مقامه .

وبعبارة اخرى كما لا يؤثر الفسخ في المبيع الخارج عن ملك المشتري مثلا ، فكذا لا يؤثر المشتري الخارج عن قيد الحياة ، بل يكون الفسخ مع من قام مقامه ،

وهو ما غير الروحة من الورثة ، فالفسخ يوجب خروج الارض من ملكهم ، ويلزمه عود الثمن اليهم ، لأن من خرج المعوص عن ملكه يدخل العوص في ملكه ، وما دام ملك الحي منصوراً لم يكن لتصوير ملك الميت وجه ، ضرورة ان الميت غير قبل لان يملك حقيقة ، واسما التزموا من باب صيق الخفاق في موارد عديدة بالملك الحكمي على خلاف القاعدة ، فلا يصار الى مثل ذلك في المقام من غير دليل ظاهر ، بل ظهور الدليل على خلافه .

ثم انه قل المحيط دام علاه : وبعبارة اخرى حل العقد يوجب تبدل ملك الورثة الى ملك آخر ، لا بطلان الارث ونجدده .

وقال المعترض دام بقاءه : بل المتعين ان يقال : وبعبارة اخرى ان الفسخ الذي هو حل ماعقده الميت يوجب تبدل عنوان تركته الى عنوان آخر ، فهو قبل الفسخ قد ترك ارضاً وبعده قد ترك نقداً ، وحرمان الزوجة انما هو لوجود المانع في التركة ، فاذا ارتفع المانع ارتفع الممنوع ، وملاحظة العود الى حكم مال لميت توطئة لتعيين موروثهم ليس ببطلان للارث ، ولا بارت مجده ، ولو أبى الاى الامن القول بانه بطلان للارث فلامضايفه في هذا التعبير لو شاء ان يسمى تبدل الموروث بطلاماً للارث ، فانه بطلان من حيثية واستمرار وتبدل من حيثية اخرى .

هذا واقول : لعمر الحبيب اللبيب ان هذا لكلام من هذا الغاضل العماد لغريب ، ضرورة ان الميت انما يترك ماله بموته ، ولا يعقل تركه بعد الموت بزمان شيئاً من دون علقه له في ذلك اصلاً ، فما معنى انه قد ترك قبل الفسخ ارضاً وبعده قد ترك نقداً .

وليت شعري ، هل تجوز فيما اذا ترك الميت دنائير فانتقلت الى الوارث واشترى به في اليوم الثاني متاعاً ، ثم باع المتاع في اليوم الثالث بكتاب ، وهكذا الى آخر عمره ، ان تقول ان الميت ترك حين الموت دنائير ، وفي اليوم الثاني متاعاً ، وفي اليوم الثالث كتاباً ، وهكذا ؟ حاشا وكلا لا يفوه به اقل الطلبة فصلاً

عن العالم النبيه .

نعم لو كان للميت علفة بأن كان الخيار له امكن دعوى تركه قبل الفسخ ارضاً وبعده نقداً .

واما قوله دام بقاءه : وحرمان الزوجة انما هو لوجود المانع في التركة ، فاذا ارتفع المانع ارتفع الممنوع .

ففيه : ان ارتفاع المانع انما يوجب ارتفاع الممنوع مع بقاء المقتضى لابعث زواله ، والمقتضى للارث انما هو الوارثية (١) عند موت المورث لابعده ، ولذا ترى ان روال كهر الوارث اورقته بعد موت المورث لا يوجب ارثهم وتراهم بصريحون بكون ارث الذي أسلم قبل القسمة على خلاف لقاعدة للمصوص الخاصة التمهيدية ، فلاحظ مطانه وتدبر .

واما قوله دام بقاءه : ان ملاحظة العود الى حكم مال الميت توطئة لتعيين مورثهم ليس ببطالان للارث ولا بارث محدد .

ففيه : ان البقاء على حكم مال الميت على خلاف لقاعدة ، فلا يلتزم به الا لضرورة ، ولا ضرورة هما اليه ، بل الدليل يسوق الى خلافه كما عرفت .

ثم انه قال لمجيب دام علاه : والسرفى المطلب ان لو ارث بمنزلة نفس الميت فكأنه اشترى لنفسه في حياته ولو ارثه بعد مماته ، فكأن الوارث بقاء نفس الميت ، فكما انه لو فسحه في حياته لم يكن الان بدل ماله ، فكذلك ورثه الذي كأنه هو يبدل ماله ، لأنه يفسخ نياية عن الميت لو كان الخيار للسائق ثم يعود اليه ، وهذا هو الوجه في عدم كون الانتقال الى الوارث بمنزلة التلف ، بحيث يرجع الفاسخ الى مثله او قيمته ، كما هو الحال فيما اذا باع عبر ذى الخيار ، فانه يعد تلعاً وبعد الفسخ لا يسترد العين .

هذا وقال المعارض دام بقاءه : ما عده سرفى المطلب وهو وان نادى به قبله المادى

(١) اراد بالوارثية الجمع لمقتضى الارث مع عدم الموانع كالتقاربة مع عدم الكفر والرق ونحوهما (منه قلبي سره)

واسمعه الحاضر والمأدى ، وإطال زيد مجده تقريره وتوضيحه الا انه بعد تسليمه مما لا ينقده لولم يضره ، ولا يهدم ما قالوه لولم يشبهه .

فان تملك الورثة وارثهم وفسخهم اذا لم يكن من حيث انهم هم ، بل لم يحافظ كونهم نفس الميت لم يوجب ذلك كون العقد عقدهم والقفل فعلهم والمال مالهم حين العقد والاشتراء وافعالهم ، فأبى الدليل على مثل هذا التنزيل بهذا التفصيل الطويل .

فإذا كان مقتضى الفسخ رجوع المال الى من له العقد فكيف يحكم برجوعه اليهم ابتداءً بهذا البيان المنهدم البنيان مصافاً الى انه اذا كان الارث بلحاظ كونهم نفس الميت ، كل ذلك مؤكد للمحافظ رجوع المال الى حكم مال الميت ، وتبدل عنوان تركته فكما قلنا انه يصدق قبل الفسخ انه ترك ارضاً ، وبعده انه ترك نقداً ، فكذلك يصدق عليه بحسب ما اوضحه انه كان يملك ارضاً في زمان كذا ويملك نقداً في زمان كذا ، وحرمان الزوجة التي هي نفس الميت تنزيلاً وعدم حرمانها عبارة عن عدم امتناع الميت ببعض ماله في زمان لخصوصية مانعة فيه ، وانتفاعه به في زمان آخر ، وانتقال المال الى الورثة بالارث وان صح انه لا يعد تلفاً لكنه مما يؤيد ان الملحوظ في الاحكام حال نفس الميت ، وان المال حال كونه عند الورثة كانه عند الميت .

وبالجملة : فكما ان الورثة حال تملكهم الارض انما يلاحظ كونهم درجة نازلة للميت يتلقون الملك عنه فكذلك حال تبدل ارض الميت بحل ما عقده ، وانتقاله الى درجاته المازلة المتلقية منه ، فالجمع بين لمحافظ كونهم نفس الميت تنزيلاً ولمحافظ عدم تبدل عنوان تركته الميت وعدم العود الى حكم ماله جمع بين لمحافظين متناقضين .

وبيان اوضح ينكشف به عدم اجزاء ما انتب نفسه في توضيحه : ان لنا في هذا المفروض على ما ذكرناه ، ميلاً تحقيقاً وميلاً تنزيلاً ، والفسخ عبارة عن حل العقد الصادر من الميت التحقيقى ، وليس بمعاوضة جديدة ، كما اعترف به ، وبعد

الفسخ عود المال الى الميت ، او صيرورته في حكم ماله ممكن بل واقع عنده كما في بعض الفروض الآتية في آخر كلامه .

فإذا سجل العقد باعتراه وامكن عود المال الى الميت تحقيقاً باعتراه ايضاً ، وكان منقضى الفسخ العود الى الحالة الاولى من حين الفسخ ، فمجرد كون الميت التبرلي موجوداً كيف يعقل ان يكون مانعاً من ذلك العود ، وكذا دفعه الارض لثني كانت مال الميت الحقيقي ، وكانت حال كونه عند الوارث كأنه عند لميت ، وحال انتقاله اليه كأنه لم ينتقل ، فهل مثله يعقل ان يكون مانعاً من ملاحظه العود الى بعض الميت ؟ .

وبالجملة ما طال في توصيحه في كون الوارث هو نفس الميت ثانياً لا يعقل له وجه مزاحمة لتأثير الفسخ اثره الحقيقي ، فكأن على بصيرة من الامر .

هذا واقول : بما اوضحناه آنفاً ظهر سقوط مذكره من اقتضاء الفسخ رجوع المال الى من له العقد ، كما ظهر كون بيت بيانه اولي بالانهدام من بيان المجيب ، وكأن في كلام المجيب مقدمة ، وهي كون دخول المال في ملك الميت وكونه بحكم ماله على خلاف القاعدة ، طواها لوصوحها .

وظهر بوضوحاً سقوط مذكره من ترك الميت الارض مرة والنقد اخرى .
وظهر ايضاً سقوط مذكره من وقوع البقاء على حكم مال الميت في جملة من الفروض ، فان النزاع ليس في الامكان حتى يستشهد بالوقوع في هذه موارد على الامكان ، وانما الكلام في انه هل هناك دليل ملجئ الى الالتزام بالبقاء على حكم الميت المعالف للقاعدة ام لا ؟ ، وقد عرفت عدمه ، بل قيام الدليل الواضح على خلافه .

واما قوله - دام بقاء في آخر كلامه المذكور - : « وبالجملة ما طال في توضيحه من كون ... الخ » .

ففيه : ان جهة المزاحمة ظاهرة ، وهي انه بعد قيامه مقام الميت وكونه نفسه يلزم عود المال الى ملكه دون المتوب عنه .

ثم قال للمجيب دام علاه: فلكون الوارث معزلة بمس الميت لم يكن الانتقال اليه محققا ، لصديق تلف العين ، فكان الميت حي ومالك لم ينتقل عنه والعقد الذي عقده الميت فهو لوارثه ايضاً بحسب الاستمرار . فعقده لنفسه ، لمحققاً وبمسه التبريلي . ولا يقل : ان الفسخ يقضي العود الى من له العقد وهو بمس الميت لا الوارث .

هذا وقال المعارض دام بقاءه : قد عرفت ان عدم صدق تلف العين مما لا ينافي اعتراف العود الى حكم مال الميت ، بل يؤكد ان المال حال الانتقال اليهم ذاته لم ينتقل وبعد هوفى يد الميت وتصرفه .

وبعد احدى تبريل شيء مر له شيء بعد تسليم تمام الدليل على التبريل لا بوجوب استقلال الممرل في الحكم ، وسقوط الممرل عليه مع وجوده وامكان اعتباره عن درجة اللحاظ والاعتبار جداً ، ولعله مما لا يجهل .

و قول : قد بين سقوط ذلك معاصر ، فان مجرد عدم مفااة صدق تلف العين لاعتبار العود الى حكم مال الميت ، لا يثبت مطلوبة بعد عدم الدليل المصحح الى ذلك كما هو الغرض ثم نه علق المعارض دام بقاءه على قول المجيب دام علاه في عبارته المذكورة : اذ قد عرفت ان الوارث ايضاً بمن له العقد .

قوله دام بقاءه : صريح كلامه زيد مجده انه يسلم هذا المعنى من ان مقتضى الفسخ العود الى من له العقد ، الا انه يدعي ان الورثة ايضاً بمن لهم العقد لانهم بمنزلة نفس الميت وقد اوضحنا ان هذا لتبريل لولم بوجوب ترتيب مقتضى العقد عليه تحقيقاً فليس مدافع عنه ، ولا مفااة بين هذا لتبريل وبين تأثير الفسخ ثره حقيقة قطعاً ، وما الذي اوجب رفع اليد عن حقيقة مقتضى الفسخ الى ما هو بمنزلة .

واقول : لو كان مراد المجيب ما استفاده من كلامه لم يكن ليحتاج ما ذكره عليا ، اما ان توصيحه ولا بعيد ، بل التأمل فيما مر مما يظهر لك عدم توجهه على كلام المجيب ايضاً .

ثم نه قال المجيب دام علاه: ودعوى ان ملكية بقية الورثة متزولة لامستقرة

فعود العوض اليهم غير لازم .

مدفوعة : بان التزلزل يقتضى تبدله بالعوض لا العود الى المالك الاول، وما يستدل به من ابقاء ديون الميت وانقاذ وصاياه من هذا المال المردود فيدل على عوده الى مال الميت ، او صيرورته بحكم ماله .

ففيه : ان ذلك ليس من جهة انتقاله الى الميت بسبب الفسخ ، بل ذلك لتعلق حق الديان و لموصى لهم بالعوض الذى دفعه الوارث للفسخ ، ولذا لو لم يحتف مالا، يتعلق به الدين والوصية كما لو باع شيئاً بخيار الشرط واتفق الثمن ولم يحتف شيئاً ، فرد الورثة مثل الثمن من صلب مالهم وفسحوا لم يصرف المردود في الدين ولم تنفذ وصاياه منه كما ادعى السيرة عليه الشرح المحقق الابصارى (رحمه الله) ولو اقتضى الفسخ العود الى الميت ، او صيرورته في حكم ماله لوحب صرفه في لدين في القرض .

هذا وقال المعترض دام بقاءه : فيه اولاً : ان عدم الرجوع الى حكم مال الميت في هذه الصورة ليس امراً مسلماً يستشهد به على شيء، والشبح المحقق الابصارى (رحمه الله) الذى نقل عنه دعوى السيرة ذكر في هذه المسئلة وجهين ، وجعل اولهما الرجوع الى حكم مال الميت ، وتعلق حق الديان به ، وعد ذلك مقتضى الفسخ، وان استظهر بعد ذلك غيره على تأمل يلوح منه، قائلاً آخر الامر : ان المسئلة تحتاج الى تنقيح زائد ، فكانه كلامه (رحمه الله) في نادى النظر قبل تنقيح البحث . وثانياً : ان السيرة المدعاة ممنوعة على مدعيها كائناً من كان ، ومتى كانت هذه القضية شائعة في الادوار ، وهذه المسئلة الواقعة في جميع الاعصار؟ ومن الذى احرز عمل المسلمين المتدينين وهدم الرأسمال والتزامهم باخراج الديون و انقاذ الوصايا من هذا المال المردود؟ ولعمري الحبيب : ان دعوى السيرة في مثل هذا المقام من هذا المخرب الحاذق لعجيب.

وثالثاً : انه على تقدير التسليم فالعارق ان للورثة في المقام اعتبارين : اعتبار انهم نفس الميت تنزيلاً ، ولهذا يفسخون ولهم حق الفسخ ، واعتبار انهم ذو مال

جديد غير مرتبط بالميت يدفع عوضاً عن المبيع، فكان الميت يعاوض ماله السابق بمال غير مرتبط به في اللاحق، لا لكون المسح معاوضة جديدة، بل لانه منزل منزلة الميت على حسب تنزيل المال المختص بالورثة منزلة ماله في جواز جعله بدلا عن المبيع، وكونه رداً لمثل الثمن، ولهذا لا يجوز لغيرهم دفع المال بدلا عن الثمن ثم الفسخ.

ثم انه يلزمه انه لو دفع بعض الورثة من ماله وفسح العقد بناء على تقدم الفسخ احتسب المبيع بالفسخ، ولا يرى انه يلتزم به اولا.

وقول: ان اعتراضه الثاني في محله، واما اعتراضه الاول فمن لاحظ كلام الشيخ المحقق الانصاري (رحمه الله) بان له صراحته في دعوى المبيرة، وما حكاها عن ذيل كلامه لا يقيد تردده بعدفتواه بقوله: «الاظهر... الحج» كما لا يخفى وكيف كان فلا يذهب عليك ان التشبث بالمبيرة من المحجب دام علاه اشبه شيء بدعوى المعارض في صدر كلامه مسلمة ارضا في فرص البحث كما عرفت.

واما اعتراضه الثالث فيمكن دفعه بان غرض المحجب لعله التفرقة بين ما اذا كان للميت ومن قام مقامه صفة، وبين ما اذا لم تكن، و ان الالتزام بالبقاء على حكم مال الميت فيما يوفى منه ديونه ووصاياه اما هو لوجود علة للميت هناك، وحينئذ فلا يتجه عليه ما ذكره المعارض.

ثم انه قال المحجب دام علاه: نعم لو صالح ماله بلا عوض، وكان له الخيار فورثة الميت لو فسح اقتضى العود الى الميت اولا، ثم الارث او الصرف في الدين فان الوارث لم يرث شيئا في مقابله حتى يعود عوضه اليه بالفسخ.

وقال المعارض دام بقاءه: هذا مما يساعدنا وفيه تصريح بما كان عود المال الى الميت، او صبرورته في حكم ماله ووقوعه، ولا يضربنا حتى نتكلم عليه الا ان الوجه فيه ليس الا ما ذكرناه من عدم ارث الوارث في مقابله شيئا، بل الوجه هو اقتضاء الفسخ.

واقول: فيه ما عرفت من عدم كون الكلام في الامكان، بل في وجود الداعي

الملحق الى الالتزام به ثم انه قال المجيب دام علاه : وكذا لو صالح ماله بعوض واتلفه ، ففي هذه الصورة ايضاً يعود بالفسخ الى نفس الميت ، وكان الأثر حين الفسخ ولو كان ارضاً لم تترث منه الزوجة لانها لم تترث من عوضه .

هذا وقد المعترض دام بقاءه : هذا كلام غريب واستدراك عجيب و مناقضة بينة حيث انه بعد اصراره بالفسخ على عدم الرجوع الى حكم مال الميت فيما لو صالح بعوض وفسخ الوارث ودفع العوض من مال الميت كما هو المعروف في اصل المسألة ، وبعد جزمه ايضاً بعدم الرجوع الى الميت فيما لو باع واتلف الثمن ودفع لورثة العوض من مالهم ، وحكمه (ريد مجده) بعدم الصرف في الدين ونقله دعوى السيرة عليه لابقى موقع لهذا الفرع حداً ، اذ بعد ما تنف العوض ، فاما ان يدفع الوارث العوض من مال آحر من اموال الميت فيرجع لمبيع المردود اليهم عنده على ما ذكره ووضحه ، واما ان يدفعوا من مالهم فيرجع اليهم ايضاً على ما حرم به ونقل عليه دعوى لسيرة ، فابى الموقع لهذا الفرع لدى حكموا فيه بالعود الى نفس الميت ؟ وهل هو لا مناقضة واضحة في اسطر قليلة ؟

واقول : هذا من المعترض في غاية العراية ، لو صرح الفرق بين لقرصين اللذين اتت بينهما المناقضة ، قد في صورة الصلح بلا عوض ينتقل الى الورثة الخيار الذي بسببه ملكوا ان يملكوا بعد الفسخ لا داعي الى عود المال الى الميت بخلاف ما اذا صالح بعوض بغير خيار واتلف العوض ، فانه لا يمتن حينئذ الى الورثة شئ حتى تجرى قاعدة دخول العوض في ملك من حرج المعوض من ملكه فلا ملحقاً الا الالتزام بالعود الى الميت ، فلا تذهل .

ثم انه قال المجيب دام علاه ايضاً : ولو عقد عقداً لأرماً ، ثم أقال الوارث بناءً على جوازه في حقه ، كما يظهر من صاحب الجواهر (رحمه الله) نقلاً عن العلامة (رحمه الله) ايضاً (١) فيبعد : بناء القول بالانتقال الى الميت بلاقالة ،

او صيرورته في حكم ماله.

هذا وقال المعترض دام بقاء : لآوجه لعهده ، على ان الاستعداد معا لا يصلح
حجة لاحد.

واقول : الوجه في بعده ما مر من مخالفة الانتقال الى الميت، او صيرورته
في حكم ماله للقاعدة والاستعداد ان لم يصلح دليلا ، فلا اقل من صلاحيته للتأييد.

فوائد

الاولى: انه يطلب الكلام في انتقال الجبار الى الوارث ، والى خصوص
الزوجة والمحاكمة بين شراح القواعد ، والكلام في كون الفسخ مؤثرا من حبه
من حيات كتابا الكبير، والكلام فيما يحرم من الزوجة من كتاب الارث منه.

الثانية: اني قد شاهدت جوابا فارسيا لبعض من لم افهم اسمه موافق للمعترض
المدكور، قد ارعد وارتق وترسم وغرد وشتم على من حلقه ، وحسب انه اني
بحجة بدعية ، مع انه كسر اب بقية ، و رعم انه اني بما يعنى عن تكلف النظر
و لثبوت ، مع انه اوهن من بيت العكبوت ، اجرى الله تعالى قسم العقر على ماصدر
منه ومناهي من حقه عليه عظيم .

الثالثة : اني انما لم ابين اسمي في اول الرسالة ولا آخرها لما رأيت من
ايرائه عدم تأمل اعلام العصر في كلماتي لما استفر عليه رأيهم ، وجرت عليه عدتهم
من النظر الى القائل دون المقول ، وكأبه عن "لهم عن طريق الاوائل عدول، والله
خير معقول ومأمول ، واحل من بصر من الرد ويصح من القول .

وقد حررت هذه الرسالة يوم الاربعاء الخامس والعشرين من شهر شوال
سنة (١٣١٩) مع كمال الاستعجال ، وكثرة لغواني والاشتغال المورثة لنشئت الفكر
والخيال والتمس من الماظرين فيها ان يتركوا التعصب، وان يبينوا ما حطر سالهم
في كلماتي من الطر حتى اذكر دفعه على حسب الوسع والطاقة .

والحمد لله اولا وآخرأ والصلاة على اشرف الرسل وآله خير آل .

منشورات :
دار القرآن الكريم

ارث الزوجة

تأليف

أقل خدمة الفقه الاسلامي

لطف الله الصافي الكلبايغماني



الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وارث السماوات والأرضين: والصلاة والسلام
على نبينا وسيدنا أبي القاسم محمد وآله الطاهرين .

وبعد: ناد علم الفرائض والمواريث (١) من أهم العلوم الشرعية التي لا يقوم
الاجتماع الاسلامي الا على بحثها، ودراستها، والعمل بباطنها وقد نتجت في هذا
العلم روح العدل، لاسلامى، وسماحة شريعة القرآن، وعابيتها بما لم يكن مورداً
للاعتناء من ظهور هذا الدين الحنيف (٢) .

(١) عرف بعضهم هذا العلم بأنه علم بقواعد، وجزئيات تعرف بها كيفية
صرف تركة الميت الى الوارث .
وموضوعه لوارث والتركة، لأنه، يبحث فيه عما يعرض للتركة والوارث .
ووجه الحاجة اليه الوصول الى اتصال كل وارث قدر استحقاقه . وغايته
الافتقار على ذلك .

(٢) من الامور المعلومه عند الباحثين في فلسفة احكام الشريعة ان قانون
التوريث الاسلامي قد منع من تكديس الاموال في ايدي قليلة، ومنع من ظهور
مفاسد نظام الطبقات، وتجمع الثروة مورعها تحت رعاية احكام الارث بين ورثة*

ولا يرجع الحصومات الحادثة في الموارث إلا بأرجوح فيه .

* لميت من الذكور و لا بنات ، ولم يجعلها ملكاً للولد الأكبر بعكس ما قضى بقانون الارث في بعض الممالك المدعية بالتمدد والقدم مجعها للولد الاكبر وجعل الثروة مكسدة في يد واحد من الورثة .

و ضرر هذا القانون من جعل الاموال و ادحارها عند آحاد من الناس و ثارة لصدقة بين العبي والفقير ، والوارث الذي يملك جميع التركة ، والوارث المعزوم ، غنى عن التوضيح والبيان .

فالشرعية الاسلامية هي التي حانت بحكم وفو عد في مرائض والموارث تعالج مشاكل اقتصادية واجتماعية . كما قد عالجت سائر المشكلات الاقتصادية ودفعت اسباب المعافرات باساليبها الصحيحة الكاملة ، وما تعرض على المشربة من النظم الدينية و الاخلاقى والاقتصادى ، والاجتماعى ، ولكن المسمى تركوا هذه الاساليب المحكمه الشرعية فصاروا في بلادهم ادلاء

وقانون لارث في الاسلام هو القانون الذي منح النساء نصيبهن من الميراث بعد ما كان محروبة ، وعزهم معوهن ذلك فكانوا يورثون لرجال دون النساء فراجع كتب الفاسير واسباب الرول وآيات الاحكام مثل مجمع البيان ، واسباب الزول للراخدى و كسر العرفان وما حرجوه في شأن قولہ تعالى في سورة النساء .

للرجال نصيب مما ترك الوالدان ، والاقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان ، والاقربون مما قل منه او كثر نصيباً معروفاً وقوله تعالى . يوصيكم الله في اولادكم الآية . حتى تعرف سلع رعية الاسلام من هذه الناحية لحقوق المرأة .

وقد شهد على ذلك بعض المشاهير من علماء اوربا في كتابه (حصارة لعرب) قال : وما دىء الموارث النبي يص عليها الفرق على جانب عظيم من العدل والانصاف .. و لشرعية لاسلامية محبت الزوجات - النواتى - يرغم ان المسلمين لا يعاشروهن بالمعروف ، حقوقاً في الموارث لا نجد مثلها في قوانينا *

وكفى في فصل هذا العلم ما روى عن النبي ﷺ تعلموا الفرائض ، وعلموها

* وإن كان الأولي أن يقول: منحت النساء - لأن الإسلام منع النساء من الزوجات وغيرهن حقوقاً في الموارث ، وغيرها لا يجد هذا الرجل مثلها في قوانين أهل ملته ونحلته .

وأما الاختلاف في قدر نصيب الرجل والمرأة في بعض الموارد كالبيت ، والأبن حيث قدر للذكر مثل حظ الأنثيين ، وكالروح والروحة فليس فيه حقتار للمرأة ، وبخس حقها ولأن الولد يرث ضعف الأنثى لأنه الولد ولذكر ولاشي يرث نصف ما يرث الذكر لأنها الأنثى .

بل إنما جعل نصيب الرجل أكثر لكثرة حوائجه الاقتصادية ، ونفقاته المالية ولما ألقي عليه الإسلام من العقات كفقة الزوجة والأولاد أو يلقى عليه لعرف والعادة كتجهيز من قرب زواجها ، وإعطاء صداق روجة الولد وغيرها .

وأما المرأة فليس عليها هذه العقات ، ولا تدفع المهر عند الزواج بل تأخذ بعكس الرجل ، ويتحمل زوجها نفقتها فحاشا الإسلام أن يدع الصنف ويوفر نصيب القوى وإن يطر في مثل هذه الأحكام المالية المتضمنة لحكم اقتصادية إلى ما ليس له دخل في تشريعها .

فهذا الفرق الطبقي بينهما ليس بالإقامة العدل بين الذكر والأنثى والأخذ بأسباب الواقع والحقيقة

ويرد تعليل هذه الأحكام على تعصبل الرجال على النساء أن الله تعالى ساوى بين الأبوين في الميراث فقال سبحانه في سورة النساء (لا يه ١١) : ولا يوه لكل واحد منهما السدس ولو كان الإسلام فصل نصيب الرجل على المرأة مطلقاً لعله أنه الرجل ، وهذه المرأة ، لما ساوى بينهما في هذا المقام ، وفي بعض المقامات الأخر .

فهذا شاهد على أن الحكمة في امتياز الرجل على المرأة في الميراث ليس فضله عليها وهذا اتوهم إنما نشأ من عدم مراجعة نصوص الكتاب والسنة والتأمل فيها * .

الناس فانها نصف العلم وهونى وهو اول شىء يتزع من امتى (١) وفى حديث آخر

«والمحصل ان من سبر الشرائع والقوانين وتواريخ الملل يجد ان شريعة من الشرايع وامة من الامم لم تنصف المرأة كما انصفها الاسلام وشريعته السمحاء. فالاسلام قرر حقوق المرأة ، وناصر المرأة ، وكرم المرأة وحرر المرأة ، واخذ بيدها مما كانت تتردى فيه .

فعلى الدين يهتفون فى بلاد المسلمين وتعلو صيحاتهم مناديين بحقوق المرأة ويظهرون الترحم على النساء ان كانوا صادقين ان يدعوا الجميع الرجال والنساء الى النظام الاسلامى الذى عالج مشاكل الحياة الانسانية كلها .

وان كانت برعتهم فى ذلك ان يتخذوا المرأة مطية لشهواتهم ، وان يروجوا الدعارة . وفوضى الاخلاق ، وانحطاط الاداب وخروج النساء كاسيات عاريات وان يخلعن جلباب الحياء والعمه ، ويمزغن من رى الحجاب ، ويسلكن مسلك المرأة الغربية فتعود بالله من فتنهم ، ومن دعاياتهم الفاسدة الهدامة التى هى من اضر الاعيب الاستعمار على المسلمين .

هذا - و مما روى ايضاً فى احكام الارث الاسلامى مصلحة الوارث فترى اذا كان دين الميت اكثر من تركته لا ينحمل الوارث الرائد كما لا يتعد وصية المورث بحرمان الوارث من الارث .

نعم تنفذ وصيته فى ثلث ماله اذا لم تكن وصية بالحرمان ، وتفصيل ذلك مذكور فى الفقه.

ومن ناحية اخرى يقول مؤلف كتاب (الاسلام ومبادئه المحالدة). انك لو تأملت فى حكمة الاسلام فى احترام الملكية الفردية ، ووضع القواعد العامة للموارث لعرفت ان هذا من اكبر الدوافع التى تحفز الممولين الى قوة الاستثمار والنشاط ، والانتاج ، ويدعو الى السهر على المصالح وبذل الجهود القوية *

(١) المبسوط كتاب العرفى والموارث - الجامع الصغير ص ١٣١ ح ١

اخرجه عن الحاكم وابن ماجه .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : تعلموا الفرائض، وعلّموها الناس فأنى مرة مقوص،
وسمى من العلم، ويظهر نفس حتى يختلف الرجال في فريضة، ولا يجدان من
يقصّل بينهما (١) .

وقد اهتم المسلمون لاسيما الشيعة بهذا العلم، وتعليمه وتعلمه، وبرع بينهم رجال
أفادوا في علم الفرائض.

كما قد اورد فيه جمع كثير من لأصحاب، والمحدثين، والفقهاء كتباً
* وفي تكثر الاموال، وهو في الوقت نفسه يحق هذه الاموال من نعتت به ايد السرف
والتدبير والرجل لدى يعرف ان الاموال التي بدل في جمعها صحتة وعقله، ستصير
بعد ذلك الى لدولة ولا يستع بها سوه بطرق مباشر ليس هناك ما يميزه الى ادحارها
ويدعه الى المحافظة عليها)

في الحديث المروى عن مولانا لرص عليه وعله اعطاء نساء نصف ما يعطى
الرجال من الميراث لان المرأة اذا تزوجت حدث والرجل يعطى فلذلك وفر على
الرجل، عنة جرى في اعطاء لذكر مثل ما يعطى الانثى لان الاشى في عيل للذكر
ان احداث وعليه ان يعولها وعليه معها وليس على المرأة ان تعول لرجل
ولا يؤخذ بعقبة الاحتاج موفر لله تعالى على لرجال لذلك، وذلك قول الله عز وجل
الرجال اقوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما ابقوا من موالهم
الحديث (عيون اخبار الرضا ج ٢ ص ٩٨) .

وفي القوي ان الفهمكي سأل مولانا الامام ابا محمد العسكري عليه وعلى به
الدى وعدة به لأمم الصلاة والسلام : ما بال المرأة المسكينة تأخذ سهماً واحداً
وبأحد لرجل سهمين فقال ابو محمد عليه ان المرأة ليس عليها جهد ولا عقة ولا عليها
معقبة فمادلت على الرجال ففتت في نفسى : قد كان قيل لى : ان ابن ابي العوجاء
سأل ابا عبد الله عليه عن هذه المسئلة فاجابه بهذا الجواب فاقبل ابو محمد عليه الى
فقال : نعم هذه مألة ابن ابي العوجاء والجواب ما واحداً كان معنى المسئلة واحداً
الحديث (روضه المتقين ج ١١ ص ٤١٣)

قيمة ، وتكلموا في مسائله وفروعه وفقوها تقيحاً جيداً .

ومن صف فيه من قدماء الشيعة جمع من الشيوخ وكبار صحابة الائمة ومعاصريهم كالحسين بن سعيد الاهوازي ، وعمر بن اذينة ، ويونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى ، والحسن بن محبوب السراذ ، والحسن بن محمد بن سماعة ، والفضل بن شاذان مؤلف كتاب العرائض الكبير ، والعرائض الاوسط ، والعرائض الصغير ، ومعاوية بن حكيم ، ومحمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي ، وعلى بن الحسين بن بابويه وغيرهم من علمائنا رضوان الله عليهم الى هذا العصر . فقد ادوا حق البحث والدراسة في هذا العلم بحيث ليس مغالياً من ادعى ان جل مسائله صار عند فقهاءنا من الواضحات التي لا يحتاج استنطاقها الى اتعاب النفس والمحص و لتتبع الكثير .

ومع ذلك لم يبلغ البحث في بعض مسائله منتهاه ، ولم يرتفع الخلاف فيه . ومن هذه المسائل مشكلة ارب الروجة فاختلف فيها فتاوى الفقهاء رضوان الله عليهم حتى استقر رأي المشهور من متأجري المتأخرين ، والمعاصرين على حرمانها من الاراضي مطلقاً . الا انه لما استقر سببنا الاستاذ المرجع الديني الاعلى والعلامة الاكبر فقيده العلم والاسلام الامام البروجردي جزاه الله عن الاسلام واهله خير الجراء ، اختصاص الحرمان باراضي الدور ، والمساكن بل اتى به اذا لم يتصالح الورثة مع الروجة دخلت المسئلة في دور جديد ، وقامت معركة البحث فيها بين العلماء .

وانى وان لم اكن اهلاً لهذا المصمار الا انه لما رايت رغبة بعض المصلاء لاستساخ ما كتبه في ذلك سالماً برلت عند رغبته ، وكتبت هذه الرسالة بعد مراجعة ما كتبه مختصراً في عصر سيدنا الاستاذ قدس سره وامثل الله تعالى ان يجعله في صحبة حساني وبغفرلى ، ولا ساندني ولوالدي ايه عفور شكور .

٢٤ ربيع الاول ١٣٨٥

لطف الله الصافي

لطف الله به

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انه لا خلاف بين غير الامامية من المسلمين في ان الزوجة تراث من زوجها من جميع امواله من ارض الدور والمساكن ، والصباغ ، ومن الاشجار ، والابية والثياب وغيرها من غير استثناء شىء منها وانما تراثه من عين ماتركه .
 وحجتهم في ذلك قوله تعالى في سورة النساء : ولكم نصف ماترك اذواكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ، ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصون بها او دين ، وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها او دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلیم (١)
 وجه الاستدلال ، والاحتجاج بها ان الموصول موضوع لايجاد الاشارة ، وبهذا امتازت «ما» الموصولة عن الموصوفة لان معنى «ما» الموصولة ما يبرعته بالعارسية ؛ [آ آ جيزى] بخلاف الموصوفة فاذا كان في الين شىء معهود رجعت الاشارة اليه والمشار اليه يكون ذلك الشىء المعهود ، والا فالموصول يشمل جميع ما يمكن ان يشار اليه لان القول باختصاص الاشارة ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح .

(١) سورة النساء (٤) الاية ١٢

فعلى هذا يكون مفاد الآية لكريمة عموم ارث الروجة من عيان جميع التركة ، ولا فرق في ذلك بين ارث الزوج من تركة الروجة ، وارثها من تركته . فكما ان الموصول في قوله سبحانه : ولكم نصف ما ترك اؤواحكم استعمال في الاشارة الى جميع تركة الروجة كذلك استعمال في قوله تعالى قال : ولهن الربع مما تركن - في الاشارة الى جميع تركة الزوج وأمواله . ولارب في صحة هذا الاستظهر مع قطع النظر عن تخصيص عموم الآية بالروايات ، واجماع ائمة اهل البيت عليهم السلام . فأخذ الجمهور به لانهم تركوا العمل بروايات ائمة اهل البيت ، والاحتجاج بأقوالهم وفتاواهم مع ان الرجوع الى ائمة اهل البيت عليهم السلام في العلوم الدينية ، والمعارف الاسلامية واجب على المسلمين بمقتضى حديث الثقلين المعروف المنواتر ، وغيرها من الاحاديث المعتمدة كاحاديث الامان . واحاديث السببة فلا يحور العمل بعموم الكتاب ، والسنة بدون المحصن عن ماورد في تخصيص العمومات في احاديث الشيعة وروايات ائمتهم عليهم السلام (١) .

والحاصل ان فتوى العامة ، واحذهم بعموم الآية ليس لانهم لا يحصون عموم الكتاب باخبار الاحاد فان مذهبهم استقر على تخصيص الكتاب بحبر الواحد (٢) بل احدثوا بالعموم بدعوى عدم ثبوت المحصن عندهم على ما لتزموا به من ترك التمسك بالفترة الطاهرة اعدال الكتاب عليهم السلام والاعراض عن الروايات المخرجة عنهم في اصول صحابهم وجوامع شيعتهم .

(١) يرجع في ذلك كتابا (امان الامة من الضلال)

(٢) قال الشيخ في العدة (ص ١٣٢): واما تخصيص الكتاب بالسنة فلا خلاف

فيه بين اهل العلم ، وقد وقع ايضاً في مواقع كثيرة لان الله تعالى قال : يوصيكم الله في اولادكم . وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان . وغير ذلك من آيات الموارد وحصصا من ذلك القائل والكافر لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يرث القائل ولا يرث اهل ملتين وغير ذلك .

فلا يرد علينا منهم اعتراض بأنكم تركتم الأحد بالكتاب واحدتم بالروايات فان ذلك جائز على مذهب الفريقين اذا كان الكتاب عاماً والحديث خاصاً .
لا يقال لأرب في تخصيص الكتاب بالحبر المروى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام اذا كان متواتراً أو سنزله من حيث حصول القطع بصدوره واما تخصيصه بخبر لواء محل الخلاف

فانه يقال مضاداً الى انه قد ثبت في محله صحة تخصيص الكتاب بخبر الواحد المعتبر عند العقلاء ، لانصاره في المسألة وان لم يكن متواتراً لقطاً وتفصيلاً لأرب في كونها متواترة اجمالاً ومعنى فيخصص بها عموم الكذب .

«مذهب الامامية»

وامذهب اصحاب الامامية في المسألة فلاحلاف بينهم في حرمان الزوجة في الجملة من بعض ماترك زوجها ولم يسمع نسبة حلاف الى احد منهم لأرب الجليل وسبأتي ما فيها .

وقد عد ذلك من متفردات الامامية (١) ومستندهم في ذلك روايات كثيرة متواترة مخرجة عن طرقهم الدالة على حرمانها من بعض ماترك زوجها المحصنة لعموم الآية .

وبعد ذلك فمن عجيب الاستظهار ان يقال : ان اطلاق كلام مثل الصدوق في المفنح والهداية والقاصي في الجواهر والدلي في المراسم يؤذن بموافقتهم للاسكا في ان اطلاق مثلهم بعد هذه النصوص التي هي في غاية الاعتبار وفوق حد التواتر الدالة على الحرمان في الجملة لم يكن الا لا يكلمهم حرمانها الى

(١) قال السيد قدس سره : ومما انفردت به الامامية القول : بان الزوجة لا تراث من رباع المتوفى شيئاً بل تعطى بقيمة حقها من البناء والآلات دون قيمة المراسم الخ (الانتصار (ص ٣٠١) .

الوصوح و لظهور فشان هؤلاء الاجلة ارفع واسمى من ترك هذه النصوص لدلة على اجماع اهل البيت عليه السلام وخواص شيعتهم وتلامذتهم على لحرمان وكيف يستظهر ذلك من كلام الصدوق بعد اختياره الحرمان في الفقيه واصحاب من ذلك ادعاء القاضي نعمان في دعائم الاسلام اجماع الامة والائمة على ما نسب الى ابن الجبجد وتأويله الروايات بما يطول الكلام بذكره ورده لوصوح فسادة (رحمه الله تعالى) .

ان قلت : لم لا يجوز أن يكون مستنداً لأمثل الصدوق في المنع والهداية والديلمي وغيرهما معارضة الاحبار الدالة على الحرمان باخبار طاهرة في انها اثرت من جميع ما تركه لروح مثل حبر عبيد بن زرارة والبقاق قالوا : قلنا لابي عبدالله عليه السلام : ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها روحها وقد مرص لها الصداق قال : لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وان ماتت هي فكذلك (١) .

وخبر ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته او ارضها من التربة شيئاً او يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً ؟ فقال : يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت (٢) .
وانما عملوا بهذه الاخبار لموافقتهما للكتاب .

قلت : اولاً يمكن ان يقال في خبر عبيد ان السائل اراد السؤال عن مقدار استحقات الزوجة غير المدخول بها للصداق ان مات زوجها فاجاب عليه السلام بان لها نصف الصداق ثم دفع توهم مساواة ارثها للصداق في التصريف وارثه منها ان ماتت قبل الدخول فقال ترثه من كل شيء وان ماتت فهي كذلك وهذه الجملة تكفي لبيان ذلك ولم يكن الامام عليه السلام يصدد بيان اكثر من ذلك وتفصيل الحكم واحتمل بعضهم ان منشأ السؤال فيه توهم الراوي ان موت زوج غير المدخول

(١) الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٢ ب ١٩٧ ح ١٠ / ١٢٢٢١

(٢) الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢ ب ١٧٥ ح ٨ / ٨١٢

بها موجب لحرمان الزوجة من الارث فلا ترث منه شيئاً كطلاق المريض في بعض الاحوال لاسبابها مع فرضي الصداق لها .

فقد قيل لها نصف الصداق يعني لا تستحق كله كما ربما توهم السائل وترثه من كل شيء يعني موت الزوجة لا يكون مصفاً بل ترث من كل شيء ترثه كما احتمل ان مشأ السوال توهم الراوى ان موت الروح يوجب تصيب نصيبها من الارث كما يوجب تصيب مهرها والجواب مسوق لدفع هذا الوهم وانها ترث من كل شيء ترثه الزوجة المدخول بها هذا ولكن الاحتمال الاول الذى ذكرناه اظهر واما حصر ابن ابي يعقوب فيمكن ان يقال فيه : ان مراد السائل ان الرجل هل يرث من دار امرأته او ارضها من الربة شيئاً يعني من عيها او قيمتها او لا يرث كما لا ترث المرأة من ذلك شيئاً لاس العين ولان القيمة فاجاب عليه السلام بانه يرثها وانها ترثه من كل شيء تركه وتركت ورد ما في ذهن السائل من انها محرومة من العين والقيمة واثبت التوارث بينهما في الجملة وهذا كما ترى يصلح لال يكون مستند السيد قدس سره وان كان ظهوره فيه ايضاً محل المسع بل دعوى عدم ظهوره في معنى الحرمان مطلقاً وفي ثبوت الارث من القيمة قريب جداً اللهم الا ان يقال ان القدر المتبقى منه هو معنى الحرمان من القيمة وفيه .

اولاً : ان الاحد بالقدر المتبقى انما يصح اذا دار الامر بين الاقل والاكثر وفيما نحن فيه الامر دائر بين المتباين العين او القيمة وعلى هذا لا يتم الاستدلال به على سبيل الجزم لمختار السيد ايضاً فتدبر .

وثانياً أن ظهور هذه الطائفة من الاخبار في ان المرأة ترث من جميع تركه الزوج لو ثبت ليس اقوى واظهر من ظهور الكتاب ولا اكثر اعتباراً منه فيحصص عمومها بالاحار الدالة على الحرمان كما خصصنا بها عموم الكتاب .

ان قلت هذا اذا لم تنفع المعارضة بين هذه الاخبار الدالة على عموم ارثها من تركه الزوج وبين الطائفة الاخرى الدالة على حرمانها في الجملة وبعد المعارضة يجب علاجها بالرجوع الى المرجحات فيرجح الطائفة الاولى بموافقة الكتاب .

قلت : ان الرجوع الى المرجحات اما يجوز اذ لم يكن التوفيق العرفي بينهما واما اذا جمع العرف بينهما بحمل الظاهر على الاظهر او العام على الخاص يجمع بينهما فلا يرفع اليد عن العام المستلئ بالخاص في غير مورد الخاص ويعمل بالخاص في مورد كما استقر عليه بناء العرف في محاوراته ولا ريب ان ما دل على الحرمان في الجملة خاص بالنسبة الى ما دل على عدم ارتها من لروح .

هذا مضافاً الى ان الرجوع الى ما يرجح مضمون احد المتعارضين مثل الشهرة على القول بابها فتوائية، وموافقة الكتاب بما يصح اذا كان الجبران المتعارضان متكافئين من حيث السند وجهة لصدور والا يلاحظ اولاً المرجحات السنية فان كانتا متكافئتين بحسبها يلاحظ المرجحات المهنية التي منها مخالفة العامة وعليها ترجيح الاخبار الدالة على الحرمان على غيرها لمخالفة الاولى للعامة وموافقة الثانية لهم .

هذا وقد حاول بعض المعاصرين الجمع بين اخبار الحرمان وخبر ابن ابي يعفور بحر ابن اذينة الذي يأتي في البحث عن الروجة الممنوعة بان هذا الخبر معارض لبحر ابن ابي يعفور واحار الحرمان جميعاً واحص من الجميع لا منطوقه معارض لخبار الحرمان ومفهومه معارض لبحر ابن ابي يعفور واذا كان اخص من الجميع وجب الجمع بينها بحمل العام على لخاص وينتج من ان لروجة ذات الولد ترث من الرباع وغير ذات الولد لا ترث منها فيكون هذا الخبر شاهداً على ان اخبار لحرمان محتصة بعير ذات الولد وخبر ابن ابي يعفور محتص بذات الولد اقول رفع التعارض بين اخبار الحرمان وخبر ابن ابي يعفور بحمل العام على الخاص يمكن بملاحظة نفس هذه الاخبار فان خبر ابن ابي يعفور عام وخبار الحرمان خاص ولو بنيما على صحة الاحتجاج بحر ابن اذينة تخصص به اخبار الحرمان بذات الولد كما يخصص بمفهوم خبر ابن اذينة ومنطوق اخبار الحرمان خبر ابن ابي يعفور والا لولم يتم تخصص خبر ابن ابي يعفور بمنطوق اخبار الحرمان لانهم بمفهوم خبر ابن اذينة بطريق اولي .

هذا وقد تلخص من جميع ما ذكر ان الاخبار الدالة على العموم لا يصح ان يكون مستدلاً لمن اطلق القول في المسئلة كالدليلى والقاضى مع منع ظهوره فى العموم ومع كون الطائفة الثانية بكثرتها وبل تواترها احص من الاولى وكيف كان لاعتناء نقل الخلاف عن ابن الجبید والاستناد بظاهر اطلاق مثل لصدوق الذى صرح فى عقبه بالحرمان و ظاهر غيره فى مثل هذه المسئلة التى يحصل القطع للمطلع على الاخبار بان ذلك اى القول بالحرمان من مذهب اهل البيت عليهم السلام، نعم انهم اختلفوا بعد الاتفاق على ذلك فى موضعين .

الاول فيما تحرم منه الزوجة .

والثانى فى الزوجة الممنوعة .

اقوال الفقهاء فيما يحرم منه الزوجة

اما الكلام فى الموضع الاول فيه اقوال :

احدها حرمان الزوجة من عين الرباع خاصة لامن قيمته ، وهو مختار السيد قدس سره (١).

وظاهر الصدوق رضوان الله عليه فى الفقه فى باب نودر العبرات فانه بعد ما اخرج حديث ابن ابي يعفور قال هذا اذا كان لهامه ولد فاذا لم يكن لها مه ولد فلا تراث من الاصول الاقيمتها الخ.

ثانيها حرمانها من الارض عيماً وقيمة حالية كانت ام مشعولة وسواء كانت من اراضى الدور والمساكن ام غيرها من الاراضى ، وحرمانها من اعيان ما يكون كلابواب والخشب ، ومن عين الابية دون قيمة هذه المذكورات .

(١) قال فى الانتصار (ص ٣٠) والذى يقوى فى نفسى ان هذه المسئلة تجرى مجرى لمسئلة المتقدمة فى تخصيص الاكبر من الذكور بالسيف والمصحف وان الرباع وان لم تسلم الى الزوجات فقيمتها محسوبة الخ .

وهذا مختار الشيخ (١) ونسب الى القاضي، وابن حمزة، والحلي، والمحقق في الشرايع، والعلامة، والفخر، والشهد في الدروس، واللمعة، وغيرهم، وهو المشهور بل ادعى عليه الاجماع.

وقالته حرماتها من اراضي الدور والمساكن خاصة عيلاً، وقيمة دون اراضي غيرها من القرى والمرارع، وغيرها وحرماتها من عبي الالات والابنية من الدور، والمساكن دون قيمتها.

وهو مختار (٢) المفيد والمحقق في النافع، وهو كتابه المصنف بعد الشرايع وابي عبد الله العجلي، واليوسفي، والفاضل المقداد، ومال اليه في المجمع، واستجوده في الكفاية. ومال ليه سيدنا الاستاذ العقيبه الاكبر السيد الروجردي اعلى الله في الحمد مقامه بل كان يقنى بذلك اذا لم يتصلح ساير الورثة مع الزوجة (٣)

(١) قال في النهاية (ص ٤٦٢) والمرأة لانث من زوجها من الارصين والقرى والرباع من الدور والمارل بل يقوم الطوب والحشب وغير ذلك من الالات وتعطى حصتها منه ولا تعطى من نفس الارص شيئاً الخ

(٢) قال في لمعة: ولانث الزوجه شيئاً مما يخلعه الروح من الرباع وتعطى قيمة الحشب ولطوب والبناء والالات فيه هذا هو منصوص عليه من سبي المهدي عليه وآله الصلاة والسلام وعن الائمة من عترته عليه السلام والرباع هو الدور والمساكن دون البساطين والضياع

قال في الاعلام ص ٢٠ اتفقت الامامية على ان الزوجة لانث من الرباع شيئاً ولكن تعطى بقيمة حقها من البناء والطوب، والالات.

(٣) لا يخفى عليك ان صاحب المستند ذكر في المسئلة قولاً آخر فيكون الاقوال فيها اربعة وهو حرماتها من عين الاشجار دون قيمتها مضافاً الى حرماتها من مطلق الارص عيلاً وقيمتاً وحرماتها من عين ما يكون كالابواب، والشباك والطوب، واللبن ومن عين الابنية دون القيمة، ونسبه الى الايصاح، وانه نسبه الى والده بل قال: *

وليعلم ان لخلاف في المسئلة كله راجع الى القول الثاني والثالث ، واما قول الاسكافي بعدم الحرمان مطلقاً فلا اشكال في فساد بحسب القواعد ، وليس فيما يابديها من الكتب كتاب استدلالى مه بل لم يكن عند العلامة قده ايضاً على ما افاده سيد الاستاد قدس سره حتى يعلم منه وجه ما نسب (١) اليه .

وكيف كان فلا ريب في بطلان ما ذهب اليه .

واما محتار السيد رسوان الله عليه فوجهه ان كان الجمع بين لكتاب والاحبار والاحد بكليهما فلا شاهد لهذا الجمع ، ولا يصار اليه من غير شاهد .

* به ربما ينسب الى اكثر المتأخرين ونسب القول بالحرمان في جميع مذكر دون الاشجار الى الشيخ والقاضى وغيرهما وقد : باشتهاره عند القدماء ، وزعم ان السرفى عدم نقلهم ذلك الخلاف عدم كونه خلافاً يعتد به ، والافانطاهر تعابر لقولين ونقل جعل الاقوال اربعة في مفتاح الكرامة من المسالك فراجع .

اقول : الظاهر موافقة الشيخ قدس سره وغيره في حرمانها من عين الاشجار دون قيمتها ، واعتصار البعض على الالات ، وعدم التصريح بالاشجار يمكن ان يكون لشمول الالات للاشجار ايضاً ، ومن ذكر الاشجار فلعله قصد الايضاح .

مضافاً الى ان هذا التفصيل اى عدم حرمانها من عين الاشجار مخالف لصريح رواية الاحول عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا يرث النساء من العقار شيئاً ، ولهن قيمة الساء ، والشجر ، والنحل ، فكيف يسب ذلك الى مثل الشيخ اللهم الا ان يقال : ان الشيخ لم يخرج هذا الحديث في كتابه .

(١) كتابه الاستدلالى الكبير هو كتاب (تهذيب الشيعة لاحكام الشريعة) قال الشيخ : له كتب كثيرة منها كتاب تهذيب الشيعة لاحكام الشريعة بحوالاً من عشرين مجلداً يشتمل على عدد كتب الفقه على طريقة الفقهاء وكتاب (المختصر الاحمدى للفقه المحمدى) في الفقه محرداً وكتاب

والكتاب الذى لم يكن عند العلامة هو الكتاب الاول واما المختصر الاحمدى فكان عنده نقل عنه في المختلف في نفس مسئلتنا هذه وغيرها وفي الروضات (ص ٥٦١) ان المنقول من العلامة في ايضاحه انه قال : وجدت بخط السيد السعيد محمد بن *

وان كان وجهه ان المعتمد في الحرمان هو الاجماع والقدر المتيقن منه هو
حرمانها من عين الرباع فقط فيبقى غيرها والقيمة تحت عموم الآية .
ففيه ان الاجماع قائم على حرمانها من ارض الرباع عيناً وقيمة فكيف
يقال : ان القدر المتيقن منه حرمانها من عين الرباع فقط . هذا مع ان بعضهم ادعى
تواتر الاحبار ، ولولم نقل به فلاريب في استفاستها ، وعدم امكان رفع اليد عن
مثل هذه الاحبار ، وان قلنا بعدم حجية خبر الواحد .

وكيف كان يدور الامر بين القول الثاني والثالث

ولا يضحى ان القول الثالث ، وهو الحرمان من اراضي الدور ، و المساكن
خاصة عيناً وقيمة ، و حرمانها من عين الآلات والابنية من الدور و المساكن دون
قيمتها متفق عليه لانه خاص بالنسبة الى القول الثاني الذي هو مختار الشيخ وغيره
فالخلاف في المسئلة يرجع الى حرمانها من اراضي غير الدور والمساكن
عيناً وقيمة ، وعدمه ، ويتفرع على ذلك الخلاف ، الخلاف في حرمانها من عين
الآلات والابنية من غير الدور والمساكن دون قيمتها فعلى القول الثالث لاتحرم منها
لاعيناً ولاقيمة ، وعلى القول الثاني تحرم من عينها دون قيمتها .

*معد ماصورته : وقع الى من هذا الكتاب اي كتاب (تهذيب الشيعة) مجلد واحد
قد ذهب من اوله اوراق وهو كتاب المكاح لتصفحته ولمحت مضمونه قسم رلاحد
من هذه الطائفة كتاباً اجود منه ولا يبلغ ولا احسن عبارة ولا ادق معنى ولا استوحى
منه الفروع والاصول وذكر الخلاف في المسائل وتحرر ذلك واستدل بطريق الامامية
وطريق مخالفيهم وهذا الكتاب اذا امعن النظر فيه وحصلت معانيه وادبم الاطالة فيه
علم قدره ومرتبته وحصل منه شيئي كثير لا يحصل من غيره وقولنا : وقع الى من
مصنعات هذا الشيخ المعظم كتاب (الاحمدى في الفقه المحمدي) وهو مختصر هذا
الكتاب جيد يدل على فصل هذا الرجل وكماله وبلوغه الغاية القصوى في الفقه
وجودة نظره وان ذكرت حلاله واقواله في كتاب مختلف الشيعة في احكام الشريعة
(انتهى) .

قالذي يسفى ان يكون محلاً للكلام ، ومورداً للنقض والابرار هو حرمان
الروحة من اراضى غير الدور والمسكن عيماً وقيمة وعدمه .
ولاريب ان مقتضى القاعدة وهى عموم قوله تعالى (وله من الربيع مائة كتم ١٠٠)
هو عدم الحرمان فلا يرفع اليد عنه الا اذا ثبت المخصص وما شك فى تخصيصه
يبقى على العموم فالواجب علينا مراجعة الاخبار علماً نظراً بما يخصص عموم
الكتاب .

اخبار المسئلة

اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الروايات المأثورة فى مسئلتنا هذه كلها مروية
عن الصادق عليه السلام الامكانية محمد بن مسان فانه كتب الى مولانا الرضا عليه السلام فاجابه
بما رواه ، وقال بعضهم (على ما افاد سيدنا الاستاذ قدس سره) ان محمد بن سنان
زعم ان الرضا عليه السلام اجابه هكذا ، والارواية عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام عن كتب
على واملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ولتحقيق الحق وايضاحه يبنى ذكر الروايات ، والمطر فى مقدار دلالتها ،
وانه هل يستفاد منها الحكم بالحرمان من غير اراضى الدور ، والمسكن ايضا
وقيمة حتى يخصص بها عموم الكتاب ام لا .

فنبول ان الروايات الواردة فى المسئلة على طوائف .

منها ما لا يستفاد منه عموم امالاه نخاص اولاه ساكت عن حكم غير اراضى
الدور او مجمل .

كرواية علاء عن محمد بن مسلم قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : تراث المرأة
الطوب ، ولا تراث من الرباع (١) شيئاً قال : قلت : كيف تراث من القروع ولا تراث

(١) قال فى القاموس : الربيع الدار بعينها جمع رباع وربوع واربع وارباع
والمحلة والمزل ، وقال ابن الاثير : الربيع المزل ودار الإقامة .

من الرباع شيئاً ؟ فقال : ليس لهما نسب تراثه ، وإنما هي دجيل عليهم فتراث من الفرع ولا تراث من الاصل ولا يدجل عليهم داخل بسببها (١)
وهذا الحديث خاص بالرباع ، وفيه منه نحو اضطراب لان الرباع الدور والمارل باعياها ، والمراد من الطوب ان كان طوب الدار فلا يستقيم الجمع بينه وبين قوله : ولا تراث من الرباع شيئاً ، وان كان غير طوب الدار فلا يحلو عن الدلالة على عدم اراثها من النساء ايضاً عياً وقيمة فيجب تحصيصه بما دل على اراثها من قيمة النساء .

ومثل خمر جميل عن زرارة ، ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تراث النساء من عقار (٢) الارض شيئاً (٣) فان قوله عليه السلام من عقار الارض شيئاً مجمل لاحتمال ان يكون الاضافة بتقدير من كاصافه الحاتم الى العصة في قولنا هذا حاتم فصة ولا احتمال ان تكون الاضافة بتقدير في فعلى الاحتمال الاول يشمل الحكم جميع الاراضي واما على الاحتمال الثاني فلا .

ويظهر من بعض اللغويين كالمراغب في مفردات القرآن : ان العقر يقال على كل شئ له اصل فالعقر بمزلة الفرع فلا يقال في الارض الحالية عقر ولكن يقال عقر الدار ، وعقر الحوض ، وعقر الروضة وعقر البستان فلو كانت الاضافة بتقدير من ايضاً لا يبدل المحرر لاعلى انها لا تراث من عقار الارض اي من الارض التي هي اصل للبناء والشجر وغيرهما .

(١) وسائل الشيعة ب ٦ ج ٢

(٢) قال في الصحاح : والعقار بالفتح الارض ، والصياح والنحل ومنه قولهم ماله دار ولا عقار ويقال ايضاً في البيت عقار حسن اي متاع واداة وقال لراغب عقر الحوض والدار وغيرهما اصلها ويقال له : عقر وقيل : ما غرى قوم في عقودارهم قط الاذلو .

(٣) الوسائل ب ٦ ج ٦

فعلى كلا الاحتمالين لا يدل هذا الجبر على ارثها من مطلق الاراضى لولم نقل بدلالة مفهومه على عدم حرمانها من غير اراضى الدور والمساكن وكرواية حماد عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يرث النساء من عقار الدور شيئاً لكن يقوّم البنا ، والطوب وتعطى ثمنها اربعها قال : وانما ذلك لثلاث بروجن فيفسدن على اهل الموارث موارثهم (١) واختصاص دلالة هذا الحديث بحرمانها عن حصص اراضى الدور غنى عن البيان .

ومثل حديث يزيد الصائغ قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ان لسا لا يرثن من ربايع الارض شيئاً ، ولكن لهن قيمة الطوب والخشب قال : فقلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال اذا وليماهم ضرباهم بالسوط فان انتهوا ، والا ضرباهم بالسيف عليه (٢) وعدم دلالة هذا الحديث ايضاً الاعلى حرمانها من عين الرباع لا يحتاج الى البيان .

بل يمكن دعوى دلالة حديث حماد على عدم حرمانها من غير اراضى الرباع ، لان الظاهر منهما ان الامام كان فى مقام بيان جميع ما يحرم منه الروجة ، ولم يذكر غير عقار الدور ، ورباع لارض شيئاً ، وان لها قيمة الطوب والبنا ، والخشب فيفهم من ذلك قصر الحرمان على اراضى الدور ، والمساكن . واما حديث يزيد لصريح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن النساء هل يرثن من الارض فقال : لا ولكن يرثن قيمة البناء قال : قلت : ان الناس لا يرثون بذائق : اذولينا فلم يرصوا ضرباهم بالسوط فان لم يستقيموا ضرباهم بالسيف (٣)

(١) الوسائل ب ٦ ح ٧

(٢) الوسائل ب ٦ ح ١١ .

(٣) الوسائل ب ٦ ح ٨ من ابواب ميراث الارواح

فالظاهر انه وحديثه السابق واحد وسقط منه كلمة (رباع) وقد وقع هو اوبعض الرواة في الاشتباه في الامام الذي رفع السد اليه ونظائره ليس بنادر في كتب الحديث مضافا الى امكان ان يكون الالف واللام في الارض للمعهد بدليل قوله : ولكن يرثن قيمة البهاء .

ومثل حبر حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انما جعل للمرأة قيمة الحشيب ، والطوب لثلاثين زوجا فيدخل عليهم يعني اهل الموارث من يفسد موارثهم (١) .

وهذا الخبر وان كان لا يعلو عن الدلالة على حرمانها في الجملة الا انه لا يدل على حرمانها من اراضي غير الدور ، والمساكن والقدر المتفق منه هو الحرمان من اراضي الدور والمساكن هذا .

ويحتمل قويا اتحاد حر حماد هذا مع حديثه الاخر عن زرارة ومحمد بن مسلم وانما ترك ذكر اسم زرارة ، ومحمد بن مسلم في هذا الحديث من جهة قطعه بقول الامام عليه السلام فيكون هذا كسابقه مما دل على حرمانها من خصوص اراضي الدور .

ويمكن ان يكون من هذه الطائفة حديث ميسر يباع الزطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن النساء ما لهن من الميراث ؟ قال لهن قيمة الطوب ، والبهاء ، والحشيب والفصب فاما الارض والعقارات فلاميراث لهن فيه قال . قلت فالبساتين (فالثياب خل) قال : البساتين (الثياب خل) لهن نصيبهن منه قال قلت : كيف صارذا ، ولهذه الثمن ولهذه الربع مسمى ؟ قال : لان المرأة ليس لها نسب ترت به ، وانما هي دخيل عليهم انما صار هذا كذا لثلاثين زوج المرأة فيجىء زوجها او ولدها من قوم آخرين فيزاحم قوما آخرين في عقارهم (٢)

فانه يمكن دعوى اجماله لاحتمال ان يكون الالف واللام في الارض ، و

(١) مب ٦ ح ٩ الوسائل

(٢) الوسائل مب ٦ ح ٣ .

العقارات للعهد ، وهذا احتمال ليس سعيد لأميما بعد ما نرى من ذكر خصوص
عقار الدور ، وارضها في بعض الروايات ، وقد مران العقار على ما يستعد من
كلام بعض اهل اللغة يطلق على كل شيء له اصل فلا يشمل الارض الحالية عن البناء
والشجر ، وبحوهما .

ولو سلمنا ظهوره في العموم ، وشموله لجميع الاراضي قبل الميهم الذي
استظهرناه من رواية يزيد الصائغ عن ابي جعفر عليه السلام ورواية زرارة ومحمد بن مسلم
بخصوص عمومته في اراضي غير الدور والمساكن .

ومعها ما يمكن استعادة العموم منه مع قطع النظر عن غيره ولكن لاحتمال اتحاد
مع غيره مما لا يستعاد منه ذلك ان لم نقل باستعادة خلافه بسقط الاستدلال به خصوصاً
اذا كان احتمال كونه ما يستعاد منه العموم من النقل بالمعنى لما لا يستعاد منه ذلك
مقبولاً عند العقلاء واهل العرف .

لا يقال ان احتمال اتحاد ما يستعاد منه العموم مع ما لا يستعاد منه او يستعاد منه
الخصوص غير مقبول عند لعرف والعقلاء بل يجب الحكم بتعدد الحديث ، ولو
فتحنا هذا الباب في الاحاديث ليسقط اكثرها عن الحجية .

فانه يقال قد يقوم في بعض الموارد قرائن تدل على اتحاد الحديث وعدم
صدوره مكرراً بحيث يحصل بها اليقين او الاطمئنان او الظن للدقة البصير العارف
باحوال الاحاديث ، وامساده ومتونها فلا يحرز بمجرد تكرار نقل بعض الاحاديث
تكرر صدوره عن الامام عليه السلام ، ولو شككنا في ذلك ليس لنا في البين صل يدفعه
فاذا اخبر زرارة او غيره من الشيوخ احد تلاميذه بحديث في ارض الزوجة
مثلاً ، واخبر تلميذه الاخر ايضاً ، وهكذا اخبر سائر تلاميذه به لا يستلزم ذلك تعدد
المحضر به ، وان كان ما ذكره الشيخ لبعض تلاميذه غير ما ذكره لتلميذه الاخر ،
والا خرج عدد الاحاديث بتكثر الوسائط ، وتعدد التلاميذ في كل طبقة عن حد
لاحصاء .

ان قلت فمن اين جاء اختلاف المضمون .

قلت اختلاف المضمون اما جاء من جهة النقل بالمعنى ، واختلاف التعابير والانتقال على وضوح المعنى عند المحاطب وعطف كلمة بكلمة في مقام التفسير وكون النقل في مقام التفصيل او الاجمال ، والاختصار والاحتياج الى نقل بعض الحديث وعدم الحاجة الى نقل تمامه ، ودخالة فهم الناقلين وغير ذلك .

فهذا خبر يزيد الصائغ روجه تارة عن محمد بن عيسى عن يحيى الحلبي عن شعيب عنه ، وتارة عن محمد بن ابي عبدالله عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط عن مشي عنه ، ومنته يشهد بانهما حديث واحد ، ومع ذلك يقول في ما حتر جوه عن محمد بن عيسى : سألت عن النساء هل يرثن من الارض ؟ فقال لا ولكن يرثن قيمة الباء . ويقول فيما اخر جوه عن محمد بن ابي عبدالله : ان النساء لا يرثن من رباح الارض شيئا .

فموكنا والحديث الاول يعتمد عليه ، ويستظهر من قوله : هل يرثن من الارض العموم بسبب ترك الاستفصال في مقام الجواب ، ولكن مع ملاحظة الحديث الثاني يصعب هذا الاستظهار ، ويسقط عن درجة الاحتجاج به ، ويقوى في النظر اسقاط كلمة مثل الرباع او العقار او كون الالف واللام في الارض للمعهد ولذا ترك الامام الاستفصال فلا يجوز الاعتماد على مثله في تخصيص عموم الكتاب ،

وكذا اذا رأينا انهم حرّجوا عن زرارة ، ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام لاثرت النساء من عقار الارض شيئا ، واستظهرنا منه الحكم بحرمانها من ارض الدور ثم رأينا ما حرّجوا عنهما بطريق آخر عن ابي جعفر عليه السلام قال : النساء لا يرثن من الارض ، ولان العقار شيئا لا يجوز الانتقال على الحديث الثاني لاحتمال ان يكون هذا عن الحديث الاول ، ويكون المراد من الارض ارض الدور ، وان يكون قوله : ولان العقار شيئا من العطف بالتفسير .

والحاصل ان الملاك كل الملاك في اعمال قواعد باب التعارض او العموم والخصوص ، والمطلق ، والمقيد ، وحمل الظاهر على الاظهر انما هو تعدد الحديث

والمحبر به، وهكذا ملاحظة بعض الأصول العقلانية الأخر مثل أصالة عدم النقيصة وأصالة عدم الريادة، وتقدمها على أصالة عدم النقيصة مطلقاً أو في الجملة كما هو المختار، إنما يصح إذا كان الناقل في مقام نقل عين الفاظ المروى عنه، وأما إذا لم يكن في هذا المقام، وكانت هناك قرائن على عدم اعتماده على نقل "عين" اللفظ فمعجبة هذه الأصول غير معلومة.

إذا عرفت: ما تلونا عليك فاعلم أن في أخبار الباب ما يحتمل اتحاده مع غيره بحيث لا يمكن الاعتماد عليه مع عدم ملاحظة هذا العبر، وهذا كروايتي يزيد الصائغ وقد ذكرنا الوجه في احتمال اتحادهما.

ومثل رواية علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: أن امرأة لآثرث مما ترك روحها من القرى والدور والسلاح، والدواب شيئاً، وتثرت من المال، والفرش، والثياب، ومتاع البيت مما ترك، وتقوم النفس والقصب فتعطى حقها منه (١) ورواية أخرى عنه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: أن المرأة لآثرث مما ترك زوجها من القرى، والدور، والسلاح، والدواب شيئاً، وتثرت من المال، والثياب ومتاع البيت مما ترك، وتقوم النفس، والحدوع، والقصب فتعطى حقها منه (٢) وروى هذا الحديث أبو محمد الهمداني عن طربال بن رجاء عن أبي جعفر عليه السلام، وهذا مضافاً إلى أن طربال رجل مجهول لا يعتمد على حديثه لا يصح باتحاد الحديث مع ما رواه زرارة.

ورواية محمد بن حمزاة عن زرارة، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً (٣).

وروايته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام: أن النساء لا يرثن من الدور، ولا من الضياع شيئاً إلا أن يكون أحدث بناء فيرثن ذلك النساء (٤).

(١) الوسائل أبواب ميراث الإردواح ب ٦ ح ١ (٢) الوسائل ب ٦ ح ١٢

(٣) الوسائل ب ٦ ح ٤ (٤) الوسائل ب ٦ ح ١٣

ورواية بعض الفضلاء الحمسة عن ابي جعفر عليه السلام : ان المرأة لا تراث من تركة زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب ، والحشب قيمة فتعطى ربعها او ثمنها . (١)

ورواية جميل عن زرارة ، ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تراث النساء من عقار الارض شيئاً (٢) .

والظاهر ان هذا رواية جميل ، ومحمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم لان لهما كتاب حديث مشترك بينهما (٣) ولا يبعد ان يكون المروي عن احدهما او كليهما من هذا الكتاب .

ورواية موسى بن بكر الواسطي قال : لزرارة ان بكيراً حدثني عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا تراث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ، ولا ارض الا ان يقوم النساء ، والجدوع والحشب فتعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة فلا تعطى شيئاً من الارض ، ولا تربة دار ؟ قال زرارة : هذا لاشك فيه (٤) .

فهذه سبعة احاديث يحتدل قوياً كونها حديثين بل حديثاً واحداً لا مكان تشرف زرارة ، ومحمد بن مسلم في مجلس واحد بشرف حضرة الامام وسماعهما معا هذا الحديث .

فعلى هذا الاحتمال لا يصح الاستناد بقوله عليه السلام : من القرى في روايتي على بن رثاب في مقام الافتاء بعموم الحرمان فانه يمكن ان يكون المراد من القرى المدن والمساكين التي تنسب لاجتماع الناس ، ومجاورة بعضهم مع بعض مضافاً الى انه يمكن ان يكون ذكر هذه الكلمة من اجتهادات بعض الرواة في فهم الحديث .

ولو صرفنا النظر عن ذلك وقلنا بدلالته على العموم يحصص بمفهوم رواية

(١) الوسائل ب ٦ ح ٥ (٢) الوسائل ب ٦ ح ٦ .

(٣) راجع جامع الرواة ص ١٦٥ ج ١ .

(٤) الوسائل ابواب ميراث الأزواج ب ٦ ح ١٥

يزيد الصائغ ورواية حماد عن زرارة ومحمد بن مسلم .

وقوله عليه السلام : في رواية الفضلاء من تربة دار اوارض ، وفي رواية موسى بن بكر : من تربة دار ولا ارض فالظاهر ان قوله : اوارض ، وقوله : ولا ارض من العطف بالتفسير ، ويجوز ان يكون الهمزة زائدة سهواً او يكون التردد من الراوى واحتمال ذلك يكفى في سقوط الاستدلال به للعموم .

وروايتي محمد بن حمران ، ورواية جميل بعد احتمال وحدثهن بل الاطمشان يكونهن واحدة لا يحتج بهن الا في القدر المتيقن ، وهو الحرمان عن خصوص اراضي الدور ، ولا يعتمد على ذيل احدي روايتي محمد بن حمران فان احتمال كونها مع روايته الاخرى واحدة هنا أقوى فلا يبعد ان يكون قوله : ولا من الصبياع شيئاً الا ان يكون احدث بناء فيرث ذلك النساء من النفل بالمعنى من المحتمل قوياً كون الاصل ما في رواية جميل : لا ترث النساء من عقار الارض شيئاً او جملة اخرى ثم نقلها بعض الرواة بما فهم منه من المعنى فقال بعضهم : النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئاً ، وقال غيره : ان النساء لا يرثن من الدور ، ولا من الصبياع شيئاً ولما فهم للعموم مضاف عليه : الا ان يكون احدث بناء فيرث ذلك البناء .

وجملة القول في ذلك عدم حصول الاطمشان بصدور قوله ولا من الصبياع شيئاً الا الح عن الامام هذا مصافاً الى جواز كون المراد من الصبياع ابصار المنازل والعقار .

ومما لا يشتت تعدده بتعدد تحريجه لانتهاه الى رجل واحد حديث علا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (١) .

وحديث بعض الفضلاء الخمسة عنه عليه السلام (٢) وحديث حماد عن زرارة ومحمد بن مسلم ايضاً عنه عليه السلام (٣) وحديثه الاخر عنه عليه السلام (٤) .

(١) الوسائل ب ٦ ح ٢ (٢) الوسائل ب ٦ ح ٥

(٣) الوسائل ب ٦ ح ٧ (٤) الوسائل ب ٦ ح ٩

فهذه الاحاديث ايضاً عند تأمل ترجع الى حديث واحد ، واما توهم تعددها لتكرر نقلها ، وان تردداً في ذلك فلا ريب في عدم اثبات تعددها بتكرر نقلها وقد طهرت مما اسلفناه ان في مثل هذه الاحاديث يؤخذ بالقدر المتيقن من الجميع واما الزائد على ذلك فلا يحتج به لعدم حصول الاطمئنان بنقل الفاظ الامام عليه السلام وامكان احبار بعض الرواة عن الامام او بعض الوسائط بما فهم من كلامه ، وامكان ارجاع نقل الجميع الى هذا القدر المتيقن مصافاً الى امكان مسد دلالة كل واحد منها ايضاً على عموم الحرمان فتدبر .

نعم اذا كان بعض طرق الحديث مشتملاً على معنى لم يذكر في غيره تلويحاً ولا تعريضاً ولا اجمالاً ولا تفصيلاً ولا يمكن ارجاعه الى غيره يجب الاحتذ به .

بقي الكلام في حديث عبد الملك بن اعين عن احمد عليه السلام قال : ليس للنساء من الدور ، والغار شيء (١) .

ووجه عدم ظهوره في عموم الحرمة ان يظهر من مراجعة ما ذكرناه في حديث جميل عن ربيعة ومحمد بن مسلم ، وفي حديث ميسر يباع الرطى .

ويمكن ان يقال ان حديث الحسين بن ابي محله عن عبد الملك قال : دها ابو جعفر عليه السلام بكتاب على فبعاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطروباً فاذا فيه : ان النساء ليس لهن من غفار الرجل اذا توفي عنهن شيء فقال ابو جعفر عليه السلام : هذا والله حط على عليه السلام بيده واملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ايضاً ينتهي الى عبد الملك بن اعين الراوى للحديث السابق فلو لم نقل باتحادهما لابعاء متتهما عن ذلك ، وان كان لا يخلو ايضاً عن وجه فالكلام في دلالة هو الكلام في دلالة رواية جميل وميسر وغيرهما .

واما مكتوبة محمد بن سنان فقد اخرج الصدوق في باب نوادر الميراث في الفقيه (٣) قال : وكتب الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله

(١) الوسائل ب ٦ ح ١٠ (٢) الوسائل ب ٦ ح ١٧ .

(٣) ص ٢٥١ ج ٤ .

علة المرأة انما لا ترث من العقارات شيئاً الا قيمة الطوب والقض لان العقار لا يمكن تغييره وقلة ، والمرأة قد يجوز ان يقطع ما بينها وبينه من العصمة ، ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التفصيص منهما ، والمرأة يمكن الاستبدال بها فما يجوز ان يحى ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره اذا شبههما [اذا اشبهه نسخة الوسائل] وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام (١) .

فهى مضافاً الى انها مكاتبية ، وان سيدنا الاستاذ الاكبر قدس سره قال : ان بعضهم قال: ان محمد بن سنان روى عن الرضا عليه السلام اجابه هكذا ضعيفة جداً من حيث السند فان في طريق الصدوق اليه على بن العباس وهو من الصعفاء قال العلامة : رمى بالعلو ، وعمره عليه ضعيف جداً له تصحيح في الممدوحين ، ولمدومين يدل على ضعفه ، ونهايك مذهبه لا يلتفت اليه ، ولا يعمد بما رواه (٢)

وروى على بن العباس هذه المكاتبية عن قاسم بن الربيع الصحافي الكوفي وهو ايضاً ضعيف ذكره العلامة في الصعفاء ، وقال : قاسم بن الربيع الصحافي الكوفي ضعيف في حديثه عال في مذهبه لا يلتفت اليه ، ولا ارتفاع به . (٣)

واما الكلام في منه فيظهر مما ذكرناه في دبل غيره من الاخبار .

ومما يشهد على ان الحرمان مقصور براضى الدور ، والمساكن مصاباً الى ما قدمناه ذكر حكم النساء ، والطوب ، والخشب بعد ذكر حكم العقار والدور والارض ، وكذا استثناء النساء ، والطوب ، والخشب فان جعل الاستثناء منقطعاً بخلاف الظاهر لا يضر اليه الا بالقربية فظهور الاستثناء في الاتصال ايضاً مما يؤيد بعض ما قويناه في تحصيل معاد الاحاديث .

ومن الروايات الواردة في مثلثنا رواية الاحوال عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

سمعت يقول: لا يرثن النساء من العقار شيئاً، ولهن قيمة البناء والشجر، والمخل (١) والخدشة في كون هذا الحديث غير بعض الأحاديث السابقة ايضاً يمكن من الامكان لجواز ان يكون في مجلس املاء الحديث جماعة من الاصحاب وهذا قريب جداً لاسيما في عصر الصادق عليه السلام الذي تجاوز عدد تلاميذه، واصحابه عن اربعة آلاف رجل فيجوز ان يخرج عنه في موضوع خاص حديثاً واحداً جميع هؤلاء الرجال.

ولو سلم ما كونه هذا الحديث حديثاً مستقلاً بنفسه وادعينا ان لظاهره ما حبره الاحول غير ما اخبر به زرارة ومحمد بن مسلم فدلالته على كون المراد من العقار مطلق الاراضي محل المناقشة فان غاية ما يمكن الاستدلال عليه بهذا الحر حرمانها من اراضي الدور، والمشغولة بالبناء والاشجار، والحيل، وهذا اخص من مدعى الشيخ، واتساعه، مصافاً الى ان الشيخ لم يخرج في كتابه، والفتوى به مخالف للاجماع المركب.

ان قلت: ما لمانع من ان يكون المراد من العقار مطلق الارض.

قلت لامانع من ذلك لولا ظهور العقار في الاراضي المشغولة، وان لاصل في استعمال العقر والعقار استعمالهما في كل شيء له اصل كالدار، وقد استعمل في خصوص الدار، وفي القصر الذي يكون معتمداً لاهل القرية فلو لم يكن ظاهراً في خصوص الاراضي المشغولة ها، وخصوص ارض الدار في مواقع مقابلاً للبناء والطوب، والحشب، ولم يقل بأن العقار اسم للارض والبناء والارض والشجر ليس ظاهراً في مطلق الاراضي ايضاً فحيث لا بد لما الا لاحد بالقدر المتيقن من الأدلة وهو حرمانها من عين اراضي الدور والمساكن دون غيرها، وحرمانها من عين البناء، والالات والطوب، والحشب دون قيمتها فيجب الاقتصار عليه في تخصيص عموم الكتاب.

هذا وقد مر ان مفهوم رواية يزيد الضائع ، ورواية حماد عن زرارة
ومحمد بن مسلم حاص بالنسبة الى ما ادعى عمومته من الروايات .
فتلخص مما ذكرنا اثبات تخصيص عموم الآية رائداً على ما اتفقوا عليه
من حرمانها من اراضي الدور والمساكن عيماً وقيمة ، ومن عين الالات وابنية الدور
دون قيمتها بهذه الاخبار في غاية الاشكال .

وجوه الاستشكال في الاستدلال بهذه الاخبار

اعلم ان ما ذكرناه في وجه هذا الاستشكال يرجع الى امور .
احدها ان احاديث المسئلة التي جمعها في الوسائل في الباب السادس لا تتجاوز
عن الستة او السبعة .

الاول احاديث زرارة ومحمد بن مسلم ، وبعض الفضلاء عن ابي جعفر عليه السلام
وكلها يرجع الى حديث واحد عنه عليه السلام .

الثاني حديث علاء عن محمد بن مسلم ، وحديث بعض الفضلاء وحديث
حماد عن زرارة ، ومحمد بن مسلم ، وحديثه الاخر كلهم عن ابي عبدالله عليه السلام وكل
هذه الاحاديث ايضاً يرجع الى حديث واحد .

الثالث حديث عبد الملك بن اعين عن احدهما عليهما السلام ، وحديث
عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام فانهما ايضاً على احتمال حديث واحد ، ويحتمل
ان يكون كل منهما حديثاً مستقلاً بنفسه .

الرابع مكاتبة محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام .

الخامس : حديث الاحول عن ابي عبدالله عليه السلام وقدم احتمال اتحاده مع غيره
من الاحاديث المروية عن ابي عبدالله عليه السلام .

السادس خبر يزيد الضائع عن ابي جعفر وخبره الاخر عن ابي عبدالله
عليهما السلام فانهما ايضاً حديث واحد .

ثانيها ان ما يترأى فيها من اختلاف المتن راجع الى النقل بالمعنى واختلاف
التعابير ، والاتكال على وضوح المعنى عند المحاطب ، وعطف كلمة بكلمة في
مقام التفسير ، وكون الناقل في مقام التفصيل او الاجمال ، والاحتياج الى نقل بعض
الحديث دون تمامه ، ودخالة فهم الناقل وغير ذلك مما يرجع الى عدم كون الناقل
في مقام نقل الفاظ الامام عليه السلام بعينها .

ثالثها اجمال بعضها لعدم ظهوره لافى العموم ، ولا في الخصوص مثل
رواية جميل ، وان قويا احيرا ظهوره في الخصوص بل وفي العموم لكونه في
مقام بيان ماهو تمام الموضوع للحرمان ، ومثل ما احتمل ان يكون الالف واللام
فيه للمهد كرواية يزيد الصائغ .

رابعها وجود بعض الشواهد في بعضها المبيية لمقاد بعضها الاخر فان
الاخبار يفسر بعضها بعضاً .

خامسها ذكر حكم الباء ، والطوب والحشب في مقابل حكم العقار والذور
والضبايع والارض فان وقوع العقار ، والضبايع والارض في مقابل الباء والطوب
والحشب لا يحلو عن ظهور في كون المراد من الارض والضبايع هو الاراضي
المشعولة بالباء .

سادسها استثناء الباء والطوب والحشب لكونه طاهراً في الاتصال فان جعل
الاستثناء مقطوعاً خلافاً للطاهر لا يبصر اليه الا بالقرينة .

سابعها منع ظهور العقار ، والضبايع والقرى في مطلق الارض فان العقار
استعمل في معان متعددة منها الضيعة ومناع البيت ، والحقوق الكبار ، والسحل
والارض ، والمنزل ، واستعمل في بعض اخبار مسئلتنا في ارض الدار ، وقدمر
ان الاصل في استعمال العقار استعملهما في كل شيء له اصل كالدار .

والضيعة والضبايع ايضا مستعملان في معان متعددة منها العقار ومنها
الارض المغلة ، ومنها المارل قل الليث : الضبايع المنازل سميت لانها اذا ترك
تعهدتها ، وعمارتها تضيع .

والقرية أيضاً المصر الحامع وفي (كفاية المتحفظ) القرية كل مكان اتصلت به الابنية واتخذ قراراً : وتقع على المدن ، وغيرها (١) .

فالاعتماد على هذه الكلمات التي جاءت في هذه الاحاديث التي عرفت حالها في استفادة العموم ، وتخصيص الكتاب مشكل جداً .

ثمها صراحة بعضها في المحصول مع كونه في مقام بيان ما هو تمام الموضوع للحرمان مثل خبر جميل عن زرارة ، ومحمد بن مسلم ، ورواية حماد عنهما ، وحديث يزيد المصائغ عن ابي جعفر عليه السلام بل وغيرها على بعض الاحتمالات التي ذكرناه في محله .

تحقيق القول المشهور

اعلم اننا وان قلنا ان المشهور حرمانها من مطلق الاراضي ، ولكن لا يحفى عليك ان الشهرة على هذا القول انما تحققت بعد ان احتاره الشيخ قدس سره وكان عدم حرمانها من غير اراضي الدور والمساكن هو القول الاشهر بل المشهور بين القدماء السابقين على الشيخ كالتصديق في الفقيه والمفيد في المقصدة ، والسيد في الانتصار بل والكليني على ما ربما يستظهر مما جعله عنواناً للباب الذي عقده للاخبار المسألة فقال : «باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً» .

ان قلت : ان الكليني رضوان الله تعالى عليه خرج الاخبار الدالة على عموم ومع ذلك كيف يدل هذا العنوان على ان مختاره عدم الحرمان من غير اراضي الدور قلت : ليس في الاخبار التي اخرجها ماله ظاهر معتبر في العموم ولا اظن انه استفاد العموم من هذه الاخبار بل استفاد مما جعله عنواناً للباب ومما خرج من هذا الباب في هذا الباب انه لم يستفد منها العموم وهذا مقتضى ايمان النظر في الروايات ومن مثله يظهر علو مرتبة هذا الرجل العظيم في الفقه والحديث وقد قرأنا عليك

(١) راجع تاج العروس وغيره من كتب اللغة .

ما يظهر به ضعف القول باستفاده العموم من الاحار ولكن يستعرض لك ما رواه الكلبي في هذا الباب فنقول :

الاخبار التي اخرجها في هذا الباب اكثرها - لو لم تدل بالمطوق او المفهوم على عدم حرمانها من غير اراضي المساكن - لاندل على العموم على اكثر من حرمانها من اراضي الدور ولا تصلح لان تكون محصورة للعموم ، الكتاب في غيرها كرواية العلاء عن محمد بن مسلم (٥) عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية حماد عن زرارة ومحمد بن مسلم (٦) عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية حماد (٧) عن ابي عبد الله عليه السلام التي يحتمل اتحادها مع ما رواه عن زرارة ومحمد بن مسلم ورواية يزيد الصائغ (٨) عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية ميسر بن عمار الزطبي (١١) عن ابي عبد الله عليه السلام لاحتمال كون الالف واللام في (لارض) فيهما للعهد ورواية عبد الملك بن اعين (٩) عن احدهما (ع) ايضاً لا يستغاد منه اكثر من ذلك ورواية يزيد الصائغ (١٠) عن ابي جعفر عليه السلام وكذا رواية محمد بن مسلم (١) عن ابي جعفر عليه السلام يحتمل فيها ايضاً كون الالف واللام للعهد واردة لبنا ، من العقار نعم بناء عليه تدل على حرمانها من قيمة البناء ايضاً لانه يمكن منع ذلك بدعوى ظهور قوله عليه السلام والبناء لا يبرئ من الارض والامن العقار شيئاً في حرمانها من عين العقار والائتية واوسلم ذلك بقيد طلاقها بسائر الروايات وهكذا لا ظهور لرواية زرارة (٢) عن ابي جعفر عليه السلام وكذا حديث الفصلاء الحمسة (٣) عن ابي جعفر وصي ابي عبد الله عليه السلام عليهما السلام لاحتمال كون (او) في قوله (من ثربة دار اوارض) من الامام عليه السلام وبمعنى واوالعطف واحتمال كونه ترديداً من بعض الرواة وكذا يجيء الكلام في رواية زرارة ومحمد بن مسلم (٤) عن ابي جعفر عليه السلام لعدم ظهور فيه للعموم لاحتمال كون المراد من عقار الارض البناء (١) . هذا مصافاً الى عدم اثبات تعدد ما توهم دلالة على العموم وما ليس فيه هذه الدلالة لانتهائها الى رجل واحد كما ذكرناه مفصلاً وانما أعداء الكلام في خصوص ما اخرجه في الكافي ليعلم انما ملكها في الاستظهار من الاخبار مسلماً سلكه مثل

(١) الارقام المذكورة هنا ارقام الاحاديث في هذا الباب من الكافي

الكليني شيخ المحدثين وصوان الله تعالى عليه .

ثم انه يمكن استظهار ما اختاره المعيد بين القدماء السابقين على الشيخ ايضا من عند السيد هذا القول مما انفردت به الامامية .

قل : مسألة : ومما انفردت به الامامية القول بان الزوجة لانورث من رابع المتوفى شيئاً بل تعطى بقيمة حقها من البناء والالات دون قيمة العرائص وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يفرقوا بين الرابع وغيره في تعلق حق الزوجات والذي يقوى في نفسى ان هذه المسألة تجري مجرى المسألة المتقدمة في تخصيص الاكبر من اذ كور بالسيف والمصحف وان الرابع وان لم تسلم الى الزوجات فقيمتها محسوبة لها (انتهى) (١) .

فلو كان بين الامامية خلاف يعتد به في ذلك لذكره السيد هنا .

وقد تعرض استاذ المعيد رضى الله عنهما لهذه المسألة في (المسائل الصاغانية) واطال الكلام فيها وانكر عموم الآية الكريمة (٢) ولم يذكر في هذه الرسالة ولا في رسالة الاعلام ولا في المقتعة خلافاً عن الامامية في هذه المسألة . وكيف كان فالمستند لما اخترناه هو عموم الكتاب والروايات المتواترة عن اهل بيت العصمة (ع) .

هذا تمام الكلام في الموضوع الاول اى تحقيق ما تحرم منه .

الموضع الثانى

في معرفة الزوجة الممنوعة

اعلم انه اختلف كلمات الاصحاب في عموم الحرمان لذات ولد من الميت وعدم اختصاص الحكم بنير ذات الولد فاختلف الصدوق في الفقيه والشيخ في

(١) الانتصار ص ٣٠١

(٢) لم يظهر لى ما ذكره من الوجه في انكار عموم الآية فراجع (لمسائل الصاغانية) .

النهاية (١) ، والمسوط على ما حكى عن الأخير ، وابن حدره في لوسيلة ، والمحقق في الشرايع ، والعلامة في التحرير : والقواعد ، والمختلف والنصرة والعمر في الايضاح والمفاصل في كسر العرقان ، والشهيد في الدروس واللمعة احتصاص الحرمان بغير ذات الولد بل قيل انه المشهور ، ولا سيما بين المتأخرين بل ربما يستشعر ذلك من كلام ابن الجنيده فانه قال : اذا دخل الزوج والروجة على الولد ، والابوين كان للزوج الربع ، وللروجة الثلث من جميع التركة عقاراً او اثناً ، وصامتاً ، ورقيقاً ، وغير ذلك ، وكذا ان كان اربع زوجات ولم يحصر من الابوين الحسد ، وان حصراً جميعاً الحسدان وما بقى للولد (٢) ومن هنا يعلم ان نسبة القول بعدم حرمانها مطلقاً الى ابن الجنيده قدس سره على سبيل البت ليس في محله .

فان بيان حكم الزوجة اذا دخل على الولد ، وانها تترك حيث يشاء من جميع التركة مشعر بالفرق بينها ، وبين غير ذات الولد .

ان قلت : ان دخول الزوجة على الولد اعم من ان تكون ذات الولد وغيرها قلت عليه كون الزوجة التي تدخل على الولد ذات الولد من الميت موجب لصرف ظهور كلامه في الاعم منها ومن غير ذات الولد الى ذات الولد من الميت وكيف كان فليس كلامه هذا نصاً فيما نسب اليه من القول بعدم الحرمان مطلقاً . وذهب جماعة الى عدم الفرق بين ذات الولد وغيرها فهما تشركان في

(١) : طاهر كلامه في النهاية ص (٦٤٢) عدم الخلاف في احتصاص الحرمان بغير ذات الولد لانه بعد ما ذكر محتاره في ان الروجة لا تترك من الارصين والقرى ولرباع والدور والمنازل ذكر الخلاف فيه . ثم قال : وهذا الحكم الذي ذكرناه انما يكون اذا لم يكن للمرأة ولد من الميت الخ ولم يذكر خلافاً فيه .

الحرمان ، ونسب هذا القول الى المفيد ، والسيد ، والشيخ في الاستبصار ،
والنقى ، والمعلى ، والمحقق في النافع . وتلميذه الابي .

قال في مفتاح الكرامة : قلت : لم يعلم الحلاف الا من المعلى ، والابى
وصاحب المعاتب ، واما لمقعة ، والانتصار ، والنافع فليس فيها الا الاطلاق ومثل
ذلك المنقول من عبارة الحلبي فسه الحلاف اليهم على ايت لعلها لم تصادف
محلها فالاولى ان ينسب الى ظاهرهم - الى آخر كلامه الذي استظهر فيه حكم
المفيد بعدم الفرق كما استظهر عدم صحة مانسب الى الشيخ في الاستبصار ، وهو
استظهار جيد .

فنسبة القول بعدم الفرق الى الشيخ في الاستبصار ليست في محلها .

نعم طاهر كلامه في الحلاف في المسئلة (١٣١) عدم الفرق قال :
دليلنا اجماع الفرقة واختيارهم .

وانت تعلم ان الفرق بين ذات الولد وغيرها مقتضى الاجاب المحرجة في
كتايبه فيمكن ان يقال كما افاد في مفتاح الكرامة ان اجماعه ، واجماع المييد لم يسق
ليبان الفرق ، وانما سبق لبيان امر آخر ، وهو رد العامة واستخلص من ذلك ان
المخالف صريحاً اي المصرح بعدم الفرق - انما هو البوسقي والابى والمعلى . كما
استظهر قبل ذلك عن بعضهم حمل محل الحلاف في غير ذات الولد .

فدعوى ان لاشهر بل المشهور بين الفقهاء اختصاص الحكم بغير ذات الولد
قريب جداً .

هذا تحرير المسئلة بحسب الافوال ، واما بحسب الاخبار .

فما جعلوه دليلاً على التخصيص بغير ذات الولد ، ومحضاً لعدم اجاب

الحرمان هو مقطوع ابى اذية :

في النساء اذا ان لهن ولد اعطين من الرباع (١) .

واستشكل فيه بعدم حجية المقطوع (١) لعدم حجية قول غير المعصوم.
واجب عنه بذلك اذا لم يجبر بالشهرة ، وعمل المشهور به فاذا كان الخبر
معمولا به مشهوراً بين الاصحاب يجبر ضعه بالعمل .

لا يقال ان العمل يكون جابراً لصعف السند اذا كان الخبر مروياً عن الامام
كالمرسل ، واما اذا لم يكن حاكياً عن قول الامام او فعله او تقريره فلا معنى لجبر صعف
سنده بالعمل مصافاً الى انه لا صعف لسند هذه المقطوعة فانه لا كلام لنا في صحة السند
الى ابن اذينة .

فانه يقال : لا فرق بين المقطوع ، والمرسل اذا حصل الاطمئنان بصدور
المتن او مضمونه عن المعصوم ، وعمل المشهور ، وفتوى الاصحاب ، وتخريجه في
الكتب المعدة لتحرير احاديث الائمة المعصومين عليهم السلام بوجوب الاطمئنان بالصدور
ومن القرين التي تدل على صدور هذه الجملة عن المعصوم ان ابن اذينة ليس
ممن يقول شيئاً في احكام الله من قبل نفسه ، ومن غير اعتماد على قول المعصوم ،
ولا يفتي برأيه ولا يكون ذلك الا اذا سمع من الامام او ثبت عنه قوله عليه السلام ، وابن
ابي عمير ايضاً مع جلالة قدره ، وعلو شأنه في التحفظ ، والتحرز لا يروى ما ليس صادراً
عن المعصوم في الاحكام الشرعية ، ولا يجبر عن ليس فتواه حجة وكذا من روى
عن ابن ابي عمير الى زمان الصدوق والشيخ .

(١) الخبر المقطوع هو جزء من الخبر المسند الى المعصوم عليه السلام لمذكور
بجملته في اصل من الاصول المشتملة على احكام منفرقة في ابواب الفقه وانما
وقع القطع فيه لمادون كتب الاحاديث على ترتيب ابواب الفقه فالخبر المقطوع
هو جزء من الخبر المسند الى المعصوم عليه السلام وعلى هذا يقال على مثل خبر ابن
اذينة انه مقطوع اذا فارق بين المقطوع والمضمر غير ان المضمر يشتمل
الاشارة بالمعصوم عليه السلام دون المقطوع فليست فيه هذه الاشارة وعلى هذا يكون
المقطوع قوياً من المرسل ولا حاجة في اعتباره بالعمل كما هو الشأن في الاحاديث
الضعيفة مثل المرسل وغيره .

فهؤلاء الاحلة لا يبحر حول في كتبهم ورواياتهم فتوى غيرهم؟ كاشا من كان فما كان الصدوق، ولا الشيخ ان يرويا ويحتجا بما ليس بحجة عند الشيعة، ولم يصدر عن اهل بيت الوحي .

فمكتشف من ذلك انهم اعتمدوا على ما احبره ابن اذينة، وقامت لديهم القرائن، والامارات على كون ما احبره كلام الامام عليه السلام او ما بمعناه .

وبالجملة فهذه القرائن الكثيرة تكفي للاعتماد على خبر ابن اذينة وتحصل لنا الاطمينان بصدوره عن المعصوم عليه السلام كما تحصل لنا الاطمينان بكل حديث كان مسنده في غاية الصحة والاعتبار .

ويؤيد ذلك ويقوى الاطمئنان بصدور هذه الجملة عن الامام عليه السلام ان علماء الفهارس، والتراجم عدوا من كتب ابن اذينة كتاب القرائن روه تلامذته عنه وكنفى ابن ابي عمير باسم مؤلف لكتاب لمعروفة ذلك التصنيف منه .

والحاصل ان الاطمئنان، والثوق بصدور هذا المقطوع عن الامام لا يقل عن الوثوق بصدور غيره من روايات مسألة حرمان الروجة .

هذا كله في سند المقطوعة .

اما الكلام في متنها .

فدلالتها على المراد ظاهرة لا يقلل الامكار لاسيما مع ملاحظة روايات الباب ومفروسة حكم الحرمان اجمالا في الادهان .

فالانصاف ان تحصيص عموم حرمانها عن الرباع على ما قويناه وعن مطلق الاراضي على القول الاخر بغير ذات الولد قوى جداً .

ان قلت : ان قوله عليه السلام في ذيل رواية الفصل : فتعطى ربعها او ثمنها ان كان لها ولد من قيمة الطوبى، والجدوع والخشب معارض مع مقطوعة ابن اذينة، وصريح في حرمان ذات الولد ايضاً .

قلت : خرج الشيخ في التهذيب : فتعطى ربعها او ثمنها ان كان من قيمة

الطوب ، و الجذوع ، والخشب ، وفي الاستبصار ايضاً حرجه هكذا الا انه قال :
ان كانت بدل ان كان .

وخرج في الوافي عن الكافي : فتعطى ربعها او ثمنها ان كان له ولد من قيمة
الطوب ، والجذوع ، والخشب .

وخرج الحديث في الوسائل الى قوله : فتعطى ربعها او ثمنها ، ولم يخرج
زائداً على ذلك .

وقال في مفتاح الكرامة : الذي وجدته في الكافي في نسخة مضبوطة صحيحة
فتعطى ربعها و ثمنها وليس فيها زيادة على ذلك اصلاً .

وعلى هذا الاعتماد على ما في بعض النسخ المطبوعة .

مضافاً الى ان ملاك اعطاء الثمن ليس كونها ذات ولد بل الملاك المذكور
المصرح به في القرآن المجيد في اعطائها الثمن ان كان له ولد فان لم يكن له ولد
فلها الربع وما في السح المطبوعة من الكافي معارض لصريح قوله تعالى : فان
كان لكم ولد .

والجمع بينه وبين الآية ، وان كان ممكناً لا يمكن ان يكون الملاك في
اعطاء الثمن ان يكون له منها ولد ولكن هذا مخالف للاجماع مضافاً الى ان السببة
بين هذه الجملة ، والآية ليست العموم ، والمختص بل السببة بينهما العموم من
وجه فيبقى التعارض بينهما في روعة غير ذات الولد ، اذا كان له ولد من غيرها ،
وفي زوجة ذات الولد اذا لم يكن من الزوج المتوفى ، ومن المعلوم ان الترجيح
مع ما يوافق الكتاب .

هذا مضافاً الى اننا لو احدنا بهذا يجب ان معصل بين ذات الولد وغيرها
اذا اجتمعا ، فنقول بان ذات الولد من الميت ترث الثمن وغير ذات الولد ترث
الربع ، وهو تفصيل غريب مخالف للاجماع .

والحاصل ان ما في هذه النسخ ساقط عن الاعتبار لا يصح الاتكال عليه .

ان قلت : ان مقطوع ابن اذينة اهم من القول المشهور فانه كما يشمل ذات

الولد من الميت يشمل ذات الولد من غيره .

قلت : احتمال شمول الحبر لذات الولد من غير الميت ضعيف جداً لا يعنى به ، ولا يتبادر الى الذهن لاسيما بمسألة الحكم والموضوع والتعليلات الواردة في الاخبار .

بل يرد هذا لاحتمال صريحاً لتعليل الوارد في رواية مير قال ^{الشيخ} : وانما صار هذا كذا لثلاث تنزه ح المرأة فيجىء زوجها او ولدها من قوم آخرين فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم .

ان قلت : فما نقول في بعض التعليقات الواردة في روايات كخبر مير وحديث محمد بن مسلم ، وروايتي حماد من انها ربما تزوجت فيفسد على اهل الموارد موارثهم ، ويدخل عليهم داخل مسها فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم . قلت : المراد من هذه التعليقات انما هو بيان بعض مافى الحكم من الحكم والمصالح كما ذكر ما هو مذكور في احاديث علل الشرايع ، وليست من العلل لئى تدور مدارها الاحكام حتى يصح الاستناد بها في تسرية الحكم الى كل مورد كانت فيه هذه العلة ، وفي بعضها عن مورد ليست فيه ، والافهذه العلة موجودة في طرف الزوج ايضاً لانه ليس له منها نسب يرث به ، وانما هو دخيل عليهم بل يمكن ان يقال باولونه ذلك في طرف الزوج لان مقتضى هذه التعليقات ان المرأة لو ورثت الروح تزوج ، ويجىء روحها او ولدها من قوم آخرين الح واما الزوج لو ورث الروجة يجىء وهو من قوم آخرين فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم .

لا يقال فما معنى ما جاء في هذه الروايات اذا كان الامر في طرف الزوج ايضاً كذلك .

لانه يقال معنى ذلك احتمال هذا الحكم في طرف الزوجة على هذه الحكمة والمصلحة والتشبيه على عدم حلو الحكم من الحكمة ولا ينافى ذلك عدم اشاء الحكم في جانب الزوج لملاحظة حكم ومصالح اخرى ، ونظائر ذلك ليس ينادر في التشريعات بل وفي التكوينيةات والعالم بهذه المصالح هو الله تعالى ورسوله

واوصيائه عليهم الصلاة والسلام ، والموجب علينا ان ندور مدار الدليل ، وسعته وصيقه وعمومه ومطلقه وما يخصه او يقيد به .

هذا كله مضافاً الى امكان دعوى كون المصلحة المذكورة في الحكم بالحرمان في غير ذات الولد من الميت اقوى قهرمانها بوجوب عدم دخول الغير في موارث قوم الميت ، واماذات الولد منه قهرمانها لا يمنع من ذلك مطلقاً لا مكان موت ولدها واخذها بما ورث من ابيه بل الغالب في ذات الولد عدم التزويج كما ان الغالب في غير ذات الولد التزويج .

ان قلت : ان تخصيص عموم الاخبار بحبر ابن اذينة مستهجن لاستلزامه تخصيص الاكثر والتخصيص اما يصح فيما اذا بقي الغالب او الاكثر بعد التخصيص تحت العموم ، ولا ريب ان ذوات الولد من الأزواج اكثر افراداً من غيرها .

قلت : مضافاً الى ان افادة العموم في هذه المسألة ليست بصيغة صريحة و مضافاً الى منع كون الاحاديث في مقام البيان من جهة تعيين الروجة الممنوعة حتى انه توجد فيها روايات بعمومها تشمل حرمان جميع النساء من الزوجات و غيرهن مما حرمن منه مثل الرواية الاولى والرابعة والثامنة والتاسعة ، والعاشر المروية في الكافي (باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً) فيدل هذا على كون الالف و اللام للعهد اي النساء اللاتي حرمن من العقار دون غيرهن و انما يلزم تخصيص النساء بغير الزوجات من البنات والامهات والجدات والاخوات والعمات والحالات وغيرهن او القول بارادة الأزواج او غير ذوات الولد من النساء نقول .

ليس كل تخصيص بالاكثر مستهجناً اذا بقي تحت العام من افراده مقدار يصح به جعل العنوان العام مرآة له وموصوعاً للحكم القانوني صريحاً للقاعدة كما هو الشأن في هذه الروايات واذا كان ماخرج بالمخصص من تحت العام عنواناً كان له افراد اكثر مما يبقى تحت العام .

كما هو كذلك في مسئلتنا هذه ، واذا احتملنا انه كان للمتكلم غرض عقلائي

لإلقاء الكلام الدال على العموم و إخراج ، لاكثر منه و إعادة مراده بهذه الصورة كماهم ان علة الحكم على ما يبقى تحت العام او مقتضيه صدق هذا العنوان وان الاكثر لمخرج منه اما اخرج لفقد الشرط اووجود المانع اوغيرذلك ، والقدر المتيقن من التخصيص المستهجن هو ما اذا كان ما تحت الدم من الأفراد افراد لايجمها جامع غيره وخصص العام بتخصيصات كثيرة بالنسبة الى كل فرد من افراد حتى لايبقى تحته الافرد اوثنان اوثلاث او نحوذلك لان هذا خلاف وضع المحاوره ولايتكلم به الا من لم يعرف اساليب الكلام .

و المحاصل ان تخصيص مادل على عموم الحرمان لدات الولد برواية ابن اذينة ليس من التخصيص المستهجن بشيء وله شواهد كثيرة في المحصصات الواردة على عمومات الكتاب و السنة ولذا لم اجد من رد الاستدلال برواية ابن اذينة بذلك او احتمله واقه العالم .

فاندفع بنوحيق الله تعالى جميع مايمكن ان يورد على الاستدلال بالمقطوعة متناً ، ومبدأ ، وتحلص من ذلك كله ان القول المشهور بين القدماء وهو اختصاص الحرمان بغير ذوات الولد قوى جداً .

وليكن هذا آخر ماكتبناه حول مسائلنا هذه على سبيل الاستعجال ، وفي حال صيق المجال وقد بقي هنا فروع في كيفية التقويم و غيرها لايتعلق بها كثير بحث ومن رامها فليطلبها من كتب فقهاها المطولة في الموارث رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

والحمد لله الذي وفقى لنأليف هذه الرسالة في شهر ربيع المولود من شهر سنة ١٣٨٥ ، وقد وقع الفراغ منه قبيل غروب الشمس من اليوم الرابع عشر من الشهر المذكور - وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

الرسائل المؤلفة حول ارث الزوجة

اعلم ان مسألة ارث الزوجة من المسائل المهمة التي وقعت مورداً للبحث والنقاش ، والتحقيق والنضال وقد عكفت عليها فعول العلماء واساطين الفقه فافردوا بعضهم بالتأليف ، وبحث عنها الآخرون في طبقات كتاب الارث وهناك نأتى في هذا المجال بعض ما ألف مجرداً في هذا المضمار فمن اراد الوقوف على ما في هذه المسئلة من الأقوال والآراء والاستدلال والرهنة فعليه بهذه الرسائل التي ذكرها المتنوع الكبير شيخنا الطهراني في ذريعتيه الجزء ١١ صفحة ٥٥ ٥٦ مصافاً الى هذه الرسالة التي يزفها الطبع الى القراء الكرام وفيها آراء أفكار وافكار ناضجة قلما توجد في غيرها :

١- رسالة في ارث الزوجة من العقار او ثمنه للميرزا محمد تقي النوري المتوفى سنة ١٢٦٣- والد شيخنا النوري ضمن مجموعة من رسائله كتابتها (١٢٤٦) تقرب من اربع مائة بيت .

٢- رسالة في ارث الزوجة للشهيد الثاني الفها يوم الخميس (٢٧ ذى حجة عام ٩٥٦ هـ .

٣- رسالة في ارث الزوجة : للشيخ العاقل المعاصر عبد الله الحامقاني المتوفى عام ١٣٥١ تعرض فيها للدرد على بعض المعاصرين في بعض فروع ارث الزوجة (١)

(١) ولعلها رسالة «محكمة بين علمين» ومتوافقك ضمن هذه المجموعة

٣ - رسالة في ارث الزوجة وحرمانها من العقار للشيخ علي بن الحسين

الطريحي صاحب وسيلة المعادة المتوفى ١٣٣٣ .

٥ - رسالة في ارث الزوجة من الثمن او العقار : للسيد محمد كاظم بن

عبدالعظيم اليزدي المتوفى سنة ١٣٣٧ صاحب العروة الوثقى وغيرها من التأليف القيمة .

٦ - رسالة في ارث الزوجة : لاية الله السيد محسن بن السيد مهدي الطباطبائي

الحكيم النجفي المولود ١٣٠٦ - المتوفى عام ١٣٩٠ .

٧ - رسالة في ارث الزوجة من قيمة العقار : للمولى محمد بن هاشور

الكرمانشاهي وهذه الرسائل وغيرها كنوز ثمينة تجب على ذوي الهمم العاليه القيام بطبعها ونشرها في الملاء الاسلامي .





32101 075910750



داد الفرائد الکرمه

للبنائیه بطبعه ونشر علومیه

ایران - قم المقدسه صندوق البريد ۲۴

مَنشورات

دائرة القرآن العکبر

۱۰

ثمن النسخه ۴۰۰/ ريال